جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين

دراسة حالة الشركة الوطنية لتأمين وإعادة التأمين CAAR –المدية–

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص ادارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- قريم الزهرة
- توامي سعاد

تحت إشراف الأستاذ الدكتور

جودي بوعمرة

السنة الجامعية: 2023/2022.


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الشكر الأول والأخير لله عز وجل ،الذي أنعم علينا بنعمه

كما أقدم أسمى التشكرات والإحترام الي الأستاذ المشرف والأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في تقييم ومناقشة هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الذين كان لهم الفضل في مشوارنا الدراسي.

ولا يفوتنا أن نشكر كل الموظفين بالوكالة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين بالمدية وعلي رأسهم سيادة المدير .

وكل من ساندنا من أهل وأصدقاء وزملاء .

اهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد :

بمناسبة تخرجي ومناقشة مذكرة تخرجي أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار والدي العزيز (علي) .

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب إلى معنى الحنان أمي الغالية (فاطمة).

إلى القريبين من القلب والداعمين والمساندين في السراء والضراء إخوتي وأخواتي شكرا لكم والدواعم الصغار سندس ،ملاك محمد تقي الدين ،فرح ،وسكرة البيت "ألاء ".والمولود الجديد "فارس إسماعيل " دمتم لي .

إلى أخي سندي وحزام ظهري وكياني .

إلى قريبتي خديجة التي غادرتنا إلي دار الحق رحمة الله عليك.

إلى رفيقتي دربي وصديقتي سعاد وعائلتها الكريمة.

إلى من تقاسمنا معا الحلوة والمرة صديقاتي راوية وسعيدة.

إلى الغائب عن العين الحاظر في القلب إلى sd .

إلى كافة أصدقائي إلى أولائك الذين كانو لنا السند في أفراحنا وأتراحهم .

إلى كل من علمني حرفا وأرشدني إلى طريق الخير وإلى كل من تمني لي الخير يوما ما .

أرسل الشكر لكم لكل من كان معنا وساندنا من قريب أو من بعيد .

وأسال الله أن يوفقنا جميعا في درب الحياة .

زهرة



اهداء

أحمد الله عزوجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى :

التي بحنانها إرتويت بدفئها إحتميت وبنورها إهتديت ولحقها ما وفيت إلى الشمعة التي تحرق من أجل أن تضيء لي الدرب (أمي أطال الله في عمرها).

إلى درعي الذي به إحتميت وفي الحياة به أقتدي ركيزة عمري وصدر أماني وكبريائي إلى من علمني محاسن الأخلاق (أبي الغالي).

إلى من هم إنطلاقه الماضي وعون الحاضر سند المستقبل وإخوتي أحمد ،إبراهيم ،حياة ،سهيلة ،إيمان أدامهم الله سندا لي ،وبراعم عائلتي ملاك و أمين.

إلى رمز الصداقة ، ومن ساعدنتي وأعاننتي في إنجاز هذه المذكرة زهرة .

صديقتي العزيزة والداعمة لي في كل الأوقات لمياء .

إلى جدتي العزيزة زينب وكل الأقارب والأحباب خاصة عمتي (يمينة).

سعاد.



الملخص

الملخص

الملخص :

تقوم فكرة التأمين وإعادة التأمين علي حماية الفرد والمؤسسات من الخسائر المادية المحتملة ،والتي قد يتعرضون لها نتيجة لوقوع خطر ما وفي زمن ما ،وقد تطور هذا النشاط في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات أكثر قوة ،ومن أهم الركائز التي تدعم النشاط الإقتصادي لأي دولة وذلك من خلال الدور الأساسي الذي تقوم به شركات التأمين حيث أنها تجمع مدخرات المؤمن لهم وتستثمرها في مجالات أخرى متعددة هذا ما يتطلب منها ملاءة ومردودية عاليتين لمواصلة نشاطها والحفاظ على الإقتصاد .

ولذلك حاولنا من خلال بحثنا تقييم الأداء المالي لشركة التأمين وإعادة التأمين من خلال تحليل نسب الملاءة بإستخدام ميزنيات الشركة للتعرف على مدى قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملة وثائق التأمين ،كما تهدف من خلال ذلك التعرف على الوضعية المالية للشركة .

الكلمات المفتاحية :التأمين ،شركات التأمين ،الملاءة المالية، المردودية، تقييم الأداء .

Abstract:

The idea of insurance and reinsurance is based on protecting the individual and institutions from possible material losses, which they may be exposed to as a result of the occurrence of a certain risk and at a certain time. State, through the primary role played by the insurance companies, as they collect the savings of the insured and invest them in various other fields. This is what requires them to have high solvency and profitability to

continue their activities and maintain the economy Therefore, through our research, we tried to evaluate the financial performance of the insurance and reinsurance company by analyzing the solvency ratios using the company's budgets to identify the company's ability to fulfill its obligations towards the insurance.

Keywords: insurance, insurance companies, solvency, profitability, performance evaluation.

الفهرس

الفهرس

/لشكروالتقدير

إهداء

الملخص

الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

مقدمة..... أ-ب-ت-ث-ج

الفصل الأول: الإطار العام لتأمين

تمهيد.....16

المبحث الأول:مفهوم طبيعة التأمين.....16

المطلب الأول: معنى الخطر ومواجهته 16

الفرع الأول:تعريف الخطروتقسيماته.....18

الفرع الثاني: شروط الخطر حتي يكون قابلا للتأمين.....20

الفرع الثالث:طرق مواجهة الخطر.....21

المطلب الثاني:نظرة عامة عن تأمين... 21

الفرع الأول :نشأة وتعريف التأمين.....25

الفرع الثاني : عناصر العملية التأمينة.....26

الفرع الثالث :مباديء التأمين 27

المطلب الثالث:تقسيمات التأمين وأهميته.....27

الفرع الأول:تقسيمات التأمين.....30

الفرع الثاني :أهمية التأمين.....31

المبحث الثاني:شركات التأمين.....31

المطلب الأول:ماهية شركات التأمين 31

المطلب الثاني:أنواع شركات التأمين..... .31

الفرع الأول:أنواع شركات التأمين وفق المعيار القانوني.....31

الفرع الثاني:أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني 32

المطلب الثالث: مصادرأموال شركات التأمين.....33

المبحث الثالث :قطاع التأمين في الجزائر.....35

المطلب الأول :المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر.....35

الفرع الأول:الفترة الإستعمارية.....35

الفرع الثاني :مرحلة مابعد الاستقلال.....35

المطلب الثاني :هيكل قطاع التأمين في الجزائر.....43

الفرع الأول:الشركات.....43

الفرع الثاني:التعاضديات.....45

الفرع الثالث:شركات التأمينات الأخرى.....46

المطلب الثالث :منتوجات التأمين في الجزائر.....46

خلاصة.....49

الفصل الثاني:ملاءة ومردودية في شركات التأمين

المبحث الأول:الملاءة المالية في شركات التأمين.....58

المطلب الأول :ماهية الملاءة في شركات التأمين 58

الفرع الأول :بعض المفاهيم المتعلقة بالملاءة المالية 59

الفرع الثاني:أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين 60

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين.....60

المطلب الثالث :المخاطر التي تؤثر ملاءة شركات التأمين 61

المطلب الرابع :نماذج تقييم الملاءة في الأسواق المالية.....64

الفرع الأول :النموذج الأوروبي 64

الفرع الثاني :نموذج الأمريكي 65

المبحث الثاني :مردودية شركات التأمين 66

المطلب الأول :ماهية المردودية 66

المطلب الثاني :مستويات المردودية.....71

الفرع الأول :مردودية النشاط.....71

الفرع الثاني :المردودية الإقتصادية 71

الفرع الثالث :المردودية المالية 71

المطلب الثالث:أهمية المردودية.....72

المطلب الرابع :العوامل المؤثرة في المردودية 72

المبحث الثالث :أساليب تحليل الأداء المالي لشركات التأمين.....76

المطلب الأول :التحليل العمودي والأفقي 76

الفرع الأول :التحليل العمودي.....76

الفرع الثاني :التحليل الافقي.....76

المطلب الثاني:مؤشرات التوزان المالي في شركات التأمين 78

الفرع الأول: عناصر التوازن المالي.....78

الفرع الثاني :تحليل مؤشرات التوازن المالي.....80

الفرع الثالث :شروط التوازن المالي 81

المطلب الثالث:النسب المالية في شركات التأمين.....83

الفرع الأول :نسب الملاءة المالية 84

الفرع الثاني :نسب المردودية.....86

المطلب الرابع :التداخل بين الملاءة والمردودية.....86

الفرع الأول :تكوين الأموال الخاصة 87

الفرع الثاني :العلاقة بين الملاءة والمردودية 89

الخلاصة.....91

الفصل الثالث:تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين

تمهيد.....98

المبحث الأول:تقديم الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين 98

المطلب الأول :تقديم الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين.....98

الفرع الأول :نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين.....98

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين 101

الفرع الثالث: أهم التطورات الحاصلة في رأس المال.....102

المطلب الثاني : الشبكة التجارية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.....102

المطلب الثالث :وظائف الشركة الوطنية الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 103

المبحث الثاني :نشأة الوكالة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين 104

المطلب الأول :تقديم الوكالة 104

المطلب الثاني :أهداف الشركة **106**

المطلب الثالث :منتجات الوكالة.....106

المبحث الثالث :تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين **106**

المطلب الأول :التحليل الأفقي والعمودي.....**106**

الفرع الأول :التحيل الأفقي.....112

الفرع الثاني :التحليل العمودي 115

المطلب الثاني :التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي 120

الفرع الأول :حساب رأس المال العامل الدائم 120

الفرع الثاني :حساب إحتياج رأس المال العامل 122

الفرع الثالث : حساب الخزينة 123

المطلب الثالث :التحليل بواسطة النسب المالية 124

الفرع الأول :نسب الملاءة 124

الفرع الثاني :نسب المردودية 126

خلاصة 128

خاتمة.....129

قائمة المراجع.....132

الملاحق.....138

قائمة الأشكال

والجداول

قائمة الأشكال :

الرقم	الشكل	الصفحة
01	شروط قابلية الخطر للتأمين	19
02	مخطط يوضح مراحل التأمين في الجزائر	47
03	مفهوم المردودية	72
04	عوامل المؤثرة في المردودية	78
05	الأموال الخاصة التوفيق بين المصالح المتعارضة	93
06	الصلابة المالية في ظل الإتجاهات المعارضة	94
07	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	101
08	تطور رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين 2019-2020	102
09	الهيكل التنظيمي للوكالة (المدية)	105
10	تطور الملاءة المالية لشركات التأمين 2019-2021	121
11	تطور المردودية المالية لشركات التأمين2019-2021	122

قائمة الجداول :

الرقم	الجدول	الصفحة
01	مخاطر الإكتتاب حسب نوع التأمين	68
02	معدل الملاءة والمردودية الأموال الخاصة في السوق الفرنسي والألماني والأمريكي	97
03	تطور رقم الأعمال لشركة مابين 2019-2021	102
04	كشف الميزانية المالية المقارن للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	106
05	جدول حسابات النتائج لشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	109
06	التحليل العمودي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين سنة 2021	111
07	التحليل الافقي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	113
08	رأس المال العامل الدائم للسنوات 2019-2020-2021	117
09	راس المال العامل الخاص للسنوات 2019-2020-2021	117
10	راس المال العامل الأجنبي للسنوات 2019-2020-2021	118
11	الخزينة الصافية للسنوات 2019-2020-2021	119
12	نسب الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	120
13	نسب المردودية للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	122

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملاحق	الصفحة
01	جدول حساب النتائج2019	138
02	ميزانية الأصول 2019	139
03	ميزانية الخصوم 2019	140
04	جدول حساب النتائج 2020	142
05	ميزانية الأصول 2020	143
06	ميزانية الخصوم 2020	144
07	جدول حساب النتائج 2021	145
08	ميزانية الأصول 2021	146
09	ميزانية الخصوم 2021	147

مقدمة

مقدمة :

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها إقتصاديات الدول المتقدمة لما له من أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام لهذه الدول.

ويتمثل نشاط التأمين في قيام شركات التأمين بإبرام مختلف عقود التأمين مع المؤمن لهم من أجل تغطية الأخطار التي يواجهونها، ويتم ذلك بإصدار وثائق التأمين التي تتضمن قيمة القسط أو الإشتراك الذي يدفعه المؤمن لهم مقابل التغطية التي يتحصلون عليها، في حين تلتزم شركات التأمين بتعويض المؤمن لهم في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها، أو بدفع إيرادات لهم وذلك خلال فترة زمنية محددة .ونجد أن نشاط التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخرا مكملا له ألا وهو النشاط المالي، الذي جعل من شركات التأمين منشآت مالية فاعلة في النظام المالي، حيث تقوم هذه الأخيرة بتلقي الأقساط أو الإشتراكات من المؤمن لهم (تعبئة الإدخار) ثم توظيفها في أوجه الإستثمار المختلفة، وهذا بحكم الفارق الزمني بين تحصيل هذه الأقساط أو الإشتراكات ودفع التعويضات أو الإيرادات للمؤمن لهم حالة تحقق الخطر المؤمن عليه المنصوص في العقد، ومن هنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الإقتصاد.

لقد بدأت دول العالم تباعا تدرك مكانة وأهمية نظام التأمين في إقتصادياتها، مما جعلها تشرف على الشركات الممارسة له من خلال سنّها لمختلف القوانين التشريعية والتنظيمية، وهذا بغية حماية مصالح المؤمن لهم من جهة وضمان بقاء شركات التأمين من جهة أخرى .

وإذا ما نظرنا إلى جانب إنتاج شركات التأمين نجدها تختلف عن باقي الشركات الأخرى فهي تتميز بانعكاس دورة إنتاجها التي تمثل إحدى الخصوصيات الأساسية لها، فشركة التأمين لا يمكنها معرفة قيمة الكوارث التي سوف تتحقق مستقبلا والتي تلتزم بتسديدها للمؤمن لهم، في حين يستوجب عليها تحديد تسعيرة لمنتجاتها مسبقا (vente de Prix).

وذلك قبل معرفتها لسعر تكلفتها الذي سوف يتحقق لاحقا(revient de Prix) .

ونظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الإقتصادية كان لابد من الإهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري وذلك عن طريق التحليل المالي لشركة بغية إستخراج نقاط القوة والضعف .

فتقييم الأداء المالي أسلوب تستعمله كل الشركات ،إذ أن التأمين في شركات التأمين ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الإستمرار في الوفاء بإلتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق وعدم الإضرار بسوق التأمين والإقتصاد ككل .

فالمقيم يستند في تقيمه علي مجموعة من المؤشرات المساعدة في عملية التحليل المالي من أنظمة المعلومات المحاسبية والمالية ،هذا من خلال ماتوفره من بيانات خام يستمد من خلالها مؤشرات أداء الشركة .

تحديد إشكالية البحث

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل الأداء المالي لشركات التأمين ،ومن أبرزها نسب الملاءة والمردودية .

ومما سبق يبرز معالم التساؤل الرئيسي والذي يمكن صياغته علي الشكل التالي :

- ما مدى فاعلية تحليل الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين ؟

وللإجابة علي الإشكالية الرئيسية تطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف تتم عملية التأمين؟
- كيف يمكن لشركات التأمين ضمان مصالح المؤمن لهم ومواجهة إلتزاماتها إتجاههم ؟
- ماهي أهم أساليب تقييم الأداء المالي ؟
- ماهو دور الملاءة والمردودية كمؤشرين ماليين لتحليل الأداء المالي ؟

وكيف يمكن لشركة التأمين وإعادة التأمين معرفة أداءها من خلال هذين المؤشرين؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال أهمية موضوع " تقييم الأداء المالي " حيث يعد موضوعا شاسعا ومهما إذ يساهم في الوصول الى أداة تقنية تساعد في الكشف عن معيقات بلوغ الشركة لأهدافها ،إلا أن أهمية بحثنا هذا نابعة من الإقتصار على تقييم أداء شركة التأمين لما لها من خصوصية عن باقي الشركات ،كون المنتوج التأميني غير ملموس وكذا لا يمكن للشركة التحقيق منها.

فرضيات البحث

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعنا مجموعة من الفرضيات نذكرها فيما يلي :

- تتم عملية التأمين بالتعاقد بين المؤمن له والمؤمن (شركة التأمين).
- شركات التأمين تضمن مصالح المؤمن لهم عندما تتوفر لديها سيولة وملاءة مالية جيدة تستطيع من خلاللهما مواجهة إلتزامتها .
- تعد الملاءة والمردوية أهم الأساليب المستخدمة لتقييم أداء شركات التأمين بالإضافة الى مؤشرات التوازن المالي ونسب المردودية .
- يتمثل دور الملاءة والمردودية في قياس الأداء المالي ،وكذلك تحديد الطبيعة المالية لشركة التأمين ،وتستطيع الشركة معرفة أداءها المالي من خلال النتائج المتحصل عليها من تطبيق نسب هذين المؤشرين (الملاءة والمردودية) .

أسباب إختيار الموضوع

يرجع إختيارنا لدراسة هذا الموضوع لعدة أسباب منها :

- توضيح الفرق بين أدوات التحليل المالي للشركات الإقتصادية وشركات التأمين.
- يعتبر مصطلح الملاءة هو مصطلح حديث النشأة في شركات التأمين .

أهداف البحث

يهدف لى:

- التحقق من الفرضيات الموضوعة .

- يتجسد الصف الأساسي لهذه الدراسة في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرا على أداءها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها .

- إبراز طبيعة العلاقة بين الملاءة والمردودية في شركات التأمين .

- إبراز قدرة شركات التأمين علي الوفاء بإلتزاماتها .

أدوات تحليل الدراسة

تتمثل الأدوات التي إعتمدنا عليها في البحث في جانبين مما يلي :

الجانب النظري:يعتمد البحث علي مصادر متنوعة باللغة العربية ،الفرنسية والإنجليزية ،تم الحصول عليها من طرف البحث المكتبي والبحث في شبكة الإنترنت ،وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع ،بشكل مباشر أو غير مباشر حيث تشتمل هذه المصادر على الكتب والمجلات والتقارير ،الملتقيات ،الرسائل والمذكرات ،والنصوص القانونية والتقارير المالية الصادرة عن هيئات مختصة وموثوقة ،أهمها قانون التأمينات في الجزائر ،والتقارير التي يصدرها المجلس الوطني للتأمينات والمنشورة على شبكة الإنترنت .

الجانب التطبيقي : إعتمدنا علي الزيارة الميدانية التي تحصلنا من خلالها على البيانات والإحصاء ذات علاقة بملاءة ومردودية شركات التامين .

حدود الدراسة

تم تأطير البحث ضمن الحدود المكانية والزمانية كما يلي :

- الحدود المكانية :تتمثل الحدود المكانية في شركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين للمديرية الجهوية بوزريعة وكالة المدية.
- الحدود الزمانية:يتناول بحثنا المدة (2019-2021) فيما يتعلق بحالة الشركة ، وذلك لمعرفة دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الموضوعة سابقا إستخدمنا :

-المنهج الوصفي:والذي نراه مناسبا و موافقا لموضوع بحثنا ،حيث إعتمدناه في تقديمنا للإطار العام للتأمين وكذا فيما يتعلق بوصف شركات التأمين ، وكذلك ماهية كل من الملاءة و المردودية .

-المنهج التحللي :و الذي إتبعناه في تحليلنا لمختلف أساليب تحليل الأداء المالي لشركات التأمين .

-المنهج التاريخي:والذي ظهر في عرضنا لنشاة التأمين وتطور قطاع التأمين في الجزائرحسب التسلسل الزمني .

1- نشير إلى أنه في حدود إطلاعنا على ما أجري من بحوث (رسائل ماجستير و أطروحات دكتوراه)على المستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال .

2- قلة المراجع المتناولة لموضوع "دور تحليل الملاءة و المردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين ".

الدراسات السابقة

ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسة الباحثين . ومن بين هذه الدراسات :

-الدراسة الأولى: دراسة الطالبة هدى بن محمد ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بقسنطينة ،تحت عنوان : "تحليل الملاءة و المردودية في تحسين الأداء المالي " -دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات -لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية سنة 2005،وقد نشرت على شبكة الإنترنت ،وكان الهدف من هذه الدراسة تبيان أن ضمان و تحسين الملاءة و المردودية في شركات التأمين يتم في إطارالتوفيق و التبادل بينهما .

-الدراسة الثانية :دراسة مختاري زهرة بعنوان "التشخيص المالي و دوره في تقييم الأداء في شركة التأمين "وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي علوم التسيير فرع مالية مؤسسة ،بجامعة احمد بوقرة بومرداس دفعة 2011/2010 حيث قام الباحث بالتشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي في شركات التامين و ذلك بإستخدام مختلف الطرق و الأدوات التي تستخدم في التشخيص المالي لإبراز نقاط القوة و الضعف .

-الدراسة الثالثة: هبون كريمة ،رزيق منال بعنوان "دور الملاءة و المردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التامين " و هي مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص :مالية مؤسسة جامعة أكلي محند اولحاج -البويرة - دفعة 2013/2012.

هيكل البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة و تحقيقا للأهداف المحددة سابقا قمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول تحت عنوان "الإطار العام للتأمين " والذي يعد أساسا لإنشاء شركة التأمين حيث إستعرضنا من خلاله في المبحث الأول مفهوم طبيعة التأمين والمبحث الثاني تناولنا شركات التأمين انتهاء باستعراض تطور قطاع التأمين في الجزائر .
- الفصل الثاني كان تحت عنوان الملاءة والمردودية في شركات التأمين حيث تطرقنا في المبحث الأول الي ملاءة شركات التأمين والمبحث الثاني مردودية شركات التأمين وأخيرا تطرقنا إلى مختلف طرق وأساليب تحليل الأداء المالي لشركات التأمين.
- الفصل الثالث تحت عنوان تقييم الأداء المالي لشركة الوطنية لتأمين وإعادة التأمين حيث بدأنا تقديم عام لشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين ثم تقديم الوكالة المدية وأخيرا تحليل الوضعية المالية للشركة خلال الفترة الممتدة من 2019 الي 2021 .

صعوبات البحث:

وفي الأخير قد واجهنا مجموعة من الصعوبات خلال جاز هذه الدراسة تتمثل في :

- قلة المتخصصين في مجال موضوعنا خاصة علي المستوى المحلي .
- قلة المراجع المتعلقة بالنسب المالية لشركات التأمين ، وذلك لإختلافها عن النسب المالية في الشركة الإقتصادية .
- نشير أيضا إلى عنصر الزمن المقيدين به من أجل إنجاز هذا البحث مما أدى بنا إلى تجنب التفصيل في بعض العناصر، إلا أن ذلك يفتح لنا المجال لمواصلة البحث في هذا الموضوع مستقبلا لا سيما تسيير المخاطر في شركات التأمين وتقنيات تسيير أصول خصوم شركات التأمين.
- عدم التصريح بالميزانية المالية علي مستوى الوكالة لأنها تتم على المستوى الجهوي بل المستوى الوطني لذلك قمنا بتحليل الميزانية للشركة الوطنية لتأمين وإعادة التأمين .

الفصل الأول

الإطار العام للتأمين

الفصل الأول: الإطار العام للتأمين

يتطلب من الإنسان إتخاذ القرارات في ظل العديد من المتغيرات سواء كانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة أو العامة، أو أحد أهم هذه المتغيرات عدم معرفة الإنسان ما قد يحدث في المستقبل وعدم تمكنه من معرفة نتائج قراراته مسبقا. ويترتب على ذلك أنه عند إتخاذ قرار معين يكون غير متأكد من النتيجة النهائية لذلك القرار مما يخلق لديه حالة معنوية معينة توصف بأنها الخطر الذي يلازم متخذ القرار.

وللتعرف على هذا النشاط إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث نتناول في الفصل الأول الإطار العام للتأمين ونتعرض من خلاله إلى معنى الخطر ومواجهته، وكذا نشأة التأمين وتعريفه ومبادئه وتقييماته وأهميته.

أما في المبحث الثاني فنتناول شركات التأمين حيث سنعطي نظرة عن تعريف شركات التأمين وأنواعها ومواردها.

وأخيرا في الفصل الثالث نتناول قطاع التأمين في الجزائر، حيث سنعطي نظرة عن المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر بالإضافة إلى هيكل قطاع التأمين في الجزائر ومنتوجات التأمين.

المبحث الأول: مفهوم طبيعة التأمين

إن تحديد طبيعة التأمين تقتضي في البحث في تعريف الخطر الذي يعتبر هو السبب الرئيسي في العملية التأمينية ثم إلى تعريف التأمين لغة واصطلاحا وإقتصاديا وصولا إلى تعريف شامل يلائم طبيعة التأمين، وإذا ما انتهينا من تحديد المقصود بالتأمين ننتقل بعد ذلك إلى تبيان مبادئه وتقسيماته وأهميته.

المطلب الأول: معنى الخطر ومعنى مواجهته

لم يؤت الإنسان القدرة على معرفة ما سوف يحدث له أو لممتلكاته أو لكل ما يحيط به في المستقبل القريب أو البعيد، ويترتب على ذلك أنه عندما يتخذ قرار معينا يكون غير متأكد من النتيجة النهائية له، وهذا ما يسمى بالخطر.

الفرع الأول: تعريف الخطر وتقييسماته

أولا: تعريف الخطر

إختلف أراء الكتاب والدارسين في تعريفيهم للخطر، فقد عرفه بعضهم بأنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة.[1]

هناك عدة تعريفات للخطر نستهل عرفها على النحو التالي:[2]

- الخطر عبارة عن هدف متوقع الحدوث متضمنا النتائج لموقف معين.
- الخطر هو إحتمال ناتج عنه حدث يترتب عليه خسارة إقتصادية.
- الخطر هو ما يبعد عن التنبؤ في تقدير وتقييم الحوادث.
- الخطر هو فرص الخسارة.
- الخطر هو مجموعة من الأحداث.

[1] د. أسامة عزمي سلام، أ. شعيري نوي موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة 1، 2007، دار الحامد للنشر والتوزيع – ص20.

[2] محمد رفيق المصري، تأمين وإدارة الخطر، زهذان للنشر 2007، ص11-12.

عموما يمكن أن يجمل كافة النقاط أعلاه في سبيل التحديد لمفهوم واضح لتعريف الخطر هو "ظاهرة ذات طابع معنوي يبدو أثرها عند إتخاذ الفرد قراراته اليومية بما يترتب معه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من النتائج لتلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع أو قرار معين".

ثانيا: تقسيمات الخطر

يمكن تقسيم الخطر إلى عدة مجموعات سنتناول مجموعتين فقط من هذه المجموعات:[1]

- **المجموعة الأولى:** الأخطار المعنوية والأخطار الاقتصادية

1-الأخطار المعنوية: هي أخطار لا تسبب ربحا أو خسارة بصورة مباشرة ولكن تسبب خسارة معنوية فقط، وعادة هذه الأخطار لا تخضع لمبدأ القياس والتقييم.

2-الأخطار الاقتصادية: وهي تلك الأخطار التي ينتج عن تحقق مسبباتها خسارة مالية أو إقتصادية مثل: خطر الحريق أو خطر الوفاة. وتنقسم إلى قسمين:

أ- **أخطار المضاربة:** وتسمى أحيانا بالأخطار التجارية، ومنه الأخطار قد تكون نتيجتها ما ربح إما خسارة مثال: ذلك مخاطر الإستثمار في المشاريع التجارية قد تحقق منها أرباحا أو خسارة.

ب- **الأخطار الصافية:** وهي تلك الأخطار التي تكون نتيجتها أما خسارة أو عدم الخسارة، مثال ذلك عند حدوث الخطر فإن النتيجة تكون وقوع الخسارة وعند عدم حدوثه فإن النتيجة تكون عدم وجود الخسارة.

- **المجموعة الثانية:** الأخطار العامة والأخطار الأساسية أو الخاصة

1-الأخطار العامة: هي تلك الأخطار التي تؤثر على إقتصاد البلد بشكل عام أو على مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع فمعدلات التضخم المرتفعة أو معدلات البطالة العالية تؤثر على المجتمع بأكمله كما أن الكوارث الطبيعية كالزلزال أو الفيضانات تعتبر من الأخطار العامة، لأنه في حالة حدوثها فإنه ينتج عنها خسائر كبيرة تؤثر على إقتصاد البلد وعلى مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع وغالبا ما تتحاشى شركات التأمين تغطية مثل هذه الأخطار إلا ضمن حالات معينة.

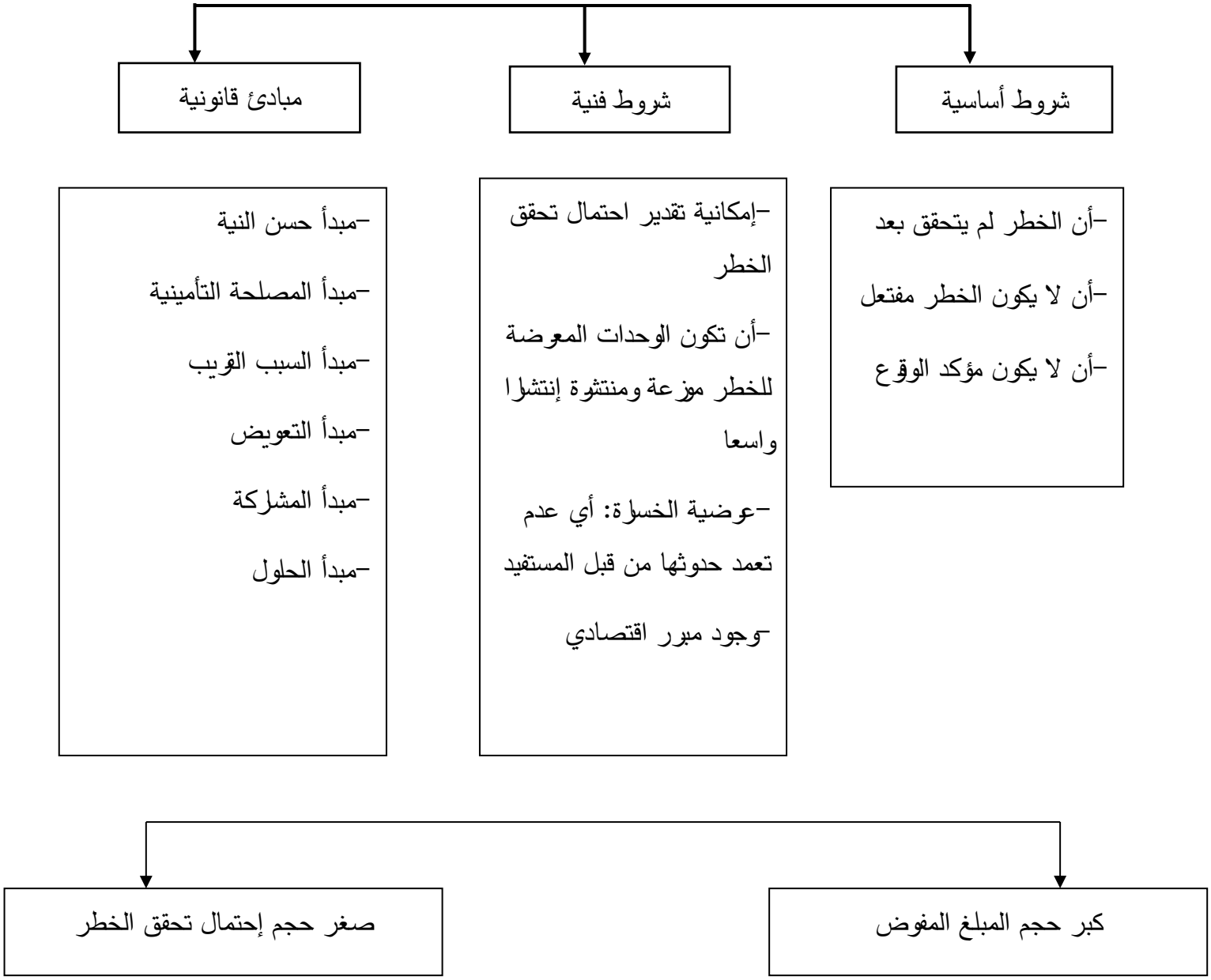
[1] د. أسامة عزمي سلام، أ. شغيري موسى، نفس المرجع السابق، ص25.

2-الأخطار الخاصة: هي تلك الأخطار التي تؤثر على الفرد وليس على المجتمع بأكمله مثل حريق منزل أو السرقة مع ملاحظة أن هذه الأخطار يمكن أن تؤثر على المجتمع بصورة غير مباشرة.

الفرع الثاني: شروط الخطر حتى يكون قابلا للتأمين

من خلال تعريف الخطر بأنه حادث مستقبلي ومحتمل الوقوع ولا يتوقف على إرادة أحد الطرفين يمكننا استخلاص الشروط حتى يكون الخطر قابلا للتأمين في الشكل التالي:

شكل رقم(01): شروط قابلية الخطر للتأمين



المصدر: أحمد عبد الله قمحاوي أباضة، مدخل كمي للإدارة الأخطار ورياضيات المال والاستثمار، الطبعة الأولى، مكتبة ومطابع الإشعاع الفنية الإسكندرية 2002، ص47.

الفرع الثالث: طرق مواجهة الخطر

رغم أن الحياة الإنسانية مليئة بالأخطار، إلا أن الإنسان كان دائما يرفض نتائج وقوع الخطر، ولا يرغب في حدوث الخسارة، وهذا ما دفع به إلى العمل على إيجاد واستحداث مجموعة من الطرق لمواجهة نتائج الخطر، هذه الطرق هي كما يلي:

أولا: الوقاية من الخطر يحاول الإنسان من خلالها أن يتفادى الخطر ويمنع وقوعه وذلك بإستعمال وسائل مختلفة كالتي تمنع إنتشار الحريق، وأجهزة الإنذار ضد السرقة، إستعمال الأدوية المختلفة لمنع إنتشار المرض والأوبئة وكذلك تهيئة الطرقات والحرص على تطبيق القوانين من حوادث المرور.

ثانيا: الإدخار لمواجهة الخطر رغم الوقاية من الخطر إلا أن إحتمال وقوعه يبقى واردا لذا قد يلجأ الأفراد إلى الإدخار لتكوين إحتياطي لمواجهة الخسائر المالية التي تصيبهم إذا تحقق الخطر فيستطيع مثلا إدخار جزء من دخله حتى يكون له مبلغ يلجأ إليه في حالة إنقطاع دخله نتيجة حادث أو مرض أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للسرقة أو الحريق أو غيرها.

ثالثا: التمكين التبادلي الوسيلة الثالثة التي يمكن الإنسان أن يلجأ إليها هي تعاونه مع الأخرين الذين يتعرضون مثله لخطر مماثل ويتفقون على توزيع الخسارة المالية الكبيرة التي قد تصيب واحد منهم وأن يتحمل كل واحد جزء بسيط من هذه الخسارة، فيقل بذلك عبء الخطر عليهم جميعا وتسمى بالتأمين التبادلي.

رابعا: التأمين التجاري الخاص هذه الطريقة تقوم على تحويل الخطر الذي يتعرض له شخص معين إلى شخص أخر يكون في الغالب شركة أو هيئة حكومية، حيث يتعهد هذا الأخير بان يعوض الأشخاص المعرضين لخطر معين عن الخسائر التي تعيبهم جراء وقوع هذا الخطر، وهذا مقابل مبلغ يدفعه كل منهم له سيكون أقل نسبيا من المبلغ الذي يتعهد بتعرضه ويتميز هذا النوع عن نوع سابق بأن المؤمن والمؤمن له شخصان مختلفان بينما في التأمين التبادلي يكون كل شخص مؤمن ومؤمنة له في نفس الوقت.[1]

[1] H. De, maulinse, Beau for, Collection aide-mémoire, Tome 1 (Biens et prénommes, Dunodédaton paris, 1972.

المطلب الثاني: نظرة عامة عن التأمين

تمهيد: من خلال دراستنا لمفهوم الخطر والأنواع المختلفة للأخطار، وجدنا أن التأمين يعتبر أحد وسائل إدارة الخطر ولولا وجود خطر لم يوجه التأمين.

الفرع الأول: نشأة وتعريف التأمين

أولا: نشأة التأمين

يتسم نظام التأمين بالحادثة نسبيا، فلم يكن نشأته على يد المشرع بل هو محصلة تطور طويل وبطيء كان هدفه حصول الإنسان على الأمان في مواجهة مخاطر الحياة.

-ظهور التأمينات الخاصة وتطورها: لعل البدايات الأولى للتأمين كانت في صورة التضامن والتعاون التي تحمل نفس المعنى الذي يهدف إلى التأمين في وقتنا الحاضر[1] فمن الثابت وكما يؤكده التاريخ المسجل أن قدامى المصريين هم أول من عرف التأمين، فقد كونوا جمعيات لدفن الموتى نظرا لإعتقادهم في الحياة الأخرى وما يتطلبه ذلك من مصاريف باهضه عندما يحدث الوفاة وقبلها يفرض التحنيط وبناء القبور المستحكمة.[2]

-وقد عرف الرومان أيضا نظام شبيه لهذا النظام، كانت تقوم بموجبه جمعيات الطوائف الحرفية المسماةCollège lol Tenulorum دفع نفقات الجنازة لمن يتوفى من أعضائها مقابل مبلغ معين بدفع كل شهر.[3]

-كما يذكر إبن خلدون في مقدمته أن العرب، عرفوا التأمينات الممتلكات في أكثر من صورة من صورها المتعددة، ففي رحلتي الشتاء والصيف كان أعضاء القافلة يتفقون فيما بينهم، على تعويض من ينفق له حمل أثناء الرحلة من أرباح التجارة الناتجة عنها وذلك بأن يدفع كل عضو نصيبا بنسبة ما حققه من أرباح أو نسبة رأسماله في الرحلة.[4]

---

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2002-2003، ص11.

[2] عبد الله سلامه، الخطر والتأمين (الأصول العملية والعلمية) مطبعة ج القاهرة والكتاب الجامعي، ط 6، مصر 1980، ص65.

[3] عبد الودود يحي، التأمين والحياة، مكتبة الحديث القاهرة، الطبعة 1 مصر1964، ص6.

[4] عبد الله سلامة، مرجع سبق ذكره، ص116.

-لقد كان أول مجال ظهرت فيه الحاجة إلى الحصول على الأمان هو مجال المخاطر البحرية أثر إنتشار التجارة البحرية.[1] ففي عهد الحضارات القديمة كالإغريقيين واليابانيين والإشوريين والهندوس إزدهر التبادل التجاري عن طريق البحر، ولكن المخاطر البحرية خاصة مخاطر القرصنة وغرق السفن حال إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل.

ليظهر بعد ذلك ما يسمى ب "القرض البحري الكبير" Prét à la grosse aventure"[2] أي عقد المخاطرة الجسيمة، تتلخص هذه الفكرة التي يقوم عليها القرض في أن يقوم صاحب السفينة يقترض مبلغ من المقرضين البحريين ويتم الإتفاق بينهما على أنه إذا وصلت السفينة سالمة يحصل المقرض على قيمة إضافية في صورة فائدة على القرض إضافة إلى قيمة القرض، وتضيع له هذه الفائدة في حالة عدم وصول السفينة سالمة.[3]

-أما بالنسبة للتأمين عن الحياة فقد عرف بدايات صعبة حيث كان ينظر إليه على أنه عمل مناف للأخلاق على إعتبار وفاة شخص معين (المؤمن عليه) فقد يحدث كسبا ماديا للغير كما أن المؤمن عليه ينظر إليه على أنه عمل صعب، إلى المدى الذي يجعل من إكتتاب التأمين لمصلحة شخص معين يسبب لتعجيل بوفاته.[4]

- في سنة 1953 ظهر في فرنسا ما يعرض بنظام التونتين Les tontines وهذا الأسلوب في التأمين على الحياة قائم على القمار والمصادفة البحتة حيث يتفق بموجبه مجموعة من الأشخاص مقابل أن يساهم كل واحد منهم بمبلغ معين يدفعه كاشتراك سنوي.[5]

- حيث كان هذا التأمين موضوع تحريم في العديد من التشريعات القانونية مثل "التشريع الفرنسي" بإعتباره قمارا وعملا منافيا للأخلاق.[6] ولم يكتسب الشرعية القانونية إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

---

[1] إبراهيم أبو النجا، التأمين في القانو.ن الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-1986، ص30.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع. سابق، ص12.

[3] : Jean, Bigot et autres, traité des assurances, tome1, d'assurances, entreprises et organisme, France 2 ED Delta, 1. G. D. J, P7.

[4] Jean, francancerl, la plece de l'assurance dans la gestion des risqupaes, 179KB, ris, 14 Novembre 2003, p 06.

[5] عبد الودود يحي، مرجع سابق ذكره، ص08.

[6] محمد حسن قاسم، مخاطرات في عقد التأمين، الدار الجامعية، لبنان 1999، ص25.

الشكل الثاني: من التطورات كان على مستوى تقنيات رياضيات التأمين ويمكن تلخيص هذا الشكل من التطور في المراحل التالية:

- قانون الأعداد الكبيرة لباسكال 1954م، أول جدول للوفيات لهايفر سنة 1657م.
- إقتراح جدول لحساب الإيراد المرتب من طرف جون "ديب دي وين" سنة 1671م.[1]
- أول دراسة في مجال رياضيات التأمين من طرف بواسيس حوالي منتصف القرن 18م.[2]
- وفي القرن 19 ظهرت أنواع جديدة من التأمين كالتأمين على الحوادث والأضرار
- وفي القرن 20 شهد فيه التأمين تطورا ملحوظا حيث ترشحت أكثر أشكال التأمين الموجودة سابق بفعل تحسن مستوى المعيشة .
- لإعتماد على إحصائيات أكثر دقة من ناحية كما ظهرت أشكال جديدة من التأمينات.[3]

نشأة وتطور التأمينات الاجتماعية:

يعد نظام التأمينات الإجتماعية نظاما حديث النشأة وظهرت بداياته الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث كان الظهور أولا في ألمانيا بمبادرة من المستشار الألماني "سبمارك" سنة 1889 ولم تلبث التطورات التي لحقت الاقتصاديات الرأسمالية في القرن 20 وعلى رأسها وفرة الإنتاج في المجتمعات المتقدمة أن فتحت المجال امام تطبيق فكرة جديدة تقوم على إنشاء مؤسسات عامة تتولى التأمين على العمال من المخاطر المختلفة كإصابة بالمرض والعجز.

وكذا ظهر النظام المعروف بنظام التأمينات الإجتماعية الذي تديره الدولة بنفسها وتتولى تحديد المشتركين فيه بنصوص القانون.[4]

---

[1] Demis-clair lambert, Economie des assurances, Armand calin- France, 1996, p8.

[2] Dominique, Heeniet, Jean-HarlesRdchat- Mecroéconomle de l'assurance, Economica- Fran ce 1996, p8.

[3] M. Picard et A.Bessonles assurance, terrestres, tome 1, le contrat d'assurance L. G. D Paris, 1982, p5

[4] محمد قاسم، قانون التأمين الاجتماعي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص7.

ثانيا: تعريف التأمين

-إن التأمين يشجع الفرد بأن يتصرف بكل حوله في نشاطاته لأنه يحسسه بالأمان ففي المفهوم العام يعبر هذا المصطلح عن السلوك العادي للفرد ولكن حاليا فإن كلمة التأمين تعني أو ترادف ضمان ممنوح من طرف المؤمن فيتكفل بنتائج الأخطار عند وقوعها.[1]

– لغة: التأمين من أمن، أي اطمأن وزال خوفه، وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك نستعمل كلمة الأمن عند الخوف.

– إصطلاحا: يعني الإتفاق الذي يتحمل بموجبه شركات التأمين مسؤوليته تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات، تمثل أقساط التأمين بأعمال تجارية لتنميتها من جهة والإمكانيات الوفاء بالتزامات إتجاه المتضررين من جهة ثانية.

تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية: هو أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة من نفس ذلك الخطر(السيارة، المنزل، المشروع.... الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها شكل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لصاحب وحدة الإشتراك بنصب منسوب إلى ذلك الخطر[2].

تعريف التأمين من الناحية القانونية: وقد عرف المشرع الجزائري في المادة 619 من "القانون المدني الجزائري " التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي للمؤمن له أو للمستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو دية مالية أخرى يؤدي بها المؤمن له للمؤمن.

مما سبق بمكن تعريف التأمين على أنه:[3]

---

[1] Ali Hassid, Introduction à l'attrade des assurances économiques, Entreprise Nationale du livre Alger 1984, p9.

[2] عز الدين فلاح، التأمين ومبادئه وانواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 2 الأردن عمان 2008، ص 14-15.

[3] د. عيد أحمد أبو بكر، أ د وليد اسماعيل، ادارة الخطر والتأمين، دار لايازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2009، الأردن عمان، ص97.

"نظام أو وسيلة للتعاون بين مجموعة من الأفراد المعرضين للأخطار، ويهدف إلى تغطية الخسائر المادية التي يتعرض لها بعضهم عند تحقيق الخطر المؤمن منه وذلك خلال مدة محددة، مقابل إلتزام المؤمن له يدفع قيمة قسط التأمين الذي يتناسب مع درجة الخطورة المعرضة لها".

الفرع الثاني: عناصر العملية التأمينية

أولا: المؤمن له: وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو في ممتلكاته أو في ذمته المالية، وهو طالب التأمين ويلتزم بدفع قسط التأمين لشركة التأمين.

ثانيا: المؤمن: وهو شركة (هيئة) التأمين التي تقدم الحماية التأمينية للأفراد وهي تلتزم بدفع التعويض أو مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه.

ثالثا:المستفيد: هو الشخص الذي تؤول إليه المنفعة المترتبة على عقد التأمين، بمعنى انه الشخص الذي يؤول إليه مبلغ التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه أو أي شخص أخر محدد المؤمن له.

رابعا: قسط التأمين: هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن (شركة التأمين) مقابل التزام المؤمن يتحمل نتائج الخطر المؤمن منه.

خامسا:مبلغ التأمين: هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه إلى المؤمن له والمستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه.

سادسا: الفترة الزمنية لتأمين أو مدته: يجب أن يتضمن بين الطرفين الفترة الزمنية التي سيرى خلالها التأمين، وهي الفترة المحددة لبدء سريان العقد وانتهائه.

سابعا: عقد التأمين: هو اتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني.[1]

[1] اجارة الخطر والتأمين (وليد إسماعيل البغو)، عبد احمد أبو بكر،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص92.

الفرع الثالث: مبادئ التأمين

تخضع عقود التأمين لبعض المبادئ أو الشروط القانونية الخاصة التي إستمدت مالتشريعات التي نظمت عمليات التأمين، توافر مثل هذه المبادئ في عقد التأمين يبعد عنه شبهة المضاربة ولا يكون مجالا للإثراء غير المشروع بما يتنافى مع القواعد العامة بالمجتمع.

وتنحصر هذه المبادئ في ستة مبادئ وهي:[1]

أولا: مبدأ منتهى حسن النية:

يقوم هذا المبدأ على أساس انه يجب على كل من طرفي العقد أن يمد الطرف الاخر بكافة المعلومات والبيانات والحقائق الجوهرية التي تتعلق بالخطر أو لشيء موضوع التأمين الظروف المحيطة به وكذلك تلك البيانات المتعلقة بعقد التأمين وشروطه.[2]

وكذا يخضع هذا المبدأ لكافة وثائق التأمين سواء كانت وثائق تأمينات أشخاص أو ممتلكات أو مسؤولية مدنية، يقضي بتوخي منتهى حسن النية لدى طرفي العقد تجاه بعضهما البعض.[3]

ثانيا: مبدأ المصلحة التأمينية:

ويقوم هذا المبدأ على أساس أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية ومشروعة من بقاء الشيء أو الشخص على ما هو عليه ويتضرر المؤمن له في حال إذا لحق بالشيء أو الشخص حادث معين.[4]

[1] الخطر والتأمين، سلامة عبد الله، أشان, دكتور ، طبعة 1976، مكتبة النهضة 2007، ص58-73.

[2] د,أسامة غومي سلام, أ- شعيري نور موسى، إدارة الخطر التأمين الطبعة 1، دار الجامع للنشر والتوزيع، عمان، ص125.

[3] محمد رقيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، تطبيقات على التأمينات العامة، دار الزهران عمان 1975، ص143.

[4] د. أسامة غومي سلام، أ. شيقري نور موسى، مرجع سابق، ص128.

ثالثا: مبدأ السبب القريب:

يقصد به أن يكون الحادث المؤمن منه هو السبب الأصلي القريب المباشر لحدوث الخسارة بمعنى هو السبب الفعال الذي بدأت فيه سلسلة الحوادث التي أدت إلى وقوع الخسارة أي مؤشر خارجي بخلاف السبب الرئيسي وذلك حتى يلتزم المؤمن بدفع مبلغ أو قيمة التعويض.[1]

رابعا: مبدأ التعويض:

يقضي مبدأ التعويض بأنه لا يجوز للمؤمن له أن يجعل من عقد التأمين مصدر ربح بل وسيلة للتعويض والتعويض فقط بمعنى انه إذا تحقق الخطر المؤمن منه فانه التعويض الذي يلزم المؤمن بدفعه للمؤمن له يجب أن تزيد قيمته عن الخسارة التي حدثت فعلا مهما كان مقدرا مبلغ التأمين كبيرا.[2]

خامسا: مبدأ المشاركة:

يسري هذا المبدأ على تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية (تأمينات الخسائر) ولا يسري على التأمينات النقدية والغرض الأساسي منه أيضا ألا يكون التأمين وسيلة لإثراء غير مشروع.[3]

سادسا :مبدأ الحلول:

يعتبر مبدأ الحلول في التأمين نتيجة حتمية لمبدأ التعويض، ويمكن تعريف الحلول بأنه حق الشخص أو الهيئة بتعويض شخص آخر أو هيئة وفقا لاتفاقيات قانونية محددة أن تحل محل الشخص الثاني (المؤمن له الذي تم تعويضه) بكافة ماله من حقوق كما يقوم (أ) بتعويض (ب) عن خسارة الحريق ومن حق (ب) التصرف بكافة الممتلكات التي تتم التعويض عنها بإعادة بيعها أو استرداد ما يمكن استرداده.

[1] موسوعة عالم التجارة وإدارة الاعمال ، التأمين والتخطيط، التنظيم، دار النشر Édito creps 2005-2004، ص44-46.

[2] محمد رفيق المصري، مرجع سابق، ص147.

[3] هارون تعبر، التأمين في مواجهة الخطر، طبعة الأولى 2015، دار المجد للنشر والتوزيع عمن ، ص165.

المطلب الثالث: تقسيمات التأمين وأهميته

الفرع الأول: تقسيمات التأمين

التامين كنظام يتعلق بخدمة الإنسان، ويساهم في حل الكثير من مشاكله المتعددة ويمكن تقسيم التأمين إلى أنواع عديدة ومختلفة وذلك حسب الزاوية التي ننظر منها للتأمين.

أولا: تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين أو من حيث الجهة التي تتولى القيام بعملية التأمين، ينقسم إلى :

1-التأمين الخاص أو التجاري: يشمل التأمين الخاص أو التجاري جميع أنواع التأمين التي يكون بموجبها للشخص الحرية في أن يختار بين أن يقوم بالتأمين أو لا يقوم بالتأمين دون أي إلزام من أي جهة، تصدر هذه الأنواع عن مصلحة خاصة للفرد أو المنشاة تقوم به شركات التأمين أو هيئات التأمين التبادلي ومن امثلة التأمين الخاص: التأمين البحري، تأمينات الحياة، الحوادث، تأمينات الحريق.

2-التأمين الحكومي أو الإجتماعي: يشمل أنواع التأمين التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزما بالتأمين ضده، إما بحكم القانون أو بأي حكم أخر، وهذه الأنواع غالبا ما يفرضها القانون لأعراض إجتماعية لخدمة قطاعات واسعة من المواطنين كالعمال والموظفين، حماية لهم وضمانا لمستقبل عائلاتهم، ومن امثلته التأمينات الإلزامية:

- ✓ تأمين الشيخوخة العجز والوفاة
- ✓ تأمين منحة البطالة
- ✓ تأمين إصابة العمل
- ✓ التأمين الصحي

ثانيا: تقسيم التأمين من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن عنه، ينقسم إلى:

1- **تأمينات الأشخاص:** ويشمل كافة أنواع التأمين من الأخطار التي تصيب الأشخاص مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم[1] من امثلته:

[1] جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان مطبوعات الجامعية، 2006، ص

- ✓ التأمين على الحياة
- ✓ تأمينات الشيخوخة، البطالة واصابات العمل
- ✓ تأمينات المرض

2- **تأمينات الممتلكات:** يقصد به كل ما يعتقد من تأمين لحماية الأموال والممتلكات من الأخطار التي قد تتعرض لها، وهذا يشمل جميع الأموال والممتلكات الخاصة أو العامة أي كان نوعها. وهذا النوع من التأمين هو اشمل أنواع التأمين.[1]

3- **تأمينات المسؤولية المدنية:** يقصد بها التأمين من الأخطار التي تصيب الغير ويكون الشخص مسؤولا عنها مما قد يترتب عليها نقص في ذهنه المالية مثل تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية[2]

ثالثا: تقسيم التأمين على أساس طبيعة عقد التأمين:

هي عقود تملك الشخص المعرض للخطر حرية الاختيار في عقدها دون إلزام من أي جهة:

1- **العقود الاختيارية:** هي العقود التي يملك الشخص المعرض للخطر حرية الاختيار في عقدها دون إلزام من اية جهة.

2- **العقود الإلزامية:** هي عقود يلتزم الشخص المعرض للخطر ان يقوم بعقدها سواء بحكم القانون أو بحكم التزامه التعاقدي أو أي حكم اخر.

ـــــرابعا: التقسيم العملي للتأمين:

يمكن تقسيم التأمين بصفة عامة وفقا لأغراض العمل في شركات التأمين[3] الى:

1- **تأمينات الحياة:** هذا النوع من التأمين يقصد المؤمن في مقابل أقساط محددة يؤديها المؤمن له أو بان يدفع إلى المؤمن له مبلغا من المال عند الوفاة لدى المؤمن له أو عند بقائه على قيد الحياة بعد مدة معينة أو الدفع له ايرادا من مرتبا لفترة محددة أو لمدى الحياة وذلك حسب اتفاق العقد وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

---

[1] سلمان بن إبراهيم بن ثنيان، التأمين واحكامه، دار حزم، الطبعة الأولى، بيروت 2003، ص73

[2] Yvonne Lambret, droit des assurances (11emeeditio) Dollez Paris 2001, p50.

[3] عبد احمد ابوبكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص112-113

- ✓ عقود تأمين حال الوفاة
- ✓ عقود تأمين حال الحياة
- ✓ عقود تأمين المختلطة

2- **التأمينات العامة:** وتسبح تحت هذا النوع من التأمين كل أنواع التأمينات الاخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة مثل:

- ✓ تأمين الحريق
- ✓ تأمين السيارات
- ✓ تأمين السوقة
- ✓ تأمين الطيران
- ✓ التأمين البحري
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية.

الفرع الثاني :أهمية التأمين

- ✓ التأمين هو وسيلة لتخفيف عبء الخسارة المالية التي تلحق بالأفراد.
- ✓ اكثر وسائل فعالية في مجابهة الأخطار وخلق الشعور بالأمان في نفوس الأفراد
- ✓ تشجيع القيام بالمشروعات الاقتصادية المختلفة
- ✓ ضمان استمرار المشروعات الاقتصادية
- ✓ زيادة الكفاءة الإنتاجية
- ✓ التأمين على الحياة كوسيلة للادخار
- ✓ تمويل المشروعات الاقتصادية
- ✓ تدعيم الائتمان وتنشيطه
- ✓ المشاركة في تطوير طرق الوقاية و المنع
- ✓ تقديم الحلول لبعض المشاكل الاجتماعية.

المبحث الثاني: شركات التأمين

شركات التأمين هي مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال من المؤمن لهم ثم إعادة استثمارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهي بذلك تساهم في تمويل وتوفير الإحتياجات المالية لمختلف أنشطة الأعمال.

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

في هذا المطلب سوف نعرض عدة تعاريف لشركات التأمين بالإضافة إلى أنواعها.

-تعريف شركات التأمين

من التعاريف المقدمة لشركات التأمين نذكر منها:

- هي عبارة عن وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها.[1]
- هي شركة تتعهد بدفع التعويض المبلغ معين للطرف الثاني أو من يعينه في حالة تحقيق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه.[2]

كما تعتبر شركات التأمين من أهم الشركات الادخارية وهي من أهم الشركات وأكبرها حجما في إدارة المحافظ الإستثمارية.

المطلب الثاني: أنواع شركات التأمين

الفرع الأول :أنواع شركات التأمين وفق المعيار القانوني:

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني إلى ما يلي:

[1] عبد الغفار حنفي، أسواق المال، بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات تأمين شركات استثمار)، الدار الجامعية، طبع- نشر – توزيع، الإدارة –ص84 .

[2] غازي فلاح المؤمن، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان الأردن 2000، ص25.

أولا: شركات المساهمة

في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسير الشركة،[1] والذين لهم الحق في الربح العافي الذي تحققه، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها،[2] وتحقق الخسائر المالية فهي تتميز بكبر رأسمالها بضمها لعدد كبير من المساهمة.

ثانيا: شركات الصناديق

هذه الشركات تشبه شركات الإستثمار فهي لا تصدر رأسمالها إذ تحل محل وثائق التأمين المكتتب فيها وإدارتها تسير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين حيث أن عائدات استثماراتها لها تأثير كبير فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة.

ثالثا: الجمعيات التعاونية

نقصد بها الجمعية المؤلفة من أشخاص تجمعهم روابط المهنة الواحدة،[3] أو يعملون لدى مشغل واحد وهذه الجمعيات تقوم على أساس فكرة التعاون بين جماعة من الناس تربطهم رابطة واحدة، إذا أنها تنشأ برأس مال غير محدود، وتحدد مسؤولية كل عضو وفق قيمة اشتراك كل عضو المحدد والمطلوب سداده.

رابعا: الحكومة كمؤمن

يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية الأخطار الحرب، الزلازل... الخ. فتقوم الدولة بدور المؤمن إذ تقوم بدورها التأمين بنفسها أو بإسناد هذا العمل لاحدى هيئات التأمين الأخرى والهدف هو إصلاح إجتماعي وتوزيع المداخيل بعدالة وحماية الأفراد من الفقر والعجز.[4]

الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني

تنقسم شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى:

---

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار النهضة ع بيروت 1999

[2] فتحي عبد الرحيم عبد الله، التأمين، دار النهضة العربية، بيروت، ص1994، ص05.

[3] خيرت ضيف "محاسبة شركات التأمين"، دار النهضة العربي بيروت، 1995، ص5.

[4] عبد العزيز فهمي، هيكل "مقدمة في التأمين"، دار النهضة العربية لبنان، ص26.

أولا –شركات التأمين على الحياة: تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم، وهم أصحاب بوالص التأمين لحمايتهم من المخاطر الناشئة عند الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بافتراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، أيضا قد يقوم بافتراض جزء من هذه الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة ضمها إلى السوق رأس المال.[1]

ثانيا– شركات التأمين العام: عادة يقصد بشركات التأمين على الحياة، عدا التأمين على الحياة، ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية اتجاه الغير، حيث يدفع مبلغ التأمين التعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم.[2]

ثالثا–شركات إعادة التأمين: تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين أن تؤمن لعملائها مما يزيد على طاقته فتقوم شركة التأمين باحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي يعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين، وتسمى هذه العملية "بإعادة التأمين".

المطلب الثالث: مصادر أموال شركات التأمين

تتكون موارد شركات التأمين المصادر التالية:[3]

أولا: أموال وحقوق المساهمين

وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة إما لتدعيم مركزها المالي أو المواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبلا مثل الكوارث.

ثانيا: أموال وحقوق حملة الوثائق

وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين وتنقسم هذه الأموال إلى مجموعتين:

---

[1] د. عبد الغفار حتمي، د.رسمينة قرياقص، أسواق المال "بنوك تجارية ، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمينات لشركات الاستثمار"، دار الجامعية، طبع والنشر، ص322.

[2] منير إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص405.

[3] عبد الغفار الحنفي، رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص357–363.

1- **حقوق حملة وثائق تأمينات الحياة:** يطلق عليها المخصصات الفنية لعمليات الحياة وتكوين الأموال وتحتوي على مخصصات فنية، ويعتبر هذا المخصص اهم مصادر أموال التأمين على الحياة، وهو مخصص طويل الاجل نظرا لطول مدة وثائق هذا النوع من التأمينات.

2- **أموال التأمينات العامة:** وتتمثل في المخصصات التالية:

- ✓ مخصص الأخطار السارية
- ✓ مخصص التعويضات تحت التسوية
- ✓ مخصص التقلبات في المعدلات والخسارة.

3- **أموال غير مرتبطة بالنشاط التأميني:** وتتمثل هذه الأموال في مبالغ المستحقة لشركات التأمين والوكلاء المنتجين وارصدة أي حسابات جارية دائنة أو دائنين متنوعين، وهذه الأموال قصيرة الأجل وتمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بموارد الأموال الأخرى والمجتمعة لدى شركات التأمين، ومرة أخرى يتطلب ذلك ضرورة الاهتمام والتركيز على عنصري الضمان والسيولة بصفة أساسية عند اختيار مجالات الاستثمار المختلفة.

المبحث الثالث: قطاع التأمين في الجزائر

المطلب الأول: المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر

الفرع الأول: الفترة الاستعمارية

يرتبط وجود التأمين في الجزائر بوجود الإستعمار ومؤسساته التي تسير هذا النشاط حيث ظهر في أوروبا على شكل تعاوني أثر إنشاء الشركة التعاونية للتأمين من الحريق سنة 1961 وتتبعها إنشاء التعاونية المركزية الفلاحية من طرف الفلاحين الفرنسيين، وفي الحقيقة إن الظهور لهذه الشركات كان تجسيدا للتشريعات الفرنسية[1] التي أملاها قانون 13جويلية 1930، والذي تواصل تطبيقه إلى 1947 حيث أدت الضرورة إلى سن قانون جديد يتلائم والظروف الجديدة لمتطلبات العصر آنذاك وهو مرسوم 06 مارس 1947 الذي يتضمن تكوين لائحة إدارية عامة لمراقبة مؤسسات التأمين في الجزائر.

ومن أهم ما يمكن ذكره في هذه الفترة عن التأمين أنه إقتصر على المعمرين حيث لم يستفد الجزائريون إلا بالقليل من خاصة اذا علمنا انه التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة بالجزائر مقارنة بفرنسا والدول الأخرى، وكانت تسعى السياسة الإستعمارية من وراء ذلك إلى ترك الشعب الجزائري يتخبط في مشاكله الإجتماعية والإقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال الهيمنة الفرنسية بنسبة 59 من مجموع مؤسسات التأمين أي ما يعادل 127 من 21 مؤسسة وإقتصر الدور الإجتماعي في التأمين في هذه الفترة على تلبية حاجات المعمرين أما الدور الإقتصادي فلم يكن له دورا فعالا نظرا لقلة المؤسسات الصناعية المؤمنة في الجزائر.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

واجهت العديد من المشاكل وفي هذه المرحلة بدورها إنقسمت إلى عدة مراحل كالأتي:

أولا: مرحلة الانتقالية (1962-1965)

عندما حطت الحرب أوزارها وإنتزعت الجزائر إستقلالها السياسي، بقي قطاع التأمين خاضعا للتشريع الفرنسي وخاصة قانون 13 جويلية1930 المنظم والمسير لعقود التأمين، وذلك من خلال قانون 31 ديسمبر

[1] مطرف عواطف، التحليل المالي في مؤسسات التأمين مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص مالية مؤسسات جامعة، عنابة دفعة 2004-2005، ص70.

1962، الذي أقر بذلك ما عدا ما يتنافى مع السيادة الوطنية، وقد كان قطاع التأمين بعد الإستقلال مستغلا من طرف حوالي 270 مؤسسة أجنبية اغلبها فرنسية، وذلك في غياب تام لمراقبة الدولة الجزائرية لها مما سمح لهذه المؤسسات بإستغلال وتطوير الفروع التي تسمح لها بجني أرباح طائلة فقط، خاصة إعادة التأمين إذا تمكنت هذه المؤسسات من تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبكل حرية والتي قدرت ب 140 مليار فرنك فرنسي قديم من أجل 143 مليار فرنك فرنسي قديم، وهو ما يعني حرمان الخزينة الجزائرية من مداخيل هائلة إضافة إلى تملص هذه المؤسسات من إلتزاماتها تجاه المؤمن لهم نتيجة وقوع الحوادث وبالتالي عدم تعويض.

وقد أدركت السلطات العمومية خطورة، هذا الوضع لذلك إتخذت بعض الإجراءات والتي تهدف إلى حماية المصالح الوطنية، ومصالح المؤمن لهم، وتجسدت هذه الإجراءات من خلال تدخل المشرع الذي تجسد في هذا العدد على مستويين:

1- إصدار قانون 63-197 في 08 جوان 1963 والذي بموجبه فرضت إجبارية إعادة التأمين بالنسبة إلى جميع عمليات التأمين وذلك لدى "الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة" Caar" الذي أنشئ خصيصا لهذا الغرض وقد حددت نسبة التنازل لهذا الصندوق 10% من رقم أعمال المؤسسات الممارسة وذلك بموجب قرار من وزير المالية والصادر في 15 أكتوبر 1963.

2- فرض رقابة على مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها في الجزائر وكذلك فرض شروط إدارية الهدف منها وفاء هذه المؤسسات بإلتزاماتها كل هذا تم إصدار القانون رقم 63-201 الصادر في 08 جوان 1963 والذي من أهم ما جاء به هو طلب الإعتماد لدى وزارة المالية، هذا الإعتماد الذي كان يتطلب دفع ضمان مالي يقدر ب 25% من معدل الأقساط الصافية للسنوات الخمس الأخيرة المؤسسة إلا أن هذه الإجراءات وخاصة الثاني لم يرضي المؤسسات العاملة في القطاع مما دفع بأغلبها بالإنسحاب والتوقف الفوري عن مزاولة نشاطها بإستثناء بعضها وقد ترتب عن ذلك عدم مراعاة بعض المؤسسات المنتجة لإجراءات التصفية المعمول بها وتهربها من دفع التعويضات التي عليها، وقد قدر عدد المؤسسات التي قبلت الخضوع لهذه الإجراءات الجديدة من بينها المؤسسة الجزائرية لتأمين SAA وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية، والمؤسسة التونسية ستار STAR.

لقد سمحت هذه الوضعية بتقوية نشاط المؤسسة القائمة التي كانت تهتم فقط بإعادة التأمين وأصبح لها الحق إبتداء من 1964 بالمشاركة في عمليات التأمين كذلك وقد كانت هذه الخطوة وهذا التحول بمثابة بداية الإجراءات الهادفة إلى إستثمار قطاع التأمين من طرف الدولة، الذي تحقق سنة 1966 وعليه فإن المؤسسات التي إعتمدت وبدأت ممارسة عملها هي:

الشركة الجزائرية للتأمين SAA وهي شركة مختلطة بين الطرف الجزائري 61% والمصري 39% أسست بموجب الإعتماد الممنوح بتاريخ 12 ديسمبر 1963.

الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR أنشأ بموجب الأمر رقم 63-197

الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي، أسس بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 افريل 1964 وهو ما يعرف اختصارا ب CCRMA.

التأمين التبادلي لعمال التربية والثقافة والتي إعتمدت بمقتضي قرار منح الإعتماد المؤرخ في 28 ديسمبر 1964، وهي تعرف إختصار MAATEC وهكذا هذه الفترة قد عرضت إعتماد تعاونيتين مؤسستي تأمين.

ثانيا: مرحلة الإحتكار

تأسس إحتكار الدولة لقطاع التأمين إبتداء من 1966 والذي أدرج ضمن منطلق إستراتيجي للتنمية وسمح بخلق الإقتصاد مركزي يقوم على أساس الصناعات الثقيلة وتكرس هذا الإحتكار بتاريخ 27 ماي 1966 بإصدار الأمرين.

الأول رقم 66 بإصدار أمرين والذي تم بموجبه تأميم شركات التأمين العاملة في الجزائر وإنتقال أموالها وحقوقها وإلتزامها إلى الدولة والتي أصبحت تشغل جميع عمليات التأمين بواسطة المؤسسات الوطنية المتمثلة في الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR والشركة الجزائرية للتأمين SAA والتي تم تأميمها بموجب الأمر الثاني رقم 66-127 ومن بين 17 شركة امت SSA فقط بينما تم تصفية باقي المؤسسات الأخرى بإستثناء الشركات التي لها شكل تعاوني CCRMA وmatc فقد سمح لها بمواصلة نشاطها.

ثالثا: مرحلة التخصص 1973-1979

إبتداء من سنة 1973 إتبعت الجزائر سياسة إعادة التنظيم قطاع التأمين وهذا بغرض جعله مواكبا للتحولات الإقتصادية وملائما للبيئة الجزائرية، والذي جسد بمجموعة قرارات بقي العمل بها إلى غاية سنة 1976 وتضمنت سياسة إعادة التنظيم، جعل الشركات الوطنية تختص في عدد محدد من أنواع التأمينات وبذلك يكون إحتكار الدولة الذي أنشئ سنة 1966 قد تضاعف بشكل أخر من الإحتكار هو التخصص، وعليه فقد أصبحت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وإعادة التأمين CAAR متخصصة في المخاطر الصناعية حريق انفجار.... الخ، الهندسة أما عمليات إعادة التأمين فأسندت إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR التي تم إنشاؤها بموجب الأمر 73-54 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1973 وهذا لإعادة تأمين المخاطر التي تلتزم الشركات الوطنية بالتنازل عنها حيث تحتفظ هذه الشركة بجزء من المخاطر المتنازل عنها ويسند تأمين الأجزاء المتبقية إلى شركات أجنبية أما SAA فتخص بتغطية المخاطر البسيطة كتأمين السيارات، تأمين الأشخاص وفق الأمر 73-64 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1973 المرسخ للتخصص فقد منعت الشركات العمومية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الخواص، وألزمهم القانون بالعمل مع الوكالات مباشرة تابعة لإحدى شركات التأمين العمومية.

رابعا: مرحلة إصدار أول قانون تأميني للجزائر

منذ الإستقلال وعمليات التأمين في الجزائر تخضع للتشريع الفرنسي الذي يتوافق والنظام الرأسمالي هذا الأخير الذي لا يتوافق والإتجاهات السياسية والإقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ 1966 وبناء على ذلك تم إلغاؤه في 5 جويلية 1975 بمقتضى الأمر وبين هذا التاريخ وتاريخ 9 أوت 1980 لم يصدر أي تنظيم خاص بالتأمين وبالتالي خلال هذه الخمس سنوات كان قطاع التأمين في فراغ قانوني وفي أوت تم إصدار القانون 07-80 المتعلق بالتأمينات والذي كان يهدف إلى إخضاع قطاع التأمين للنظام الإشتراكي وجعله يتوافق وباقي الأنشطة.

السيطرة على التأمين كونه وسيلة من وسائل الدولة للإدارة والرقابة على الإقتصاد.

وفي هذا الإطار أخذ المشرع بالإعتبار القواعد الفنية المعمول بها عالميا والمطبقة سابقا وبأساسيات الإشتراكية وقد برزت أفكار أساسية من خلال هذا القانون هي:

- ✓ تقوية التغطية للممتلكات الوطنية.
- ✓ تحسين حماية المؤمن لهم والمستفيدين.
- ✓ إمتداد الحماية لكل القطاعات.

ينقسم هذا القانون من 4 عناصر التأمين البري، البحري والجوي ورقابة الدولة أماكن إضافاته التي تتوافق وأهداف البلاد ونذكر منها:

- ✓ إصدار إجبارية التأمين على ممتلكات الدولة وبالاكتئاب في التأميم ضد الحريق وأضرار المياه.
- ✓ إصدار إجبارية التأميم على المسؤولية المهنية.
- ✓ إجبارية المؤمن بتعديل العقد عند تفاقم الخطر بدلا من إلغاء العقد نهائيا.
- ✓ تلبية إجراءات التعويض.

ترتيب كل النصوص القانونية المتعلقة بفرع معين في عنصر واحد لتسهيل قراءاتها والبحث عنها بعدما كانت مبعثرة في التنظيمات السابقة.

رغم كل هذه الإضافات إلا إن هذا القانون بقي ناقصا وغير كافي لتحقيق الأهداف المنشودة منه خاصة باحتفاظه ببعض القواعد الفنية السابقة كالمخطط المحاسبي الصادر في 1939/07/29 وبكيفية حساب المخصصات التقنية.

وفي عام 1985 إزدادت عملية التخصص من خلال إعادة الهيكلة التي مست الشركات الوطنية إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT التي إنقسمت عن الشركة CAAR بموجب المرسوم 85-82 الصادر بتاريخ 1985/04/30 وأصبحت هذه الشركة مختصة في تأمينات النقل وهذا نظر لمكانة تأمين النقل فيما يخص الحجم الكلي للأقساط حولي16%

بينما بقيت شركة CAAR تحتكر الأخطار الصناعية كما كان هناك مشروعا لإنشاء شركة مختصة في تأمينات الحياة تنشق عن الشركة SAA إلا أن هذا المشروع باء بالفشل.

ومنذ سنة 1989 ومع البقاء دائما تحت احتكار الدولة بدا سوق التأمينات يعرف نوعا من المنافسة بعد إلغاء تخصص الشركات وهذا بفضل منح الاستقلال الذاتي للشركات الوطنية، وبهذا غيرت شركات

التأمين الثلاث الموجودة من قانونها الأساسي لكي تتمكن من ممارسة كل عمليات التأمين، وقد فتحت هذه الوضعية الباب لعهد جديد تسوده المنافسة من خلال البحث عن الأسواق الجديدة.

خامسا: مرحلة تحرير السوق (1995 إلى يومنا هذا)

لقد كان من المفترض نظريا بعد جملة من الإجراءات المتخذة هذه أن يزدهر نشاط التأمين إلا أن الذي حدث هو العكس تماما إذ تراجع معدل مساهمة التأمين في الناتج المحلي الخام بمعدل إختراق التأمين من 12% سنة 1991 إلى 0.67% سنة 1995.

كما تراجع نمو القطاع ب 56% بين 1995/1990 ولعل أسباب هذا التراجع تعود إلى حالة الإقتصاد الرثة، إذ عرفت بداية التسعينات ركودا إقتصاديا كما تجاوزت معدلات التضخم 30% و 25% بالنسبة للبطالة وتراجعت قيمة الدينار نتيجة للتخفيضات المتتالية التي مر بها إضافة إلى كل هذا فقد ظهرت منافسة غير مشروعة بنيت على أساس تخفيض الأسعار وذلك بغرض كسب حصص سوقية في مختلف الفروع وخاصة ذات المردودية العالية منها سيارات النقل....، وقد طبقت هذه السياسة من طرف كل شركات التأمين وبالأخص من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، والذي قام بتخفيض التعريفات في فرع السيارات وهو ما مكنه من كسب حصة فيه بـ32% سنة 1995 بعد إن كان فرع الأخطار الفلاحية يساهم 90% بأكثر من رقم أعماله.

وعليه فقد تم إجراء تعديلات على القوانين المنظمة للقطاع وهو ما تجسد بإصدار الأمر رقم 95-07 والمتعلق بالتأمينات الذي بموجبه تم تحرير قطاع التأمين وإلغاء الاحتكار وتبين من خلال هذا الإجراء إلهام الإتجاه الجديد للدولة بتحرير القطاع وفتحه أمام الجميع بما فيه القطاع الخاص المحلى والأجنبي.

وبمقتضى هذا الأمر عززت الوزارة مهامها بإنشاء لبعض الآليات الجديدة لتنظيم ومراقبة قطاع التأمينات، فأنشأت هيئة للمراقبة وتم إعتماد وسطاء التأمين كقنوات توزيع جديدة لخدمة التأمين إضافة إلى مجلس إستشاري يدعي بمجلس الوطني للتأمينات CNA هذا الأخير كلف بتحليل المسائل المتعلقة بالتأمين والتي تعرض عليه وذلك في إطار ترقية سوق التأمينات ومن بين مهام المجلس.

- تقديم اقتراحات هادفة إلى ترشيد النشاط التأمين وتطويره.

– إعداد تقرير سنوي يلخص فيه الوضع العام الذي يسود قطاع التأمين والذي يقدم إلى رئيس الحكومة بواسطة وزارة المالية.

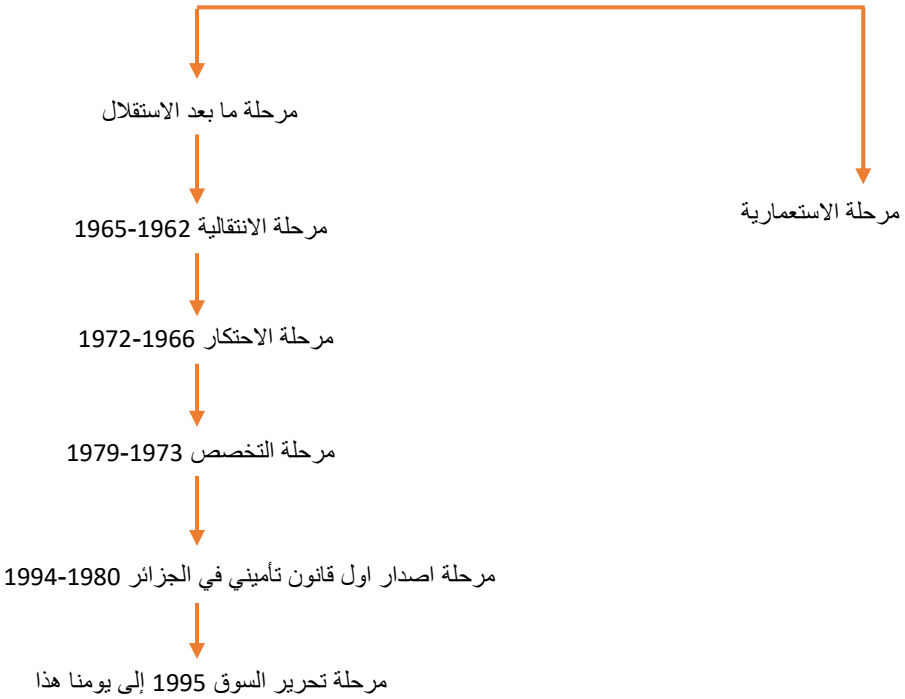
كما يعمل على اتخاذ القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تحسين الظروف العامة لعمل شركات التأمين والوسطاء وما يلاحظ في هذا التشريع الجديد للتأمينات أنه يحرص ويولي العناية بالمؤمن له لكي لا تشغله شركات التأمين، وهو الإتجاه الذي تذهب إليه هو تخفيض قائمه التأمينات الإجبارية والتي تقتصر على تأمينات المسؤولية المدنية، والمهنية في فروع السيارات والأخطار الصناعية والنقل وإستثنت من هذا الأخير حرية التأمين على السلع المنقولة في حالة الإستيراد، وتتمة لإجراءات النهوض بالقطاع والتصدير فقد تم إصدار مرسوم سنة 1996 والذي حدد الأخطار المغطاة من طرف قرض التصدير والذي أوكلت مهمته إلى الشركة الجزائرية للتأمينات وضمان الصادرات وحرصا من الوزارة الوصية للنهوض بالقطاع وأمام النقائص التي سجلت في الميدان وكذا سلسلة النقائص التي سجلت في القطاع المالي والمصرفي، بنك الخليفة، البنك الصناعي والتجاري الجزائري، بنك وشركة الريان للتأمين، فإنها قد سعت لسد الثغرات وتسديد الرقابة على القطاع بتدعيمه بترسانه إضافية من القوانين والمراسيم التشريعية المنظمة له، خاصة قانون رقم 06-04 إضافة إلى مجموعة أخرى من المراسيم والقرارات التي صدرت سنة 2007 لأهمية فرع إعادة التأمين من حيث حماية الممتلكات والثروات الوطنية.

وكذا جلب العملة الصعبة وبغية تحريره أكثر فقد تم سنة 1998 تخفيض معدلات التنازل الاجبارية والتي بموجبها تتنازل شركات التأمين عن نسبة من محفظة نشاطها في مجال إعادة التأمين إلى الشركة الوطنية للتأمين SAA ليعود هذا الإمتياز لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR سنة 2002 وقد عدد هذه التنازلات ب 10% لكل من فرع الأخطار الصناعية وأخطار النقل المرتبطة بأجسام السفن والطائرات بعدها كانت 80% أما عمليات نقل البضائع وللأخطار فقد حددت النسبة ب 5% لكل منها.

تتمثل أهمية هذه التنازلات في المراقبة، خروج العملة الصعبة وتقليصها ما أمكن، إضافة إلى حماية الأملاك الإستراتيجية، وتشير بأن باقي محفظة النشاط لكل شركة التأمين فيما يخص إعادة التأمين أو معيدي التأمين الأجانب الذين تمتلك الجزائر مساهمات لديهم عن طريق الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR ويتعلق الأمر هنا بشركات إعادة التأمين الإفريقية والعربية والأسيوية التي تمتلك الجزائر فيها حصصا مباشرة في رأس المال، وعليه فان هذا الإجراء يساهم في الانفتاح الاقتصادي الذي أملته الظروف والإصلاحات، ومن جانب أخر

فان الأموال تبقى دائما في يد الدولة الجزائرية أما داخليا أو من الأرباح الموزعة عليها في حالة اللجوء إلى الخارج ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها التأمين في الجزائر في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: مخطط يوضح مراحل التأمين في الجزائر[1]



[1] من اعداد الطالبتين

المطلب الثاني: هيكل قطاع التأمين في الجزائر

يتكون قطاع التأمين في الجزائر من الهياكل التالية:

الفرع الأول: الشركات

يخضع حاليا سوق التأمين قانونيا إلى الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات والأمر 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمينات القرض الموجه للتصدير.

يضم سوق التأمين في الجزائر 14 شركة منها 06 شركات تمارس نشاطها قبل صدور الأمر 95-07 وبعد صدور هذا الأمر أنشأت الشركات الأخرى.

أولا: الشركات الوطنية قبل صدور الأمر 95-07

1-الشركة الجزائرية لتأمين وإعادة التأمين CAAR: تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، نشأت عام 1963 وكانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني، حيث كانت تلزم مختلف الشركات التي تزاول نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة 10% لصالح الشركة الجزائرية للتأمين الشامل وإعادة التأمين CAAR.

1. ففي 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين الشامل CAAT وفي إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار الصناعية.

وفي سنة 1989 ومع إلغاء قانون التخصص والإنتقال إلى الإستقلالية عملت الشركة من جديد على تنوع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص) وفي 1995 تنازلت عن محفظتها في فرع القرض الموجه لتصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات GAGEX.

- الرأس مال الإحصائي إنتقل من 500 مليون دج سنة 1994 إلى 2 مليار دج ثم 2,7 مليار دينار سنة 1998.

- شبكة توزيع الشركة 5 فروع جهوية و77 وكالة أما غير المباشرة 39 وكيلا عاما.

– عدد العمال 1737 عامل سنة 1996، 1936 عامل سنة 1997 إلى 1964 سنة 1998، ويرجع هذا الإنخفاض إلى ذهاب عدد من المتعاقدين، في حين تصل إنتاجية كل عامل إلى 2,5 مليون دج.[1]

2– الشركة الجزائرية للتأمين SAA تأسست في 12 سبتمبر 1963 في صورة مختلطة جزائرية بنسبة 61% ومصر بنسبة 39% ففي 27 ماي 1966 أممت الشركة في إطار إحتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين في 21 ماي 1966 وهو ظهور قانون التخصص إحتكرت الشركة كل من فروع السيارات الأخطار البسيطة، بتأمينات الحياة. رأس مالها الإجتماعي يقدر ب 3100 مليون دج ولشبكة توزيعها 24 وحدة، و309 وكالة عدد العمال إنتقل من 52/8 عاملا في 1995 إلى 4325 عاملا حاليا.

3– الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT:[2]

نشأتها في 1985،إهتمت في البداية بالأخطار المرتبطة بفرع النقل وذلك طبقا لمبدأ التخصص وإحتكار الدولة لقطاع التأمين في تلك الفترة، وعند إلغاء التخصص في إطار الإصلاحات الإقتصادية المعتمدة أصبحت CAAT مؤسسة إقتصادية عمومية تمارس مختلف فروع التأمين.

– شبكة التوزيع كانت 10 وكالات في بداية 1985 وإنتقلت حاليا إلى 5 فروع و70 وكالة.

– رأس مالها الإجتماعي يقدر ب 60 مليون دج في 1985 وإنتقل إلى 230 مليون دج سنة 1992 ثم إلى 900 مليون دج، حاليا يصل إلى 1500 مليون دج.

– عدد العمال إنتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1200 عامل سنة 1996 وحاليا يصل عدد العمال إلى 1365 عامل.

4– الشركة المركزية لإعادة التأمين CRR:

- بدأت الشركة نشاطها في 1975.
- رأسمالها يقدر حاليا 2000 مليون دج
- عدد العمال 112 حاليا

[1]Recue l'aduel N°37 : Mai 1999, p40.

[2] اقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة جزائر 2001، ص132

الفرع الثاني: التعاضديات

يضم السوق الجزائري للتأمينات عدة تعاضديات منها:

1- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:[1] يتكون الصندوق الوطني من 62 صندوق محليا يتضمن الصندوق الأخطار التالية: الحريق، التأمين الشامل على الماشية والتأمين على أجسام سفن الصيد، الإستغلال الفلاحي.

2- التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC:[2] إعتمدت في 1966 بصدور أمر إنشاء إحتكار الدولة لعمليات التأمين 1992 سمح لهذه التعاضدية بأن تؤمن السيارات والتأمين الشامل للسكن، وصل حجم الصندوق التأسيسي سنة 1998 إلى 71 مليون دج.

ثانيا: الشركات المعتمدة عند صدور الأمر 95-07: 20

شركات التأمين المتخصصة:

1- الشركة الجزائرية لضمان الصادرات GAGEX:

- نشأت الشركة في 10 جانفي 1996 بموجب الأمر 96-07 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير وإعتمدت بمرسوم رقم 26-235 في 20 جويلية 1996.
- رأس مالها 250 مليون عند إنشائها ليصل حاليا إلى 450 مليون دج.

2- شركة ضمان القرض العقاري SGCI:

مؤسسة عمومية اقتصادية، أنشات في ديسمبر 1997 برأس مال قدره 1000 مليون دج وتتمثل مهام الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول عليها.

[1] اقسام نوال، مرجع سابق ذكره، ص132.

[2] اقاسم نوال، نفس مرجع، ص132.

3- الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار AGCI:

إعتمدت في 1998 لممارسة عمليات التأمين المرتبطة بقروض الإستثمار الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رأس مالها الإجتماعي يقدر ب 2 مليار دج

4- صندوق ضمان الأسواق العمومية CGMP:

مؤسسة مالية متخصصة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-07 في 21 فيفري 1998 وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تسهيل عملية تنفيذ المشاريع التنموية في قطاع الهياكل القاعدية والبناء
- ✓ منح الضمانات بمختلف أنواعها

الفرع الثالث:: شركات التأمين الأخرى

1- Trest Algeria

2- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR

3- الجزائر للتأمينات LaA

4- شركات تأمين المحروقات CASH

المطلب الثالث: منتوجات التأمين في الجزائر

عندما إنتهجت الجزائر سياسة الإنفتاح للسوق الجزائري للإستثمار الأجنبي ولدت منتوجات موازية في سوق التأمين وهذا ما شجع الإستثمار في هذا السوق وهي كالتالي:

1. تأمين السيارات: طبق لمبدأ إلتزام التأمين على السيارات في الجزائر من خلال القانون الفرنسي المؤرخ في 27 فيفري 1958 والذي تم تمديده لاحقا بالأمر الصادر في 1962,

- وفي 30 جانفي 1974 صدر أول نص قانوني متعلق بإلزامية تأمين السيارات والذي ينص المادة 1: التأمين إجباري لكل السيارات التي لها محركات وتنتقل عن طريق العمومي سواء كانت لها عجلتان أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر وكذلك بالنسبة للمقطورات النصفية.[1]

[1] Séminaire, sur les assurances, automobile Carr, p2

- يستوجب على كل مالك سيارة أن يكتب تأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار المعنوية والمادية التي يمكن أن يسببها الغير ويضمن هذا التأمين في حالة تحركها أو توقفها.

2. التأمين على الحريق: يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران، غير أنه إذا لم يكن هناك مخالف، لا يضمن الأضرار التي تسبب فيها تأثير الحرارة والإتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذ لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي.[1]

3. التأمين من الأخطار الزراعية والتأمينات من هلاك الحيوانات: يضمن المؤمن الأخطار التي يمكن أن تلحق بالمحاصيل الزراعية، كالبرد، العاصفة، الجليد، الفيضانات، الثلج... الخ. وذلك حسب الإتفاق المنصوص عليه في العقد.

ويضمن أيضا المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعة أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان وفي حالة قتل الحيوانات لغرض الوقاية أو تحديد الأضرار، إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.[2]

4. تأمين نقل البضائع: تتعرض البضائع مهما كانت طبيعتها وكيفية تغليفها ونوع الوسيلة لنقلها إلى أخطار عديدة

أ- تأمين البضائع المنقولة بحرا: وهو الأكثر إستعمالا فأثناء القيام برحلة بحرية تضمن الأخطار من خلال إكتساب وثيقة التأمين البحري على البضائع.[3]

ب- تأمين البضائع المنقولة جوا: لضمن الأضرار المادية قد تلحق فالمركبة الجوية حسب الإتفاق في العقد.[4]

ج- تأمين البضائع المنقولة برا: ينص هذا النوع من التأمين الأضرار التي تلحق بالبضائع المنقولة عبر الطرق البرية أو السكك الحديدية وبالإمكان أن يمتد الضمان أثناء عمليات الشحن والتفريغ وذلك حسب الإتفاق في العقد.

5- تأمينات الأضرار الأخرى:

أ- تأمين الأخطار الصناعية وأخطار التركيب:

---

[1] مبروك حسين، المدونة الجزائرية للتأمينات، دار عومة، الجزائر، 2006، ص1995

[2] المادة 49 من الامر 95-04 الصادر في 25 جانفي 1995

[3] المادة 144/136 من الامر 93-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.

[4] المادة 153 من الامر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995.

- الأخطار الصناعية: إضافة إلى خطر الحريق، توجد أخطار مكملة مثل الفيضانات الإنفجارات، سقوط الأجهزة، ظواهر طبيعية... الخ
- أخطار التركيب: ويضمن العتاد المؤمن عليه من أخطار كهربائية، حريق ضغط متزايد.[1]

ب- تأمينات الأشخاص: تضمن تأمينات الاشخاص حسب القانون الجزائري الأخطار التالية:

- ✓ الأخطار المرتبطة بمدة الحياة البشرية
- ✓ الوفاة بعد وقوع الحادث
- ✓ العجز الدائم-الجزئي أو الكلي
- ✓ تعويض المصارف الطبية الصيدلانية والجراحية[2]

ويمكن أن يأخذ التأمين على الأشخاص الشكل الفردي أو الجماعي

ج- تأمينات الصادرات:

يضمن تأمينات الصادرات نوعية من الأخطار:

- الخطر التجاري وينتج عن إعسار المدين أو عدم الدفع
- الخطر السياسي وينتج عن قرار تأخذه الدولة يعرقل إتمام لصفقة إحداث السياسة كوارث طبيعية.

[1] بلقاسم نوال، دور نشاط التأمين في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة، الجزائر، ماجيستر 2001، ص38

[2] المادة 61 إلى المادة 91 من الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تتضح لنا العناصر الأساسية التي تثبت حقيقة التأمين بداية بالخطر والتأمين وإنتهاء بهيئات التأمين فالخطر يمثل الخسارة التي قد تصيب الغرد في شخصه أو ممتلكاته.

وينقسم الخطر الذي يدخل في دراسة التأمين على الأخطار الأشخاص أخطار الممتلكات وأخطار المسؤولية المدنية، وليس كل خطر قابل للتأمين، فهناك عدة شروط حتى تقبل شركات التأمين تغطية هذا الخطر.

لمواجهة الخطر يلجأ الانسان إلى عدة طرق منها الوقاية، الإدخاروالتأمين، وهذا الأخير يعتبرمن أكثر الطرق إنتشارا شيوعا.

كما حاولنا ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عليها نشاط التأمين، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، وكذا أهميته الإجتماعية والإقتصادية، كما أعطينا نظرة عن نظام التأمين في الجزائر الذي نعتقد أنه لا يزال قوة كامنة وعلى السلطات المشرفة عليه بذل الجهد اللازم لتطويره وإنتعاشه بالنظر إلي أهميته.

لكن في الواقع لا يمكن لشركات التأمين ممارسة هذا النشاط بمعزل عن نشاط أخر مكمل له ألا وهو النشاط المالي، فهي تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط (مدخرات) ثم تقوم بعد ذلك بتوظيف هذه الأموال (الإستثمارات) بحكم الفارق الزمني بين تحصيل الأقساط وأداء مبلغ التأمين، ونتيجة لهذين النشاطين يمكن لشركات التأمين تحقيق عوائد معتبرة على أموالها المستثمرة، ولكن في مقابل ذلك يجب عليها أن تكون في أية لحظة مستعدة للوفاء بالتزاماتها إتجاه المؤمن لهم.

الفصل الثاني

ملاءة و مردودية شركات التأمين

الفصل الثاني: ملاءة ومردودية شركات التامين

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل عند دراسة وتحليل الأداء المالي تقوم شركات التأمين غالبا بمجموعة من الأدوات التي يمكن أن تختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به سواء كان الغرض من التحليل إستخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي لشركة أو تقييم الماضي أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وللتعرف على ملاءة ومردودية شركات التأمين إرتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث حيث يتناول الأول ملاءة شركات التأمين.

من خلال التعرف على ماهيتها والعوامل المؤثرة والمخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين والثاني مردودية شركة التأمين والثالث التعرف على أساليب التحليل المالي من خلال التعرف على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لشركات التامين وفي الأخير التداخل بين الملاءة والمردودية.

المبحث الأول: الملاءة المالية في شركات التأمين

إن الإهتمام بدراسة مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه حملات وثائق شركات التأمين لها أهمية كبيرة، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب المتعلقة بملاءة شركات التأمين من خلال مفهوم ملاءة وأهميتها وشركات التأمين، وأخيرا التي تواجه الملاءة المالية في هذه الشركات.

المطلب الأول: ماهية الملاءة في شركات التامين

الملاءة La solvabilité بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو السداد للإلتزامات وفي مجال التأمين هناك عدة تعريفات عديدة أبرزها:

- تعني ملاءة شركات التأمين توفير القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث التي قد تصيبها أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة إلتزاماتها المأخوذة على عاتقها تجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقورة[1].
- قدرة شركات التأمين أو إعادة التأمين على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الإلتزامات الناشئة عن أعمال التأمين أو إعادة التأمين.
- إمتلاك شركة التأمين موجودات كافية للوفاء بجميع الإلتزامات.

[1]Https // www.ifegypt.org/new details.aspx تاريخ الاطلاع 2023/04/08 13:00

- ومن وجهة نظر الإدارة فإن الملاءة المالية للتأمين تعني[1]

_ إن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة، ومقابلة مختلف مصروفات التشغيل والعمليات.

_ الإحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الإلتزامات المطلوبة، مع وجود هامش أمان هامش الملاءة المالية يساوي على الأقل المتطلبات القانونية.

- وقد بينت الجمعية الدولية لمراقبي التأمينات IAISأن أي شركة تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بإلتزاماتها بالنسبة للعقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف) [2]

الفرع الأول : بعض المفاهيم المتعلقة بالملاءة المالية

هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية:

هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية وأهمها اليسر المالي والعسر المالي:

_ **اليسر المالي:** يعتبر اليسر المالي كمرادف للملاءة المالية[3] ويعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بإلتزاماتها.

_ **العسر المالي:** يعتبر مصطلح العسر المالي إلى حالة تزيد عندها إلتزامات الشركة عن القيمة الحقيقية لأصولها وفي هذه الحالة تزيد عندها إلتزامات الشركة عن القيمة الحقيقية لأصولها وفي هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل، وفي شركات التأمين نجد أن العسر المالي يشير إلى عدم قدرة هذه الشركات بدفع التعويضات المستحقة جراء وقوع الخطر المؤمن منه. [4]

وفقا للمفهومين السابقين يمكن وضع الصيغة التالية :

الملاءة المالية = اليسر المالي ≠ العسر المالي

[1] عيسى هاشم حسن ، قياس هامش الملاءة في صناعة تأمين الدورية_ دراسة مقارنة_ قسم المحاسبة_ كلية الاقتصاد جامعة دمشق مجلة جامعة دمشق للعلوم اقتصادية وقانونيته المجلد 27 العدد 2011

[2] عبد أحمد أبو بكر إدارة الأخطار وشركات التأمين دار الصفاء، الطبعة 1، عمان الأردن 2001 ص31.

[3] عبد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[4] هاني جراع ارقيمة وسامر محمد عكوز، ادارة المخاطر والتأمين دار الصفاء، الطبعة 1، عمان الأردن 2010 ص104.

الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين

إن الإهتمام الواضح بملاءة شركات التأمين من طرف هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة شركة ذاتها راجع إلى حقيقة أن أغلب أموال شركات التأمين تخص حملة الوثائق، وهذه الفئة (حملة الوثائق) لا نستطيع الحكم على المركز المالي لشركات التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، ويعتبر قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية: [1]

- **حاملي وثائق التامين:** يهمهم قدرة الشركة في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها والمبين في وثيقة التأمين.
- **المستثمرون او حاملي الأسهم:** يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدو بها.
- **الموظفون في الشركة:** يهمهم الإستمرار في العمل والحصول على رواتبهم.
- **هيئات الاشراف والرقابة:** التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق.

شركات التأمين الأخرى التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس وأثره على سوق التامين بصفة عامة.

مما سبق يمكن القول إن الملاءة المالية في شركات التأمين نضفي قدرة هذه الشركات على الوفاء بإلتزاماتها إتجاه دائنيها عند حلول أجال إستحقاقها دون أن يؤدي ذلك الى إفلاسها وخروجها من السوق.

وتكمن أهمية الملاءة في النقاط التالية:

- حماية مصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحقاتهم في أوقاتهم المحددة.
- ضمان نجاح وباء وإستمرارية نشاط شركات التأمين طالما من أهمية إقتصادية وإجتماعية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين

تؤثر على الملاءة المالية عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين لتتمكن من إثبات وجودها والمحافظة على إعتبارها ومركزها ومصداقيتها.

[1] عيد أحمد أبو بكر_ مرجع سبق ذكره_ ص 44_ 45.

ويمكن تلخيص تلك العوامل على النحو التالي: [1]

1. **عوامل قانونية:** إن إختلاف توجهات الأنظمة السياسية الحاكمة على التشريعات والقوانين المستنبطة من قبل السلطات المعنية والتي تلعب دورا هاما في ترشيد إدارة شركة التأمين من حيث تحديد الحد الأدنى لرأسمالها. بإضافة إلى كون القانون بفرض في بعض الدول تكوين إحتياطات رأس مال تعادل نسبة محددة من رأس مال الشركة.
2. **عوامل سياسية:** تتمثل في التغيرات في الإتجاهات السياسية الحاكمة وبأخطار الحروب والحروب الأهلية مع كل ما لهذه التغيرات من إنعكاسات حتى على وجود ديمومة شركة التأمين نفسها.
3. **عوامل إجتماعية:** وتتمثل بتزايد قيمة الحياة البشرية من حيث التعامل معها كضحية أو كسبب لخسائر أو أضرار.
4. **عوامل اقتصادية:** تتمثل بالإتجاهات التضخمية لعدد كبير من الأنظمة الإقتصادية، وبالأنظمة الضريبية الجديدة والقيود على حركة الأموال وبالتطور المتسارع في بعض القطاعات الإقتصادية.
5. **عوامل طبيعية:** وتتمثل في الفيضانات، الزلازل، وما هناك من عوامل طبيعية أخرى.
6. **عوامل فنية:** وتتمثل في الزيادة المفرطة في المحافظ المحتفظ بها وعدم وجود توازن بين مختلف فروع لشركة من حياة وبحري وغير بحري والإنحراف الملحوظ والإستثنائي لمعدلات الخسائر. ومطلق هذه العوامل الفنية تتأثر بدورها بأسباب ذات طبيعة عامة تؤثر على موارد الشركة.

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه ملاءة شركات التأمين

هناك مخاطر تؤثر على ملاءة شركات التأمين تتمثل في

الفرع الأول: مخاطر الإكتتاب

تسمى كذلك بأخطار التأمين أو أخطار الإكتواريين، وتحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية يختلف عن قيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين. [2]

[1] سامي ميقاتي_ الملاءة المالية لشركات التامين مفهوم ومسؤولية مجلد الرائد العربي_ نفس شؤون التأمين وإعادة التامين تصدرها شركة اتحاد العربي لاعادة التأمين_ العدد 35_ الربيع الثاني_ دمشق 1992.

[2] عيد أحمد أبو بكر_ مرجع سبق ذكره_ ص 60.

وبالتالي فإذا قام الإكتواري بتقييم جيد للأقساط والعوامل الكارثية (التردد_ وشدة الخطر) مع مراعاة الأخطار التي تؤثر على الكارثية (الإختيار المعاكس) الخطر وكان عدد العقود غير كاف يكون الإكتتاب قليل الأهمية أو ينعدم.

ومخاطر الإكتتاب حسب نوع التأمين نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم(1): مخاطر الإكتتاب حسب نوع التأمين

<table>
<tr><td colspan="3">مخاطر الإكتتاب</td></tr>
<tr><td>تأمينات الأضرار</td><td>التأمين الصحي</td><td>تأمينات الحياة</td></tr>
<tr><td colspan="2">عدم كفاية الأقساط
عدم كفاية المحصصات التقنية</td><td>الوفاة
طول العمر
فسخ العقد</td></tr>
<tr><td>حدوث كوارث</td><td>الأوبئة</td><td>إرتفاع التكاليف</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2"></td></tr>
</table>

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: عيد أحمد أبو بكر_ مرجع سبق ذكره ص 61

الفرع الثاني: مخاطر الإستثمار

أولا: مخاطر السوق: يسمى كذلك بالمخاطر المنتظمة، وهي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين، ومخاطر السوق غير قابلة للتنويع ولا يمكن تجنبها، وترتبط هذه المخاطر بعوامل نظامية كالتغيرات الإقتصادية والإجتمإعية والسياسية.

ثانيا: مخاطر السيولة: وهي الخطر التي يكون فيها المؤمن غير قادر على تسيير أصوله لتسوية إلتزاماته أو بيع أصول بقيمة منخفضة ويكون خطر السيولة كنتيجة إطفاء عدد كبير من عقود التأمين أو حدوث إنحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية.

ثالثا: مخاطر القرض: تنجم هذه المخاطر عن إحترام الطرف الآخر للبنود وتعهدات عقد القرض المبرم وذلك بسبب عدم وجود أداء من طرفه أو عدم قدرته على الإلتزام بتعهداته.

رابعا: مخاطر أخرى وتتمثل في:

1. **المخاطر التشغيلية:** شركات التأمين كغيرها من الوسطاء الماليين تتعوض للمخاطر التشغيلية والتي يقصد بها الأخطاء أو إحتلال الوظائف المختلفة التي يمكن أن تؤثر على العملية المعقدة في معالجة عقود التأمين بداية من إكتتاب العقد إلى نهاية مدته والتي يمكن أن تمتد لعشرات السنين، أن المخاطر التشغيلية صنفتها لجنة بازل إلى سبعة أصناف أساسية من الأحداث هي كالآتي: [1]
   - الإحتيال أو الغش الداخلي.
   - الإحتيال أو الغش الخارجي .
   - ممارسات الموظفين والأمان في مكان العمل.
   - العملاء والمنتجون وممارسات الأعمال.
   - الخسائر في الأصول المادية (نتيجة الازمات المالية او الكوارث الطبيعية)
   - تعطل الاعمال وفشل الأنظمة
   - إدارة العمليات وتنفيذ النشاط
2. **المخاطر القانونية:** والتي تتعلق بالتغيرات والقوانين والتنظيمات، فبعض القوانين يمكن ان تؤثر على الوضعية الحقيقية لشركة كقوانين البيئة والقوانين المحددة أحجم الاستثمار وميادينه، ولذلك لا بد على شركات التامين تطبيق هذه التغيرات في القوانين والتشريعات.
3. **مخاطر إعادة التأمين:** يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التامين فيمكن ان يؤدي ذلك الى صعوبات مالية كبيرة لشركة مع تحديد شروط الاتفاقية الموظفة والجدير بالذكر ان هذا الخطر هو أقل أهمية في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها.[2]

[1] كراش حسام نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الداخلية_ مذكرة لنيل شهادة الماجستير_ فرع اقتصاديات التامين كلية علوما اقتصادية وعلوم التسيير_ سطيف_ دفعة 2014/2013ص 62

[2] هدى بن محمد تحليل ملاءة ومردودية شركات التامين_ مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري_ قسنطينة 2005/2004 ص 67

المطلب الرابع: نماذج تقييم الملاءة في الأسواق المالية

إن تقييم الملاءة يختلف من بلد لآخر حسب القواعد المفروضة من طرف الهيئات المشرفة على القطاع في هذه البلدان وقد ارتأينا اختيار نموذجين أساسين لتقييم الملاءة هما النموذج الأوروبي الذي يعتمد على طريقة المعدلات الثابتة والنموذج الذي يعتمد على طريقة رأس المال القائم على الخطر؟

الفرع الأول: النموذج الأوربي.

إن ترسيخ سوق مشترك لتأمين بالاتحاد الأوروبي أدى بالعديد من الدول اتحاد للإنتقال من الرقابة المادية لتي كانت تنطوي في التدخل في مستوى الأسعار أو شروط التعاقد الى الرقابة المالية.

لذلك نجد أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي بدأت إعادة تنظيم أسواقها خاصة في فرنسا وبريطانيا لتهتم أكثر بالملاءة في شركات التأمين وذلك ضد سنة 1982.

أولا: القواعد الخاصة يرأس المال الخاص:

حيث يلتزم المؤمنين باحترام المقاييس التالية.

الحدالأدنى للضمان: هو الحد الأدنى للأموال الخاصة الذي يجب أن تلتزم حيازته شركات التأمين إذا تقدر المبلغ الأدنى للأموال الخاصة لشركات التامين العام حسب الفروع من 0.2 و1.4.

هامش الملاءة الالزامي: يهدف هذا الهامش الى تحديد مبلغ الأموال الخاصة الضروري للنشاط الجاري للشركة، ويحسب هذا الهامش في شركات التأمين العام بمؤشرين أما على أساس الإيرادات الأقساط للدورة السابقة أو على أساس التكلفة المتوسطة للكوارث للسنوات الثلاث أو السبع الأخيرة بالنسبة للكوارث الطبيعية وذلك على أساس الأقساط أو على أساس الكوارث.

ثانيا: القواعد الخاصة يتغطية المخصصات التقنية بالأصول المختلفة:

ينبغي أن يكون هذه الأصول ممثلة بشكل جيد للالتزامات المنعقدة، حيث تراقب الهيئات الوصية مستوى هذه المخصصات التقنيةوتقرر أشكال وسبب الاستثمارات المسموح بها على النحو التالي:

- 10% للعقارات والأراضي.
- 5%10% للأسهم والسندات

- 5 %للأسهم والسندات غير المفاوضة في اسوق المنظم.
- 3 %سيولة.

بالإضافة لذلك يجب أن تستثمر هذه الأصول على أساس التوافق والتوزيع لضمان السيولة والمردودية وان توظيف الالتزامات المبرمة في دول الاتحاد الأوروبي تطبيق لمبدأ المحلية، وكل شركة تأمين لا تحترم هذه القواعد فإنها تتعرض لعقوبات بدرجات متفاوتة حسب تجاوزاتها من طرف الهيئات الوصية.

ولذا وضعت دول الاتحاد الأوروبي مشروعا قيد الدراسة يسمى Solvabilitéبحيث يراعي فيه هذا الجانب ومبدأ تطبيقه بحلول عام 2007، حيث يهدف هذا المشروع لتغير نظام الرقابة على شركات التأمين بالاتحاد الأوروبي وذلك بإدخال ميكانيزمان تسمح لهيئات الوصية بالتدخل وبسرعة وبكفاءة عند حدوث صعوبات.

الفرع الثاني: النموذج الأمريكي

على الرغم من اشتراط حد لهامش الملاءة على شركات التأمين الأمريكية الا أن ذلك لم يمنع بعض الشركات من مواجهة بعض الصعوبات المالية تتمثل خاصة في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وقد أدى ذلك الى التفطير في وضع مقاييس ومؤشرات مالية يمكن على ضوء نتائجها التنبؤ بمدى قدرة الشركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها وهو مايسمى نظام الإنذار المبكر (The early. Morning system) فقدقام اتحاد مراقبي الأمين في أمريكا

(Naic) [1]بتطوير نظام المعلومات الخاصة للإشرافعلى التأمين (IRIS)[2] للإنذار المبكر لتطبيق في عام 1973 ولمقبض هذا النظام يتم حساب نسبة مالية محددة، ثم يقوم بتحليل النتائج المحصل عليها بواسطة خبراء متخصصين في التحليل المالي، وذلك وفق الكشوف الحسابات المالية الختامية لشركات التأمين والشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب وفقا لهذا النظام تكون لها الأولوية في فحص مراكزها المالية.[3]

وقد كشف هذا النظام عن ثغرات عديدة فيه أثر موجة افلاس التي مست العديد من شركات التأمين الأمريكية بعد أزمة المسؤولية المدنية في منتصف الثمانينيات والتراكم المتزايد للكوارث، وفي نهاية الثمانينيات وبداية

[1]NAIC : national association insurance commissioners(جمعية مفوضي التامين القومية)
هي لجنة فيديرالية خاصة تضم للموظفن السامين المسؤولين عل شركت التأمين الأمريبية في مختلف القطاعات وتهدف هذه اللجنة الى التوفيق بين تشريعات مختلف المقاطعت وتقوية القابه على الملاءة
[2]IRIS : Insurance information Regulatory System (نظام الإنذار المبكر)
[3] محمد المنصوري، نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت،1988، ص215.

التسعينات لذا عمل اتحاد مراقب التأمين في أمريكا على تطوير نظام جديد آخر وهو نظام رأس المال القائم على الخطر وقد بدأ تطبيقه سنة 1994 وهو المعمول به حاليا ويهدف هذا النظام الجديد الى مايلي:

_ تحديد المبلغ الأدنى للأموال الخاصة الضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الت تواجه المحفظة التقنية والمالية، وبالتالي تدعيم ارتباط بين المتطلبات من رأس المال الخاص ومختلف المخطر المواجهة.

_ تقوية التزمت لملاءة خاصة بعد تضاعف عدد حالات الإفلاس.

_ التوفيق بين مختلف التشريعات للمقاطعات الأمريكية

_ تحديد كفاءات وصلاحيات هيئات الرقابة لتدخل.

ويخذ هذ النظام بعن الاعتبار أربعة مخاطر هي:

أولا: خطر الاستثمار حيث نحصل على قيمة رأس المال الخاص الضروري يضرب متلف حسابات الأصول بمعملات خطر موافقة تكون مفروضة من طرف الرقابة تبع للتنوع وتمركز

ثانيا: خطر القرض حيث تتفوق درجة الارتباط بالمدين وخاصة بالنسبة لمعيدي التامين بمعمل خطر محدود.

ثالثا: خطر الاكتئاب حيث يحدد مستوى المخصصات اتقنية والكارثية (Sinistralité) بالنسبة للمعدل لعشري 10 سنوات السجل في كل فرع وتختلف المعاملات م فرع لآخر تبعا للنتائج ولتقلبات.

رابعا: خطر خرج الميزانية هي المخاطر التي ليس لها تأثيرات مباشرة فهذه الأخيرة تخضع لقواعد صارمة في شكل الأموال الخاصة.

المبحث الثاني: مردودية شركات التأمين

تعتبر المردودية من بين أهم المؤشرات الأداء المالي في شركات التامين وباختلاف أنواعها حيث هناك حملة من العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: ماهية المردودية

مع اختلاف وجهات النظر حول إعطاء ومفهوم شامل بالمردودية ومن بين اهم تعاريف الواردة في المردودية.

_ هي تلك النسبة بين النتيجة المتحصل عليها والوسائل الموضوعة في عملية الاستغلال او هي التعبير عن النتيجة المحصل عليها بفعل اقتصادي ينتج عنه سلعة اوخدمة وهو عبارة النهائية للتبادل الذي يظهر منه الفائض.[1]

_ حسب PIERRECONSO فان المردودية هي مفهوم يطلق علىكل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانات المادية والبشرية المالية والتي يعبر عنها بالعلاقة: المردودية= النتيجة / الوسائل[2]

_ أما PAUCHER فقد اعتبر بأن المردودية هي العلاقة بين النتائج ورأس المال اللازم لأجل الحصول على هذه النتائج ويعبر عنها بالعلاقة: المردودية = النتيجة/ الأموال الخاصة[3]. ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريفا للمردودية كالآتي:

المردودية هي النتائج المحققة من طرف المؤسسة في فترة معينة من الزمن من خلال تسخير واستخدام وسائل المالية ومادية ملائمة لذلك ومدى كفاءة هذه الوسائل خلال فترة النشاط.

أولا: المفاهيم المرتبطة بالمردودية

لا شك أنه من الضروري التمييز بين المفاهيم التي لها علاقة بالمردودية مثل،الربحية والعائد والربح، وتعتبر المردودية من استخلاص فائض معقول كالربح (نقديا من الناحية النظرية في ظل افتراض عدم وجود مديونية أو دائنية) للموارد المستخدمة لتحقيق محدو وتسمح ببلورة فعالية سند المؤسسة.

1. **الربحية:**

والتي تعني احداث علاقة بين كمية الفائض الاقتصادي (الأرباح) التي تحققها الوحدة الانتاجية وقيمة الأصول الانتاجية المستخدمة، فالربحية بهذا المعنى هي مقدرة المؤسسة الى تحقيق دخل صافي باستخدام مكثف لأصولها وهي مؤشر كيفي نسبي.

ان المبرر الرئيسي لاعتماد الربحية كمعيار لتقييم النشاط الانتاجي وفاعليته هي الحد من التعسف الغير مشروع للمؤسسات في طلب الأصول الانتاجية اضافية من الدولة لتنفيذ خططها الالزامية حيث أن أي استخدام اضافي غير مبرر من شأنه أن يخفض نسبة الربحية، وبالتالي تقليص حجم الحوافز المادية للعاملين، واضعاف امكانية تجديد الانتاج وتطويره، ويتضمن اعتماد الربحية أيضا مكافأة تلك المؤسسات الانتاجية

[1]زكرياء لشهب، دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستقلال المالي مكتبة الوفاء ص 79.

[2]Pierre conso et honicifononkgettronfimacierel entreprise 8eme editiondundepang 1996 p 57

[3] P pancher mesure de la pofernancefinencier de l entreprisOpu Alger 1993p 27

التي تحقق نتائج أفضل (ربحية أعلى بنفس الموارد) وتتجسد هذه التسهيلات نقدية اضافية وزيادة الوحدة والعاملين من الأرباح ولكن من وجهة نظر المجتمع والدولة، فان من الضروري تحميل المؤسسة تكلفة استخدام أو عدم استخدام أصولها الممنوحة لها اجتماعية، وهذا يفترض ربط قيمة هذه الأصول بتكلفة الانتاج وبمردوديته[1]. ومن ذلك يظهر الربح كمفهوم محدود وضيق نسبة الى مفهوم المردودية، فنحن لا نصل الى الربح الا في المرحلة الأخيرة من حسابات النتيجة بينما المردودية تظهر من خلال عمليات أخرى، الربح كنتيجة نهائية يأتي مباشرة من المستندات المحاسبة بينما المردودية تحدد عبر عمليات اضافية يقوم بها المحلل.

وفي ظل هذا الاطار تتأثر الربحية مباشرة ولحد كبير بالأثر الضريبي لسياسات التوزيع والتمويل الذاتي، اما المردودية فهي تتأثر بداية بوقف المؤسسة اتجاه الاستثمار، تأمين العمليات المالية، (الامتلاكات، المخصصات، الأعباء..) ينتج عن ذلك أن المردودية يمكن أن تكون ذات دلالة على ارتفاع الربحية وليس العكس:

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{الربح (دورة نتيجة)}}{\text{رقم أعمال خارج الرسم}} \quad \text{أما ن م} = \frac{\text{ن د}}{\text{أصول مستثمر}}$$

بينما شرح الربحية يقاس وتقويم المقدرة على توليد أرباح النتيجة أن المردودية مرتبطة عن قرب وخاضعة لرؤوس الأموال المستثمر، أما الربحية فهي مرتبطة مباشرة برقم الأعمال يترتب على ذلك أن المردودية لرقم الاعمال ليس لها معنى اقتصاديا، حيث أنها لا تمثل أموال مستثمرة ولكنها تعتبر مؤشر للنشاط.

2 الفائدة:

ومن جهة أخرى تستخدم الفائدة كانعكاس جيد لنجاح أو ضل المؤسسة ولكن يواجه بعض المشاكل المتعلقة بقيادة الأكثر ملائمة.

أما فيما يتعلق بالعائد فهو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه في المستقبل نظيرا استثماره لأمواله فالمستثمر يسعى دائما الى استثمار أمواله بهدف الحصول على العائد وتنميته ثروته وتعظيم املاكه، عرف

[1]Http Algerien free FR copta analyses F R

أيضا بأنه ما يحصل عليه المستثمر من أموال في وقت لاحق مقابل تضحيته بالاحتفاظ بأمواله في الوقت الحاضر ذلك من خلال استثماره لهذه الأموال لفترة زمنية محددة.[1]

3 الربح:

كما هو معروف الفرق بين ما تحصل عليه من عائدات تحقيق المنتوج السلعي قبل استقطاع الضريبة على الدورة وبين النفقات المبذولة ان هذا المعيار هو الأكثر شيوعا لحد الآن والمعتمد عليه في المؤسسات الإنتاجية باعتباره يغطي جميع جوانب النشاط الإنتاجي وبالأخص الاقتصاد في نفقات العمل، وتشكيل صناديق الحوافز المادية للعاملين[2]

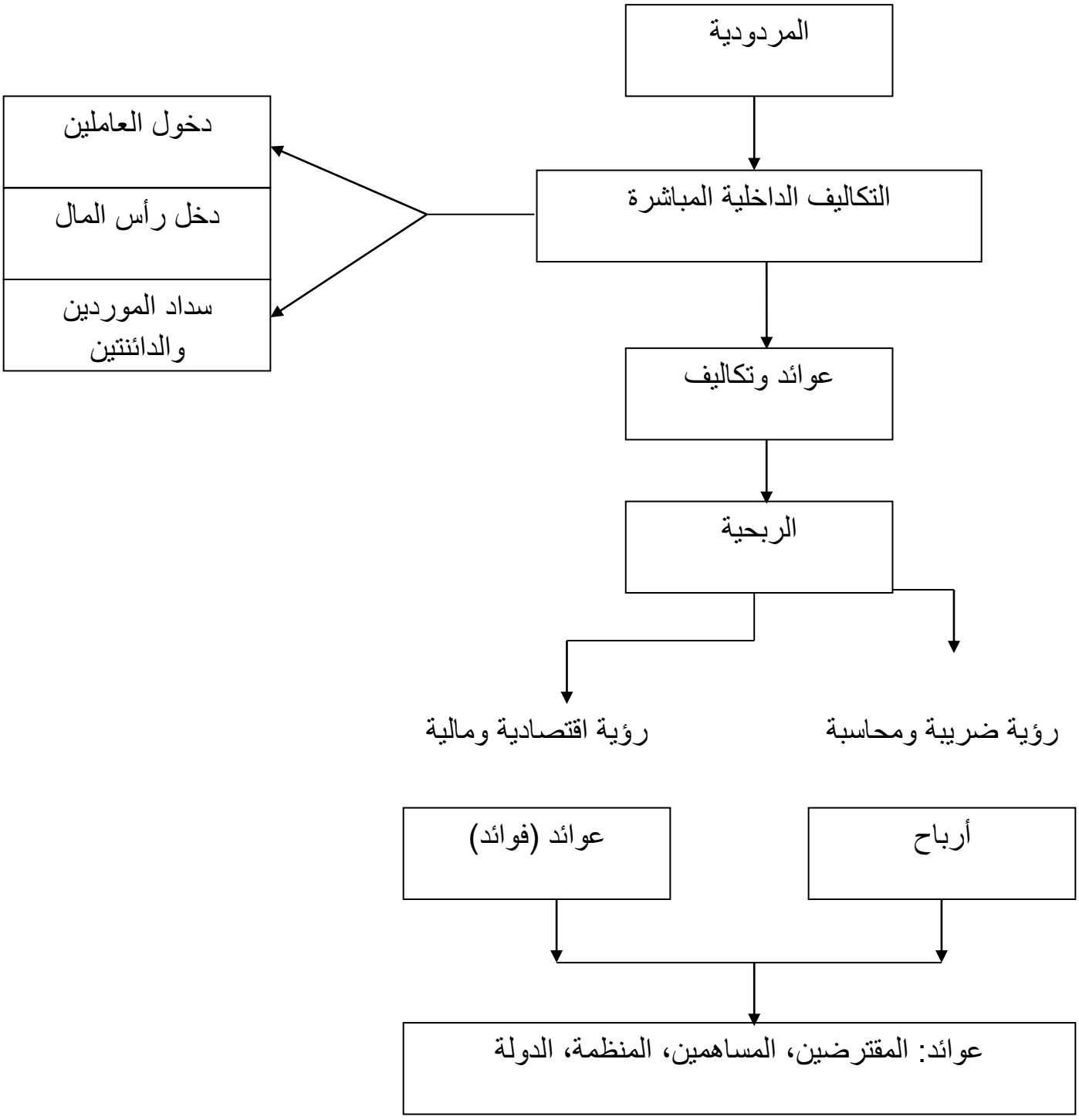
قطعا ان الربح يؤكد المبرر الاقتصادي للنفقات المبذولة، ويمثل الأهمية الحاسمة في تمويل عمليات إعادة الإنتاج الموسع، تجديد الإنتاج الاجتماعي، وبالتالي فهو يمثل الحصيلة النهائية للنشاط.[3]

[1]– نزار ابراهيم، معايير تقييم نشاط الاقتصادي في المؤسسات الصناعية، مجلة الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة، ماي 1982

[2]– سعيد فرحات، جامعة الأداء المالي للمنظمات، دار النشر، الرياض، المملكة السعودي، 2000، ص63

[3]– قاسم نايف علوان، ابراهيم محمد الزعلوك، أثر التغيير العائد المتحقق على العائد المطلوب في ظل نموذج ca pm، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 05، الايداع القانوني 925 2001، جامعة فرحات عباس، ص17–18

الشكل(1): مفهوم المردودية.



المطلب الثاني: مستويات المردودية

تقاس المردودية في الأساس على ثلاث مستويات هي: المستوى التجاري المستوى الاقتصادي المستوى المالي.

الفرع الأول: مردودية للنشاط التجارية.

تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو الهامش التجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على اصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري والصناعي الذي تمارسه المؤسسة يمكن قياس المردودية التجارية من خلال العلاقة التالية $Rc=Rnet/CAht$ المردودية تجارية النتيجة الصافية رقم الاعمال خارج الرسم [1]

الفرع الثاني: المردودية الاقتصادية

تعتبر المردودية الاقتصادية عن مردودية جميع الاصول اي جميع الوسائل المستخدمة لضمان نشاط المؤسسة بمعنى اخر نقيس مردودية الاصول المستثمرة[2] وتقاس المردودية الاقتصادية من خلال العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي حققها المؤسسة او الفائض الاجمالي الاستغلال ومجموع الاصول التي استخدمها [3] وذلك من خلال =EBE/AE= REأي =RE المردودية اقتصادية، EBE= الفائض الاجمالي للاستقلال AE= الأحوال الاقتصادية.

ويمكن تحليلها كما يلي $RE=\frac{EBE}{CAht}\times\frac{CAht}{AE}$ أي $RE=EBE/CAht$ معدل الهامش الاجمالي للاستقلال بقيس قدرة المؤسسة على توليد هامش ربح اجمالي تشغيلي من رقم الأعمال.

$CAht/AE$=معدل دوران الأصول الاقتصادية، يبين حجم النشاط الذي حققته المؤسسة من أجل 1 دج مستثمر.

[1] عتي، عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات كوابل، بسكرة (2000_2002) مذكرة تخرج ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 82

[2] Melyon gerard quanol francaise gestion financiere annales carragee ed foucher paris 2000 p 168

[3] Zambontta christian zambatte minille gestion finonciere 4 eme edition paris 2001 p 46

الفرع الثالث: المردودية المالية

تعرف المردودية المالية بأنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح عن طريق الأموال المستثمرة من قبل المساهمين في تحقيق هذه الأرباح يتوقف على مستوى مكافأة الأموال المستثمرة من جهة وعلى قدرة المؤسسة على توفير الاموال الضرورية لضمان استمراريتها ونموها من جهة [1] وتقاس المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة والأموال الخاص بالعلاقة التالية : $RF=\frac{Rnet}{CP}$

حيث: RF =مردودية مالية، CP= الأموال الخاصة، Rnet=النتيجة

المطلب الثالث: أهمية المردودية

يمكن حصر أهمية المردودية في النقاط التالية:

إن المردودية كمؤشر يسمح بمعرف وضعية المؤسسة وكذا تقييم مختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، واتخاذ القرارات فيها لتصحيح الانحرافات أو القيام بالأنشطة، عمليات أو استثمارات جديدة، اعطي لها أهمية بالنسبة للمؤسسة وكذا المتفاعلين معها، وتتجلى أهمية المردودية في المؤسسة في مدى مساهمتها في تحديد مستوى أداء هذه المؤسسة وذلك حسب الطرف المهتم بهذه الدراسة كأن تكون الدولة أو مسيري المؤسسة أو المساهمين فيها وهي أيضا وسيلة تستعمل لتحقيق الإستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسة مثلا أو خلق منتجات جديدة.

فالمردودية إذن لها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس لتقييمها وبالتالي التعرف على مركز القوة والضعف.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في المردودية

تمثل المؤسسة الأداة المثلى في إحداث تنمية وتقدم أي اقتصاد، فهي تنشط في محيط اقتصادي تحكمه جملة عوامل داخلية وأخرى خارجية من شأنها التأثير على المؤسسة والأهداف لمسطرة ومن بينها المردودية التي تعد كمقياس أولي للحكم على مستوى أداء المؤسسة من بينها:

[1] Conso Pier.Farouk p46

الفرع الأول: العوامل الداخلية: Facteurs internes

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر وتعرقل بدورها تحسين مردودية المؤسسة كما يمكن القول أنها العوامل المتعلقة بالإدارة.

أولا: تسيير الموارد البشرية :Getion des ressources humaines

ان العامل البشري عنصر مهم في تسيير المؤسسة ورئيسي لنشاطها ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكلة تعاني منها المؤسسات، وفي العموم هي مشكلة انسانية اجتماعية قبل أن تكون مالية فالمؤسسة غير القادرة على التحكم في تسيير مواردها البشرية قد يؤثر سلبا على مردوديتها ومن بين المصاعب التي تعاني منها المؤسسة في هذا المجال:

_ استياء في العلاقات الوظيفية لظهور خلافات بين مختلف العاملين.

_ عدم الاهتمام بتطوير العاملين ومشكلة الأجور، وارتفاع حوادث العمل

ثانيا: السياسة الانتاجية Politique de productivity

عدم التحكم في الانتاج هو أيضا مؤثر على المردودية وذلك لأنه من أولى مسؤوليات، مدير ادارة الانتاج والعمليات، يحتل الانتاج أهمية خاصة سواء في مؤسسات تقديم الخدمات.[1]

يشكل الانتاج عامل المنافسة لمؤسسة الاقتصاد ككل ويرتبط بتأثير المنتج في السوق.[2]

ثالثا: التسيير Gestion

تحقيق مردودية موجبة يتطلب من المؤسسة انتهاج سياسة تسييرية محكمة، من شأنها أن تسمح بالاستغلال الأمثل لمواردها عند تحقيق أهدافها المسطرة التي يرأسها تحقيق المردودية وأخيرا فالتحكم في التسيير أمر ضروري يجب على المؤسسة أن تولي اهتمامها بهذا الجانب.[3]

---

[1] شيخي عائشة، التحفيز والمردودية في المؤسسة دراسة حالة مؤشر OR ER بتلمسان والاسمنت (SCIS)بسعيدة أطروحة الماجيستير غير منشورة، جامعة تلمسان 2010 ص 74،75

[2]Pascal Combemala, armond porienty Up. Cit p34

[3] بن سالمي الياس، قريشي يوسف التسيير المالي الادارة المالية، دروس تطبيقات 2006 دار وائل للنشر ص 235،236

رابعا: السياسة المالية Politique monetaire

هي تلك القرارات التي تهدف الى تخصيص الموارد المالية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والامكانات المالية المتوفرة للمؤسسة ومنه على هذه الأخيرة التحكم الكبير في سياستها المالية لضمان تخفيض مردودية عالية.[1]

خامسا: السياسة التجارية Politique commercial

تتوقف السياسة التجارية على مدى تحقيق المؤسسة للأرباح وأحجام (المالية) ورقم الأعمال المرتفعة ولايتأثر ذلك الا بدفع عجلة نشاط المؤسسة للدراسة عن أسواق جديدة وبالتالي زيادة حصتها السوقية وفي نفس القطاع. [2]

الفرع الثاني: العوامل الخارجية Facteures externes

العوامل الخارجية من العوامل التي تنبت تحت السيطرة المباشرة للإدارة.[3]

أولا: السوق Marché

حيث أن السوق عامل جد مؤثر على مردودية المؤسسة إذ يجب على المؤسسة أن تولى اهتمامها وذلك عن طريق القيام بدراسات عن السوق فالتغير لمعلومات بالتعرف على رغبات العملاء ورصد حاجاتهم من أجل تلبيتها.

ثانيا: المنافسة compétitive:

تعرف المنافسة على أنها القدرة المستثمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة[4] كما تعرف بأنها القدرة على زيادة الربحية من خلال رفع الانتاجية أو نقص تكلفة الانتاج أو تحسين

[1] شيخي عائشة مرجع سابق ص 77

[2] بلحية فتيحة، دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية دراسة حالة سونلغاز خلال فترة ممتدة ص 2006 2010

[3] Koffi jean marie YA0 APPROCHE Econométrique ET LA RETALILIE EURPIENE,P04

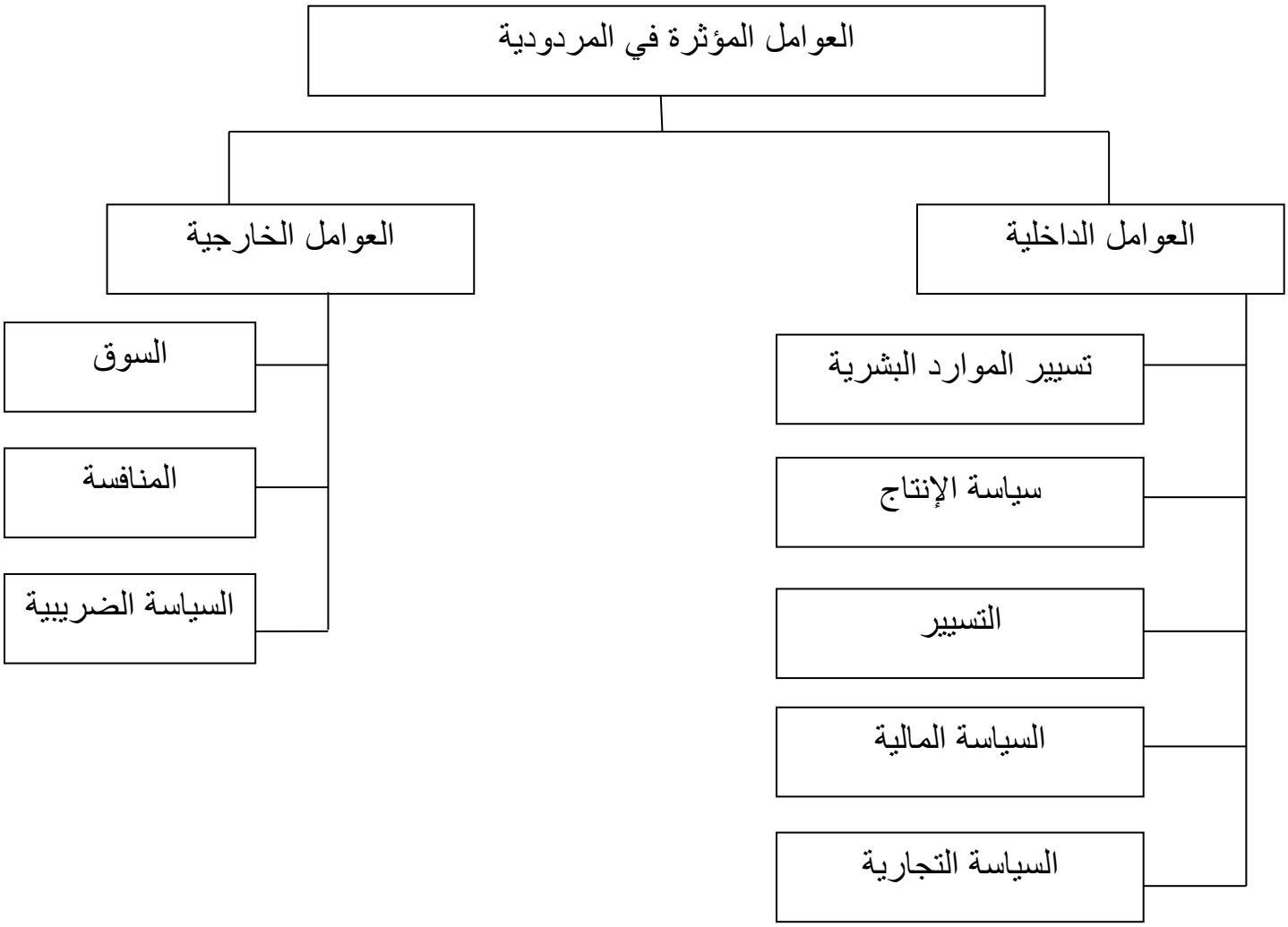
[4] ارميص علي سالم مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدول العربية جامعة المركب البيولوجي 17_18 أفل من 2006

الجودة أو كل ذلك معا[1] ان عامل المنافسة كذلك يجب على المؤسسة أن تكون على دراية فهو يشكل خطر على مردوديتها في حالة عدم الاهتمام به، إذ أن الجودة والسعر هما العاملان الأساسيان في سوق المنافسة.

ثالثا: السياسة الضريبية politique fiscale

تعتبر من أهم الأدوات السياسية المالية، كما أن لهذه السياسة دور في التأثير على مردودية المؤسسة وهي تمثل صورة التدخل الحكومي من خلال فرض عدة أنواع من الضرائب [2]

الشكل (2): العوامل المؤثرة في المردودية



[1] بلوناس عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق الجزائرية المدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة بومرداس

[2] وشيخي عائشة مرجع سابق ص 74_75.

المبحث الثالث: أساليب تحليل الأداء المالي لشركات التأمين

المطلب الأول: التحليل العمودي الأفقي

الفرع الأول: التحليل العمودي Vertical analyses

يتم التحليل العمودي يتم استخدام البند الأساسي في القوائم المالية كبند أو قيمة أساس والبنود الأخرى في القوائم المالية يتم مقارنتها معه (Siegel 2006:243) أي يرتكز فعل هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية العمومية وكشف الدخل الى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفين وهذا يعني أن إجمالي الأصول (الموجودات) والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة الى رقم مئوي مسويا إلى 100 % الفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق المساهمة في النشاط الإجمالي لشركة التأمين من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه، من جانب آخر[1]

ويتميز هذا النوع من التحليل بالآتي [2]

1. يقتصر كل تحليل على قائمة مالية واحدة.
2. يقتصر كل تحليل على فترة مالية واحدة.
3. يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل.
4. يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل.
5. يهتم بتحليل نسبة المجموعة إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل.

الفرع الثاني: التحليل الأفقي Horizontal analyse

هو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين، وذلك بايجاد العلاقة الأفقية horizontal relation بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي (الميزانية العربية) أو بنود أو فقرات قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصان[3]

---

[1] النعيمي، عدنان تايه والتميمي، أرشد فؤاد 2008 التحليل المالي مدخل الصناعة القرارت الطبعة الأولى

[2] الزغبي هيثم محمد (2000) الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع.

[3] الزبيدي ، مقيم الآداء المالي لشركة التأمين الولائية باستخدام تحليل الاتجاه العمودي والأفقي، دراسة تحليلية للفترة 2014_2019

يطلق عليه في بعض الأحيان بتحليل الاتجاهات ويقصد به وتحديد اتجاهات التغيرات في عناصر القوائم المالية من سنة الى أخرى في صورة زيادة أو نقصان [1] وقد جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك اتجاهات البنوك المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة حالية وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة هدي الاستقرار أو تراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل ولعل هذا ما أكسب هذا التحليل صفة الديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه ساكن وتبدو أهمية التحليل الاتجاهات للقائم بالتحليل المالي في مساعدته في دراسة سلسة زمنية متابعة للقوائم المالية للشركة عن عدد من الفترات وبيان اتجاه كل بند من بنود القوائم بالزيادة أو نقص ثم تغيير أسباب ذلك والاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ القرار المناسب.

إن أكثر ما يستند اليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنه الأساس التي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة، وسنة الأساس هذه المادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة السنوات المنوي تحليلها ويجري مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى[2] ويمكن تحديد الاتجاهات تعد فيه أكبر غالبا ما يتم اعداد قوائم مقارنة على فترات أطول نسبيا من (10_5) سنوات بدلا من المقارنة بين السنة الجالية والسنة السابقة فقط، وذلك حتى يمكن معرفة الاتجاه العام الحقيقي للتغير في عناصر القوائم المالية [3]ويتم التحليل الأفقي بأخذ أكثر من قائمة مالية سواء كانت قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو غيرها، ثم يتم المقارنة كل بند من البنود من فترة محاسبة لأخرى بهدف استخراج التغيرات وهذه التغيرات يمكن أخذها بالأرقام المطلقة أو بالنسب المئوية، أما في التحليل العمودي كما بينا، فانه يتم تحول كل البنود القائمة المالية الى نسب مئوية فيمكن المقارنة بين سنة الى أخرى لمعرفة اتجاهات التغيرات وتعزيز الإيجابية، ويتميز التحليل الأفقي بـ:

- يحتاج هذا التحليل الى مجموعة قوائم مالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجري عليه التحليل.
- يحتاج هذا التحليل الى فترات زمنية طويلة تزيد على ثلاث سنوات أو ثلاث فترات مالية.
- يقدم هذا النوع تحليل الاتجاه للعناصر التي سيجرى عليها التحليل الذي يأخذ أحد الاحتمالات التالية.

[1]Charles Gibson ;Frankel reporting and analyses ;south Weston, Cengage leering

[2] خنفر مؤيدافي والمطارقة غسان فلاح(2006) تحليل القوائم المالية مدخل تجاري وتحليلي طبعة أولى دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة عمان.

[3] حسين أحمد حسين على (2006) قوائم مالية محاسبة المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية مصر.

المطلب الثاني مؤشرات التوازن المالي في شركات التأمين

الفرع الأول: عناصر التوازن المالي

عناصر تتمثل التوازن المالي فيما يلي:

أولا: رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل على أنه هامش أمان بالنسبة المؤسسة كما يعرف أنه فائض الاموال الدائمة على الاصول الثابتة بمعنى

الخاصة من الاموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الاموال المتداولة ويمكن حسابه بطريقتين هما:

رأس المال العامل =الاموال الدائمة _ الاصول الثابتة

رأس المال العامل =الاصول المتداولة _ الديون قصيرة الاجل

وهنالك انواع من رأس المال العامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. رأس المال العامل الخاص:

هو المقدار الصافي من الأموال الخاصة من تمويل الاصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية رأس المال العامل الخاص =الاموال الخاصة _ الاصول الثابتة

والهدف منه هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

2. رأس المال العامل الاجمالي:

هو مجموع عناصر الاصول التي يتكلف بها نشاط استقلال المؤسسة وهي مجموعة الاصول التي تصدر في سنة أو أقل تشمل مجموعة الاصول المتداولة وتحسب كما يلي: رأس المال العام الاجمالي= مجموع الاصول المتداولة

او رأس المال العام الاجمالي= مجموع الاصول _ مجموع الاصول الثابتة

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي حولت بها المؤسسة أموالها المتداولة وتحديد الاصول التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو او تدهور[1]

3. رأس المال العامل الخارجي:

هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الاجمالي او الاصول المتداولة ويحسب كما يلي: رأس المال الاجمالي =مجموع الديون

أو رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الخصوم-الأموال الخاصة

ثانيا: احتياجات رأس مال العامل

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الاجل القصير وتصبح الديون قصيرة الاجل ما لم يعدل موعد تسديدها موارد اوتسمى موارد الدورة بينما الاصول المتداولة لم تتحول بعد الى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد بالمالية لتنشيط دورة الاستعمال على ان تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع احتياجات وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس مال العامل = احتياجات الدورة _ موارد الدورة

او احتياجات رأس مال العامل =(أصول متداولة _ قيم جاهزة) (ديون قصيرة الاجل _ سلفات مصرفية) في احتياجات الدورة استثنينا القيم الجاهزة لأنها تصبح في حاجة الى سيولة وفي موارد الدورة استثنينا السلفات المصرفية وكل الديون القصيرة الاجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من اجل الاسد وبالتالي تصبح موارد مالية قابلة الاستخدام.

ثالثا: الخزينة

لقد فرق مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على انها الفرق بين الاصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية العالية اي ان كل عنصر من الاصول سيتحول الى سيولة فهو عنصر ايجابي في الخزينة واي عنصر من الديون

بلغ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

[1] عادل عياشي الأداء المالي للمؤسسة الاجتماعية دراسة حالة مؤسسة صناعة التوابل بسكرة مذكرة ماجيستير جامعة بسكرة 2002/2001

حسب التعريف فإن الاصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة اما الديون ذات الاستحقاقية العالية فتمثل في السلفات المصرفية فإن الخزينة تحسب كما يلي:

الخزينة = القيم الجاهزة _ السلفات المصرفية

وانا ايجادها كما يلي:

الاصول =القيم الثابتة + قيم الاستغلال+ قيم محققة + قيم جاهزة

القيم الجاهزة = الاصول _ القيم الثابتة + قيم الاستغلال+ القيم المحققة

الخصوم = الاموال الدائمة + قيم قصيرة الاجل + السلفات المصرفية[1]

السلفات المصرفية = الخصوم _ الاموال الدائمة + ديون قصيرة الاجل

الاحوال = الخصوم

بالتعويض في القيم الجاهزة والسلفات كما يكافئهما في الخزينة نجد

الخزينة = الاصول _ القيم الثابتة+ قيم الاستغلال + القيم المحققة _ الخصوم او ديون قصيرة الاجل =0 + رأس مال العامل_

أشهر _ احتياج رأس مال العامل سنة.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي

أولا: التفسير المالي لرأس المال العامل: يمكن تغييره كما يلي:

1. **رأس المال العامل الموجب:** في هذه الحالة هناك زيادة في السيولة قصيرة الأجل على الالتزمات قصيرة الأجل، تدل على وجود هامش أمان لدى المؤسسة وهي وظيفة ملائمة للقدرة على السداد كما يدل على أن المؤسسة تمول استثماراتها بالأموال الخاصة.

[1] عادل عياشي مرجع سابق ذكره ص 56

2. **رأس المال العامل المعدوم**: يستعمل في بعض حالات التسيير للمؤسسة ويكون عن طريق ربط الالتزامات مع الاستحقاق بصفة دقيقة، ولكن يمكن أن تحدد بعض الاضطربات غير متوقعة مثلا يرفع حجم المخزون في المؤسسة نتيجة لعدم وجود طلب فعال على المنتجات.

3. **رأس المال العامل السالب**: هذه الحالة فان السيولة لا تعطى بصفة اجمالية للمستحقات وهنا المؤسسة سوف تواجه مشاكل من جانب التوازن المالي وخاصة القدرة على الدفع الاستدانة.

ثانيا: التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل:

1. **احتياجات رأس المال العمل سالبة**: هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس المال العامل موجب لتغطية هذا العجز.

2. **احتياجات رأس المال العامل موجبة**: هذا يكن أن المؤسسة قد خفت احتياجاتها ولا تحتاج الى موارد أخرى، وتقول إن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

احتياجات رأس المال العامل المعدومة: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة هنا يتحقق توازن المؤسسة، مع الاستغلال الأمثل للموارد.

ثالثا: التفسير المالي الخزينة:

1. **الخزينة الموجبة**: تغني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل وهذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة ان لم تشغل في استثمارات جديدة.

2. **الخزينة السالبة**: وهذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل، وهذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة ويفرض عليها هذا الاحتلال لافتراضي والذي قد يكون مكلف جدا أو الرفع من جهة رأس المال العامل وذلك بالتنازل عن يعمى عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة وفي بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال الى الإفلاس.[1]

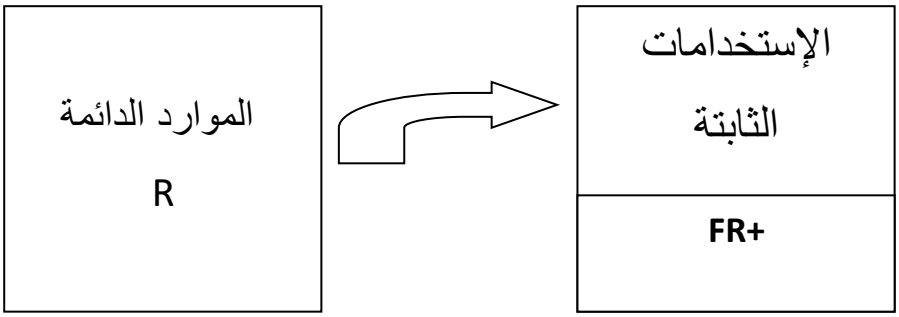
[1] علي عياشي، مرجع سابق

الفرع الثالث: شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي يجب أن يتحقق مايلي:

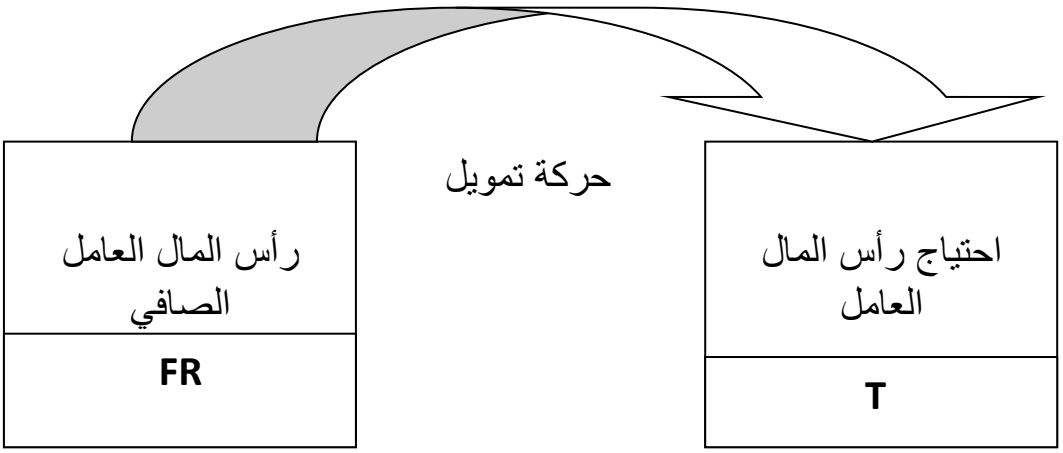
أن يكون رأس المال العامل الصافي موجب FR >0 بمعنى أن الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة.

الشرط الأول: للتوازن المالي R>E FR>0



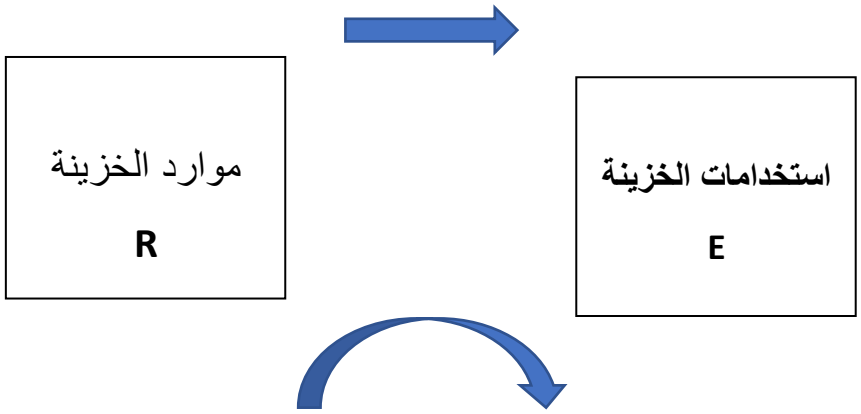
الشرط الثاني: للتوازن المالي

- أن يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من احتياج رأس المال BER>FR



الشرط الثالث: للتوازن المالي

- أن تكون الخزينة موجبة أي أن TN>0 ويعني أن ذلك أي استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين.



حركة التمويل

يعني أن رأس المال العامل مول كامل احتياج رأس المال العامل وتحقيقها فائض في رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) هذا الفائض هو الذي بشكل الخزينة الموجبة (تدفق مالي موجب) [1]

جدول رقم 03: معدل الملاءة والمردودية والأموال الخاصة في السوق الفرنسي الألماني والأمريكي.

البيان / الدول	شركات تعاونية		شركات مساهمة	
	ROE	معدل الملاءة	ROE	معدل الملاءة
فرنسا	%5.9	%123	%9.1	%72
ألمانيا	%8.6	%64	%5.4	%59
الولايات م.أ	%8.7	%9.4	%14.2	%82

المصدر: SIGMA.N 7/1995.OP.cit P30

حسب هذا الجدول نلاحظ أن معدل الملاءة بالنسبة للشركات التعاونية تكون دائما اعلى من معدل الملاءة في شركات المساهمة وعلى العكس تكون مردودية الأموال الخاصة في شركات المساهمة أعلى من مردودية الأموال الخاصة في شركات التعاونية. وقد توصلت الى أنه كلما كان معدل الملاءة كبيرا. كما كانت مردودية

[1] المحور الثاني لدراسة وتحليل الميزانية الأستاذ بلعيادي عمار.

الأموال الخاصة قليلة والعكس صحيح أي كلما انخفض معدل الملاءة كلما أدى الى زيادة مردودية الأموال الخاصة ويتجلى ذلك بوضوح في السوق الفرنسي والامريكي.

حيث اثبتت الدراسات أن كلما زادت استثمارات شركات التامين بالإضافة الى نتائجها الثقيلة الموجبة كلما انعكس ذلك سلبا على ملاءة الشركة وكذا على مردودية الموال الخاصة والعكس صحيح[1]

المطلب الثالث: النسب المالية في شركات التأمين

تعبر النسب المالية عن علاقة بين متغيرتين أحدهما يمثل البسط والثاني يمثل المقام، وتستخدم لإضافة دلالات على محتويات القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى، كما تعطي لنسبة معلومة قابلة للاستعمال في التشخيص المالي، وتزود المؤسسة بقيم مختلف المؤشرات وتساعد على اتخاذ القرارات المالية، تستخدم نسب الملاءة والمردودية في تقييم الأداء المالي لشركات عبر مدة زمنية سابقة، وان تبين مدى القصور والشلل الذي أصاب أداءها، غير أن استخدامها الحديث يعتمد على قدرتها التنبؤية وعلى جدواها في تقديم معلومات تنبؤية مستقبلية عن أداء شركات التأمين، إضافة الى نسب الملاءة والمردودية هناك نسب مالية أخرى مستعملة في نشاط التأمين سوف نتطرق اليها لأنه لا يمكن أن أقوم بعملية تحليل دون تطرق الى هذه النسب وذلك كما يلي[2]:

الفرع الأول: نسب الملاءة المالية:

تتفق معظم الأراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة[3]، وتتضمن قوانين الاشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 95-343 والصادر في 30 أكتوبر 1995 على ما يلي:

يجب أن تبرز الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة وهي تتكون من :

- حجم رأس الاجتماعي
- الاحتياطات النظامية المشكلة

[1] SIGMA.N 7/1995.OP.cit P33

[2] نعيمة طبابية، تقييم الأداء المالي لشركات اتأمين باستعمل النسب المالية، سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة 08 ماي 1945، الجزائر، ص 80-81.

[3] G-Simonet ;Rotine copie de l'assurance ; édition l'argus ;1988 ;p40

- مؤونات الضمان
- مؤونة لتكملة الزامي الديون التقنية وتمثل 5 % من رصيد التقنية
- مؤونات النظامية الأخرى
- يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التامين وإعادة التامين كما يلي:

رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات التقنية أرقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين.

- يجب أن لا يقل هامش الملاءة عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التامين.
- عندما يكون هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال يجيز المشرع الشركة في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ ملاحظة القص اللجوء الى تحرير أو زيادة رأس المال أو إيداع رهانات لدى الخزينة العامة وتحريرها، يتحدد من طرف المدير العام لشركة.

وفيما بلي أهم نسب الملاءة المالية التي تقيس نسبة مساهمة أمول شركة التامين الخاصة من مجموع مواردها المالية، وتحسب كما يلي:

أولا كفاية الأموال الخاصة: وتحسب كما يلي:

الأموال الخاصة/ اجمالي التعويضات

وتعد هذ النسبة كهامش أمان المؤمن لهم اذ كنت مرتفعة اما اذا كانت منخفضة فانها تدل على حالة عسر مالي أو الإفلاس

ثانيا: الأموال الخاصة الى الاستثمار في الأوراق المالية: وتحسب كما يلي:

الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة

وتعتبر هذه السنة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية لأوراق المالية.

ثالثا: علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات: وتحسب كما يلي:

رس المال الحر / اجمالي الاستثمارات

وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.

رابعا: الأصول الثابتة للأموال الخاصة: وتحسب كما يلي:

الأصول الثابتة/ الأموال لخاصة

خامسا: التعويضات للديون التقنية: وتحسب كما يلي:

تعويضات / الديون التقنية

تسمح هذه النسبة بتقدير مدى قدرة شركة التأمين على تعويض الحوادث، حيث يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح

سادسا: هامش الملاءة المحقق الواجب تحقيقه: وتحسب كما يلي:

هامش الملاءة المحقق / هامش الملاءة الواجب تحقيقه.

هذه النسبة يجب أ تكون أكبر من 100%.

الفرع الثاني: نسب المردودية

تعد المردودية الحكم الاولي على مدى فعالية تسيير شركات التأمين وقدرة لارادتها على تحقيق النتائج المرغوبة وتعتبر من العوامل التي تحد من درجة توسعها، وفيما يلي أهم نسب المردودية في شركات التامين[1].

أولا المردودية الاقتصادية: وتحسب كما يلي:

نتيجة الدورة/ مجموع الأصول

وتعتبر هذه النسبة على مدى كفاية الشركة في استغلال أصولها.

ثانيا المردودية المالية: وتحسب كما يلي:

نتيجة الدورة/ الأصول الخاصة.

[1] مختاري زهرة: التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في شركة التامين، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة، بومرداس دفعة 2011، ص75-76.

تعبر هذه النسبة عن مردودية أموال لشركة الخاصة المستثمرة.

ثالثا: مردودية الاستغلال: وتحسب كما يلي:

نتيجة الاستغلال رقم الاعمال الإجمالي

تعكس هذه النسبة على ربحية الشركة على حسب النشاط الحالي يدفع للمفوضين ولشركاء والاستيلاء على الضرائب .

المطلب الرابع: التداخل بين الملاءة والمردودية.

من أجل تحسين كلا من لملاءة والمردودية لشركا التامين ينبغي أولا توضيح طبيعةالتداخل بينهم، فمن خلال تحليلنا للملاءة والمردودية نجد انه يوجد علاقة بينهما خاصة فيما يتعلق بحجم الأموال الخاصة وكيفية توظيف الأموال.

الفرع الأول: تكوين الأموال الخاصة.

أولا: المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة.

تحوز شركات التأمين في الحالة العامة على أموال خاصة تفوق الحد الأدنى والالزامي والميزة الأساسية في ذلك أنه تحقق للشركة حمية أكبر تحافظ وتضمن استمراريتها ناهيك عن احترامها للتنظيم المعمول به كم يمكن لزيادة حجم الأموال الخاصة أن تؤثر على المردودية لشركات التأمين وهذا في غير صالح مالكها[1]

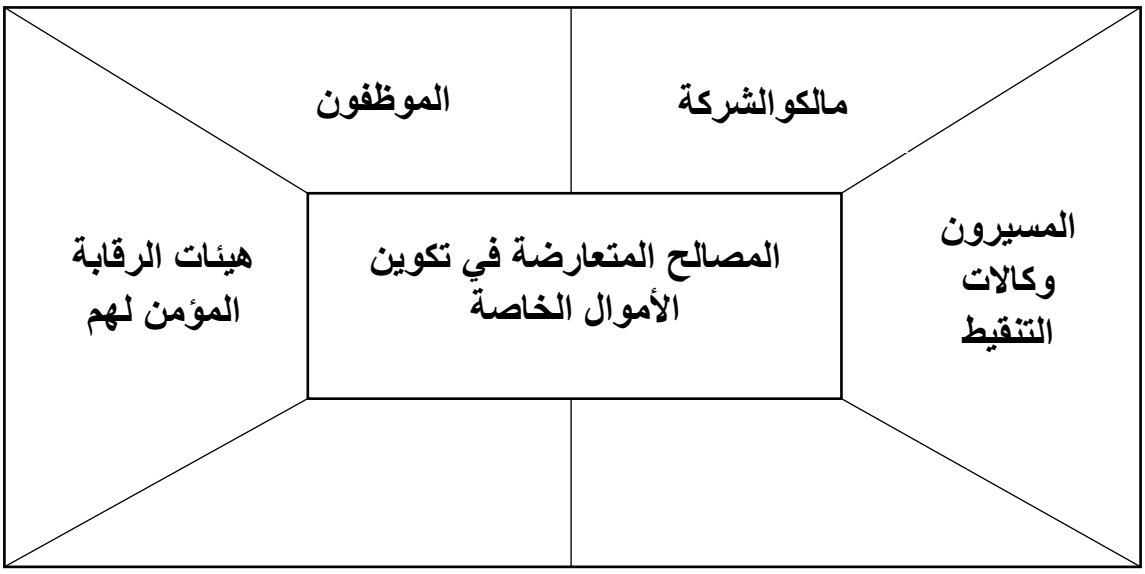
الا أننا نجد مالكي شركات التأمين يهتمن أيضا بملائتها، فالخاطرة بالنسبة لمالكي شركات التامين ليست متعلقة فقط بتخصيص الأموال الخاصة ولكن أيضا بملاءة الشركة [2]

حيث يرغب مسيرو الشركة ووظفيها من جهتهم ضمان استمرارية لنشاط ونمو الشركة بالحفاظ على دعم معين من الأموال الخاصة.

ويمكن توضيح المصالح المتعارضة في تكوين الأموال الخاصة من خلال الشكل

[1]Frederic ; boulange ; et Eric Giers ; assurance et mangent ; de la valeur ; économie ; paris2003 ;p420
[2]SIGMA ; SWISSE ReN1/995 ; p30

شكل رقم05: الأموال الخاصة التوفيق بين المصالح المتعارضة.



المصدر: SIGMA. N01/2000. op.cit. p26

ثانيا: الصلابة المالية

نقصد بالصلابة المالية في شركات التأمين الوضعية المالية التي نأخذ فيها هذه الشركات بعين الاعتبار مختلف مصالح المتعارضة السابقة، واتي تسمح لها بتحقيق أعمال إضافية أكثر مردودية كما تضمن لها بالتزاماتها في أوقاتها المحددة[1] فهي وضعية مالية ذات جانبين

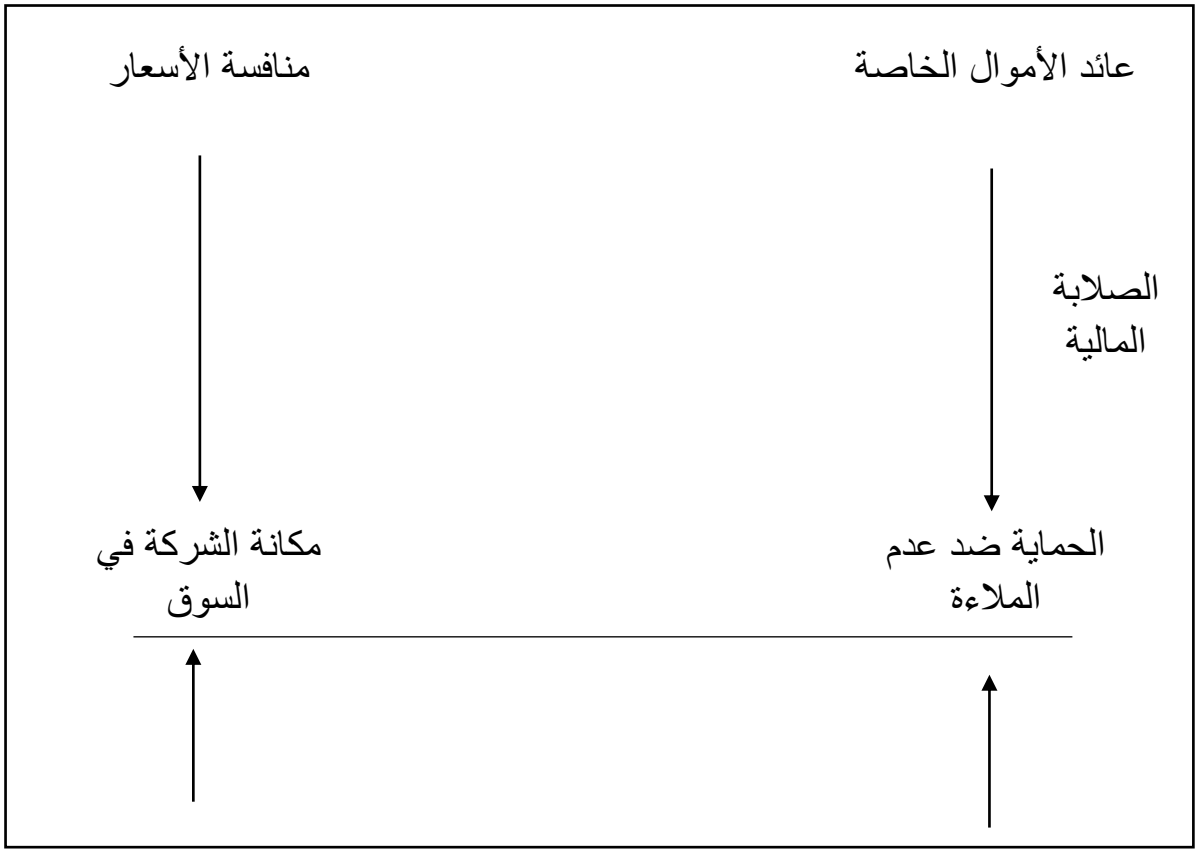
- قدرة الشركة على تحقيق عوائد.
- قدرة الشركة على الوفاء بديونها المنعقدة

وتسعى شركات التأمين لتحقيق هذه الوضعية المالية حتى وان كان ذلك على حساب بعض المجموعات ولكن بدرجات متفاوتة في ظل الاتجاهات المتعارضة السابقة نجد أن العائد المنتظر من مالكي الشركة والسعر المرغوب من عملاء شركات التامين وكذا المتنازلين يقوم بضغط سلبي على الصلابة المالية في حين تلزم حماية ضد عدم الملاءة ومكانة الشركة في السوق تحقيق الحماية الكثير ارتفاعا.

وفيما يلي يأتي شكل يوضح الاتجاهات المتعارضة تجاه الصلابة المالية:

1

الشكل رقم 06: الصلابة المالية في ظل الاتجاهات المعارضة.



المصدر: SIGMA N°7 1995.op.gh.p30

وعلى العموم إذا حققت الشركة وضعية الصلابة المالية بتأكيد هيئات الرقابة ووكالات التنقيط يمكن أن يدفع ثمن هذه الوضعية الجيدة كل من عملاء شركات التأمين ومالكيها.

الفرع الثاني: العلاقة بين الملاءة والمردودية

عادة ما يكون معدل الملاءة لشركات التعاونية أعلى من معدل الملاءة لشركات المساهمة التي تسعى الى تحقيق الربح، وهذا راجع الى أن عملاء الشركات التعاونية هم في نفس الوقت مؤمن لهم ومشاركين فهذا النوع من الشركات هو غير معرض لتداخل المصالح الخاصة بين المؤمن لهم والمساهمين على عكس شركات الساهمة ولذلك نجد أن مردودية الأموال الخاصة لشركات المساهمة وقد أكدت هذه النتائج بدراسة أعدتها مجلة (SIGMA) حوالي 2424 شركة تأمين علم تنشط بالسوق الأوروبي وذلك خلال الفترة ما بين 1991-

1997[1] فيما يلي بعض الأمثلة التي تبين العلاقة بين الملاءة ومردودية الأموال الخاصة سواء بالنسبة للشركات التعاونية أو شركات المساهمة وذلك في السوق الفرنسي، الألماني والامريكي.

جدول رقم 03: معدل الملاءة والمردودية والأموال الخاصة في السوق الفرنسي الألماني والأمريكي.

البيان / الدول	شركات تعاونية		شركات مساهمة	
	ROE	معدل الملاءة	ROE	معدل الملاءة
فرنسا	%5.9	%123	%9.1	%72
ألمانيا	%8.6	%64	%5.4	%59
الولايات م.أ	%8.7	%9.4	%14.2	%82

المصدر: SIGMA.N 7/1995.OP.cit P3

حسب هذا الجدول نلاحظ أن معدل الملاءة بالنسبة للشركات التعاونية تكون دائما اعلى من معدل الملاءة في شركات المساهمة وعلى العكس تكون مردودية الأموال الخاصة في شركات المساهمة أعلى من مردودية الأموال الخاصة في شركات التعاونية. وقد توصلت الى أنه كلما كان معدل الملاءة كبيرا. كما كانت مردودية الأموال الخاصة قليلة والعكس صحيح أي كلما انخفض معدل الملاءة كلما أدى الى زيادة مردودية الأموال الخاصة ويتجلى ذلك بوضوح في السوق الفرنسي والامريكي.

حيث اثبتت الدراسات أن كلما زادت استثمارات شركات التامين بالإضافة الى نتائجها الثقيلة الموجبة كلما انعكس ذلك سلبا على ملاءة الشركة وكذا على مردودية الموال الخاصة والعكس صحيح[2]

[1]SIGMA.N 7/1995.OP.cit P28
[2]SIGMA.N 7/1995.OP.cit P33

خلاصة الفصل الثاني:

تحتل ملاءة شركات التأمين أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة كونها تعبر عن مدى قدرتها المالية الدائمة على تسديد التزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة.

أما المردودية فهي تعني مدى قدرة الأموال المستثمرة على تحقيق عوائد مالية يعتبر كتحليل الأداء المالي لشركات التأمين أداة يستعملها العديد من الطراف ذات العلاقة بالشركة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من اجل معرفة الأداء والوضعية المالية للشركة، وبقية الوصول الى هذا الهدف تم الاستعانة بعدة وسائل دوت بحيث مكنتها من الحكم حول الملاءة والمردودية، ورغم تحول أنظمة الملاءة المالية لشركات التامين في كل من الاتحاد الأوروبي والأمريكي الى معايير رأس المال المبني على المخاطر الا أن قواعد قياس لملاءة على المستوى الدولي لا تزال مختلفة حيث:

بعض الأنظمة كالو.م.أ تضع قواعد صارمة وأنظمة أخرى تقوم بتطوير أنظمة ملائتها الالية كالاتحاد الأوروبي.

لا يوجد رأس مال معياري وحيد في صناعة التأمين.

النظام الأوروبي يشجع استعمال النماذج الداخلية لحساب رأس المال لمبني على المخاطر

الفصل الثالث

تقيم الأداء المالي لشركات التأمين

الفصل الثالث : تقييم الأداء المالي لشركات التأمين .

ماشد إنتباهي إنشاء شركات التأمين في الجزائر تاريخيا،بعد الإستقلال مباشرة وفي ظروف الضعف الإقتصادي والمالي للبلاد عموما كانت الدولة الجزائرية وهي الوحيدة القادرة علي تأسيس شركات التأمين . لهذا كانت كل هذه الشركات ذات طابع عمومي نذكر منها الشركة الجزائرية للتأمين[108]،لصندوق الوطني للتعاون الفلاحي[109]،والشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين[110] ،التي ستكون محل دراستنا ،خاصة في الجانب المالي والمحاسبي وقد تم إختيار الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين لتقييم أدائها المالي لأسباب موضوعية وذاتية عديدة وهي تعد ذات أسبقية في ميدان التأمين بالمقارنة مع الشركات الأخرى وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلي سمعتها التجارية الحسنة علي الصعيد الوطني ،وتوفر المعلومات المالية بقدر معقول خاصة التي تتضمنها القوائم المحاسبية في تقاريها السنوية للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين على المستوي الكلي أي أن الدراسة سوف تتم خلال الفترة الممتدة من السنة 2019 إلى 2022.

المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة ونشأتها

تعتبر الشركة الوطنية للتأمين و إعادة المحور الرئيسي في سوق التأمين الجزائري بإعتبارها من أقدم الشركات من حيث النشأة ،وهي تحتل الريادة في مجال التأمين وإعادة التأمين وسنتطرق لها فيما يلي :

المطلب الأول : تقديم الشركة الوطنية لتأمين وإعادة التأمين Carr

في**الفرع الأول : نشأة وتطور الشركة الوطنية للتأمين وإعادة** التأمين **Carr**

نشأت هذه الشركة في 08 جوان 1963 بموجب القانون 197/63 وهي شركة مساهمة برأس مال إجتماعي قدره 2.7 مليار دينار (سنة 1998) وكانت أول مؤسسة عمومية في قطاع التأمينات .

في البداية سعت الشركة إلى تطبيق مختلف عمليات التأمين المباشرة تتم على التأطير الجيد لعملها وتحسين شبكتها وكانت قبل إدخال التسير الإشتراكي المؤسسات مسيرة من طرف مجلس مكون من ممثلي وزارة المالية وممثل خبير في الميدان ,ممثل عن الإدخار العام للعمال الجزائرين ووكيل عن البنك المركزي الجزائري

[108] SAA-

[109]- Caisse National de Mutualité Agricole (CNMA).

[110]- CAAR.

,ونظرا للصعوبات التي واجهها هذا المجلس عوض بمجلس إداري مشكل من إطارات المؤسسة وممثلي العمال .

أولا–نشاط الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين

يعتبرنشاط التأمين من الأنشطة الإقتصادية والمالية الهامة في البلاد نظرا للدور الذي تلعبه في تطوير القطاع الإقتصادي الوطني فهي تقوم بجمع عوائد ورؤوس أموال لتقدم لاحقا على إستثمارها كما تقوم بتغطية الأخطار محتملة الحدوث وتبعا لذلك وزعت فيها الأعمال والنشاطات كما يلي :

1–الشبكة التجارية : أقامت الشركة شبكة إستثمار للزبائن تتوزع علي فروع تسمي الوحدات الجهوية وكل فرع له وكالات أغلبها موجودة في المناطق ذات الكثافة السكانية بالإضافة وكلاء معتمدين عامين

2–الإعلام الآلي : بهدف تحسين نوعية الخدمات وضعت الشركة أنظمة معلوماتية حديثة .

3–العلاقات الدولية : في إطار تحسين الشركة لخدماتها والتقرب من الزبائن المحتملين على المستوى الدولي ،إنضمت إلى لمنظمات الدولية منظمة التأمينات الإفريقي[111]،

الإتحاد العام للتأمينات العربية الفدرالية الأفرواسيوية[112]للتامين وإعادة التأمين [113]،المكتب البحري الدولي [114].

ثانيا :نشاط إعادة التامين :

هو التأمين الذي تشتريه شركة التأمين من شركة تأمين أخرى لتفصل نفسها جزئيا على الأقل عن خطر المطالبات الكبيرة بمعني آخر أن تدفع شركة التأمين جزء من أقساط التأمين التي تحصل عليها ،من المؤمن عليهم لشركة إعادة التأمين تضمن لها في المقابل ذلك جزء من الخسائر، فإذا وقع

الخطر المؤمن ضده لجا المؤمن عليه إلى شركة التأمين التي تدفع لها تعويض علي الخسارة ,ثم شركة التأمين بدورها تطلب شركة إعادة التأمين تدفع جزء من التعويض حسب الإتفاق المبرم بينهما .

111- منظمة التأمينات الإفريقية OAA
112 الإتحاد العام للتأمينات العربية الفدرالية الأفروأسيوية UGAA
113-منظمة التأمين وإعادة التأمين FAIR
114 المكتب البحري الدولي LMB

ثالثا :نشاط الإستثمارات المالية :

تهدف شركة التأمين من وراء مفهوم اللإستثمار إلى ضمان الوفاء بمختلف إلتزاماتها بالنسبة لزبائنها ،حيث تهدف السياسة الإستثمارية لشركة التأمين إلى تحقيق عائد سنوي يفوق تعويضات المساهمين وتكاليف إستغلالها (من أجور ومكافات وعمولات ومختلف المصاريف الإدارية والمالية).

وتتمثل إستثماراتها المالية في المجالات التالية :

- الإستثمار في الإيداع لدي البنوك .
- الإستثمارات العقارية .
- القروض والسلف .

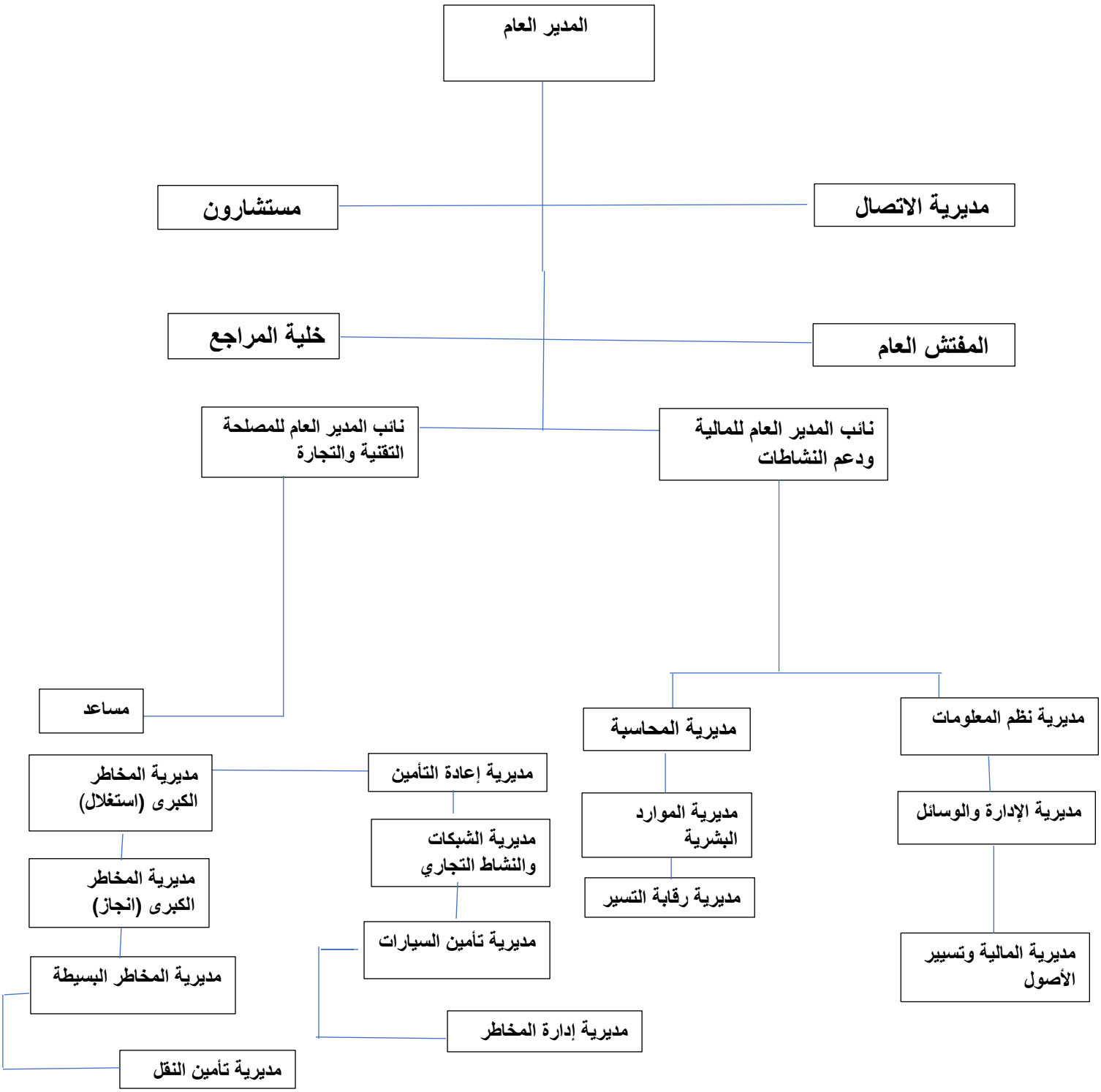
رابعا:أهم زبائن الشركة:

سونطراك ،دانون ،شيراطون [115].

[115] Sonatrach .Danone. Ooreedoo. Sheraton -

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لشركة التأمين وإعادة التأمين

الشكل رقم(07):يمثل الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين.

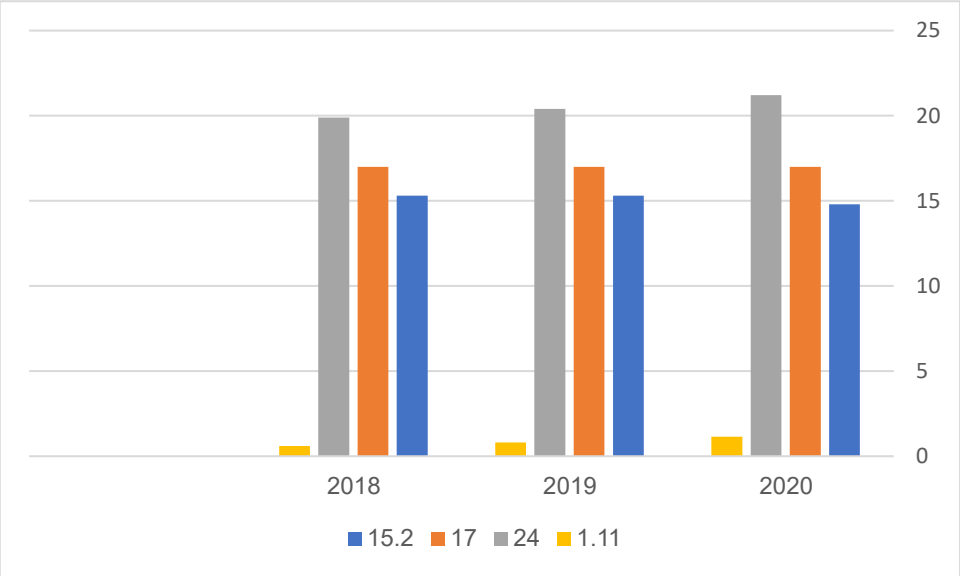


المصدر:من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق الشركة.

الفرع الثالث : أهم تطورات الحاصلة في رأس مال الشركة.

	2018	2019	2020	2021
رقم المبيعات	15.3	15.3	14.8	15.2
رأس المال	17	17	17	17
صافي ربح	19.9	20.4	21.2	24
نتيجة	0.6	0.8	1.14	1.11

الشكل رقم (08):يمثل الشكل التطورات الحاصلة في رأس مال الشركة



المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق الشركة.

بالنسبة للنتيجة نعلمكم أن الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين في ظل جائحة كورونا وتدهور الظروف الاقتصادية في الجزائر حققت أرباح معتبرة بالنسبة لسوق التأمينات في الجزائر .

المطلب الثاني :الشبكة التجارية للشركة الوطنية لشبكة التأمين وإعادة التأمين

تتكون شبكة مبيعات المؤسسة الوطنية للتأمين caar من مديريات جهوية تتوزع عبر كافة التراب الوطني وهي :

- فرع الشراقة .
- فرع وهران .

- فرع بوزريعة .
- فرع عنابة .
- فرع قسنطينة .

المطلب الثالث : وظائف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين :

تركز الشركة وظائفها في عمليات التأمين المباشرة التي ترافق بالضرورة المشاريع التي تدخل حيز التنفيذ وكذا النشاطات ذات الأثر الواسع ،منها على سبيل المثال المنشأت المركبة لتمييع الغاز الطبيعي ،لمركبات البتروكميائية، النقل الجوي والبحري ..... الخ .

عمليات التأمين المباشرة : لقد سعت الجزائر بعد الإستقلال إلى بناء إقتصادها من خلال المشاريع الإقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنمية الوطنية ،وتفاديا للأخطار التي تلحق بهذه المشاريع كلفت بتأمينها نظرا لخبرتها في هذا الميدان ومن هذه المشاريع المؤمنة نذكر :

- المنشئات المركبة لتمييع الغاز الطبيعي .
- أساطيل النقل الجوي والبحري.
- مشاكل المساكن ومؤسسات التعليم.

وهذا ما يبين لنا أنها ستسعي أساسا إلى أموال الدولة وممتلكاتها حيث أنها تخص :

- تأمين الممتلكات أي :

- تأمين أخطار الحرائق ،الإنفجارات ،والأخطار الملحقة .
- تأمين أضرار المياه .
- تأمين إتلاف اللألات .
- تأمين مخاطر السرقة .
- تأمين الأخطار المتعددة.
- تأمين أضرار اللآلات الإكترونية .
- أضرار وسائل اللإعلام الآلي .

- تأمين خسائر الإستغلال .

- تأمين قروض التصدير وكذا القروض الداخلية .

تأمينات المسؤولية المدنية :

-المسؤولية العامة .

-المسؤولية المدنية لأصحاب المؤسسات .

-المسؤولية المدنية عن الإنتاج .

-المسؤولية المدنية للبلدية .

-المسؤولية المدنية لمنظمي التظاهرات الرياضية .

-المسؤولية المدنية للسيارات .

تأمين الأشخاص :

-التأمينات الفردية ضد الحوادث .

-التأمينات الجماعية.

-التأمينات المختلطة .

تأمين أخطار النقل :

-النقل بأنواعه بحري ،بري ،جوي .

-تأمين هياكل السفن والبواخر والطائرات

المبحث الثاني : نشأة الوكالة للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين (وكالة المدية)

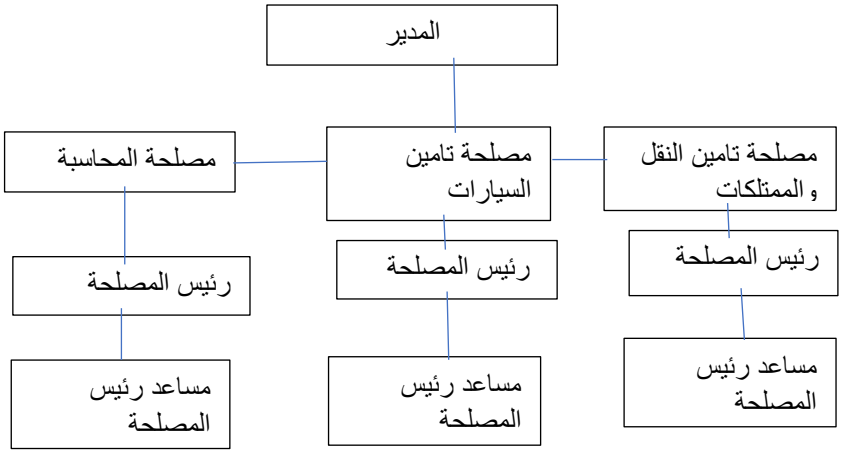
نظرا لأهمية الدراسة الميدانية في موضوعنا هذا كان إلزاما علينا التوجه الي الوكالة التجارية بالمدية والتي أعطتنا تقديما وتعريف للوكالة .

المطلب الأول : تقديم الوكالة

تم إشاء هذه الوكالة في بداية الأمر بولاية المدية سنة 1992 بولاية المدية (ثنية الحجر) ثم تم تحويل مقرها االإداري القطب الحضري في مارس 2021 بهدف توسيع نشاطات الوكالة وتقريبها من زبائن المنطقة ويبين الهيكل التنظيمي للوكالة أن أعمالها موزعة علي مصالح محددة.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لوكالة المدية :

الشكل رقم(09): الهيكل التنظيمي لوكالة المدية



المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على وثائق الشركة

المطلب الثاني :أهداف الشركة

- الهدف المباشر للتامين هو تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق به.
- الوقاية من المخاطر والعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث عن طريق تلافي أسبابها بحيث اصبح عامل من عوامل الوقاية في المجتمع.

– تعتبر شركة التأمين من أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الإقتصادي لأي دولة في الشركات والهيئات المختلفة نجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المرتفعة وضمان إستمراريتها ،وكذلك نظرا للدور المزدوج الذي تقوم به فبلاضافة إلى تقديمها خدمات تأمينية للأفراد والهيئات ،فهي أيضا تمثل أحد صور المنشأت المالية التي تقوم بتجميع أموال من المؤمن لهم ثم تعيد إستثمارها وتوضيفها في مختلف القنوات المتاحة .

– تحقيق المنفعة لمصلحة المتعاملين مع الشركة من مساهمين وأعضاء مجلس إدارة وعملاء وموظفين

– تشجيع الابداع وروح المشاركة لدي موظفي الوكالة فيما هو منفعة للمجتمع المحلي .

المطلب الثالث :منتجات الوكالة

تمارس الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين caar كل أنواع التأمينات لكل من الأفراد والمؤسسات الصناعية والتجارية وتتضمن التأمين علي المخاطر التالية :

-تأمين مخاطر الأفراد.

-تأمين السيارات.

- تأمين النقل.

-تأمين مخاطر صناعية للشركات.

-تأمين المخاطر الفنية التجارية.

-تأمينات تخصص سندات الخزينة

المبحث الثالث :تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتامين CARR

نقوم بتقييم الأداء المالي للشركة محل الدراسة وذلك بإستخدام مختلف أدوات التحليل المالي ,وهذا من خلال تقييمنا أولا لعناصر الأصول والخصوم وكذا إستخدام مؤشرات التوازن المالي ,وأخيرا أهم النسب المستخدمة في تقييم الأداء المالي لشركات التامين .

المطلب الأول :التحليل الأفقي والعمودي

لتعرف أكثر على نشاط الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين محل الدراسة ومعرفة وضعها المالي نقدم فيها مايلي الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات هي (2019-2020-2021)

الجدول رقم (05)= كشف الميزانية المالية المقارنة للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين

الأصول	2019	2020	2021
أصول غير جارية			
-فارق الاقتناء	-	-	-
-أصول غير ملموسة	42543700	177376500	161539505
(تثبيتات معنوية)			
-تثبيتات عينية(أصول	-	-	-
ملموسة)			
-أراضي	1114395790	1114395790	3776448351

-مباني	2872334127	2883910608	2871848557
-عقارات استثمارية	641078764	623626081	712211803
-أصول ثابتة اخرى	136015125	114991033	99440991
-أصول ثابتة تحت الإمتياز	170994873	168644635	166294396
-أصول قيد الانشاء	105899246	120744463	86507466
-الأصول المالية الثابتة			
-الأوراق مالية متعلقة بحقوق الملكية	4570188440	4576094986	4779333447
-إستثمارات أخرى	850000000	850000000	850000000
وذمم مدينة			
-الأوراق المالية الثابتة الأخرى	14256325628	13219974998	13514911811
-قروض وأصول مالية أخري غ متداولة	16403831	32803831	9347544
-الأصول الضريبية المؤجلة	188824283	225861151	219906333
-الأوراق المالية والأموال المودعة لدى الممولين	-	-	-
مجموع الأصول غير جارية	24965003805	24108424076	27247790206
أصول جارية			
-إحتياطات التأمين			
-التنازل عن جزء من التأمين المشترك	-	-	-
-حصة إعادة التأمين المتنازل عليها	11730680724	9852000512	8522062321
	-	-	-

- الديون			
والإستخدامات	356366742	380056838	585932001
المماثلة	9289340746	10953018795	11264731899
-المدينون المتنازل لهم			
-حسابات المؤمن			
عليهم ووسطاء التأمين	1394279488	1307314681	1431522707
المرفقة	430579123	448356090	335913407
-المدينون الأخرون	135827333	108111966	119672974
-ضرائب المدينون			
-الديون الأخرى	-	-	-
والوظائف المماثلة	170000000	115000000	337000000
-الموجودات وما			
شبهها			
-الإستثمارات الجارية			
والأصول المالية			
خزينة	2844900966	2011761299	2234617273
مجموع الأصول الجارية	26351945123	25175620180	24831452582
مجموع الأصول	51316948928	49284044256	52079242788
الخصوم	2019	2020	2021
الأموال الخاصة			
-رأس المال	17000000000	17000000000	17000000000
-الأقساط			3770476390
والإحتياطات	2662135740	3101663821	2662052561
-الإحتياطات	793167155	1114346113	1115296318
-النتيجة	-	-	-
-أرباح الأسهم			
الأخرى المحتجزة			
-حصة الشركة			

المجموع	20455302894	21246009934	24587825269
الخصوم غير متداولة			
-قروض المواعيد المالية	500000	500000	500000
-الضرائب (المؤجلة والمخصصة)	-	-	-
-ديون أخرى غير متداولة	170994873	168644635	166294396
-أحكام منظمة	2227321585	2356359979	2453214512
- المخصصات والدخل المؤجل	5565540921	630147399	734394498
مجموع الخصوم غير متداولة	2955370550	3155652013	3354403406
الخصوم المتداولة			
-صناديق إعادة التامين او الأوراق المالية	1361928027	1194183462	713304093
-إحتياطات التامين الفنية	-	-	-
-العمليات المباشرة	18390073471	16810125403	15326989688
-القبولات	142359644	133302550	53423412
- الديون والموارد	-	-	-
-المدخيل والحساب المرتبط	3698748862	2085555395	3221295013
- حملة الوثائق ووسطاء التامين	217769028	204903760	216441889
-الضرائب	2466076175	2493894365	2641258019
-ديون أخرى	1629320278	1690417373	1964301998
-خزينة الخصوم	-	-	-
مجموع الخصوم المتدولة	2790627548	24882382309	24137014113

مجموع الخصوم	51316948928	49284044256	52079242788

جدول رقم (06):حسابات النتائج للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين

البيان	2019	2020	2021
-أقساط مكتوبة على المعاملات المباشرة	8797548251 231087566	8206374885 310841195	10171647244 342711805
-أقساط مقبولة	-125482817	1193912516	-1067162192
-أقساط التامين المؤجلة	-445418	-2115988	5155156
- أقساط التامين المقبولة المؤجلة			
الأقساط المكتوبة أثناء النشاط	8902707582	9709012608	9452351993
-الخدمات على العمليات المباشرة	-4273991952	-4509156392	-3952666623
-الفوائد على القبول	-52189955	-46467872	42717303
فوائد النشاط	4326181907	4555624265	3909949321
-عمولات إعادة التأمين	769390821 -	573575573 -	464631064 -
-عمولات مدفوعة في إعادة التامين			
عمولات إعادة التامين	769310821	5735755733	464631064
منح التشغيل	-	-	-
صافي منح الأمان	5345836496	5726962917	6007033736

-الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-1338910481	-1187453606	-1320437085
-نفقات الموظفين	-2784885451	-3266684765	-3266415019
-الضرائب و المدفوعات المماثلة	-209502732	-208014274	289783932
-الإنتاج المعطل	10642141	6862877	7747884
-المنتجات التشغيلية الأخرى	89404096	43415546	49646379
-مصاريف تشغيلية أخرى	-85006110	-18711153	-6752997
-إستئناف عن الخسائر والمؤونات	688579053	388347577	619051042
-الإهتلاك والمخصصات وخسائر إنخفاض القيمة	-1789958308	-964565551	-1253155936
نتيجة التشغيل الفنية (العملياتية)	148198705	520159568	546934072
-المنتجات المالية	1114703134	913059414	934471127
-الأعباء المالية	-82684844	-57839995	-64921841
النتيجة المالية	-1032018290	855219419	869549287
النتيجة العادية قبل الضرائب	1180216995	1375378987	1416483359
-الضرائب على الدخل العادي	-393900822	-266691714	-254516798
-الضرائب المؤجلة العادية	10010379	37036870	-5954819

إجمالي الدخل العادي	11585357207	11671309465	11527899489
إجمالي المصاريف العادية	-10789030655	-10525585322	-10371887748
صافي الدخل من الأنشطة العادية	796326552	1145724143	1156011741
-عناصر عادية (منتوجات) -عناصر غير عادية (رسوم)	-3159397 -	-1378030 -	-715423 -
النتيجة غير عادية	-3159397	-1378030	-715423
صافي الدخل السنة المالية	793167155	1144346113	1155296318

المصدر من إعداد الطالبتين بلإعتماد علي وثائق الشركة .

الفرع الأول : التحليل العمودي

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلي البند الرئيسي في الميزانية ألا هو مجموع الأصول، وينسب إليه الخصوم غير الجارية ،الخصوم الجارية الأموال الخاصة .... الخ ،وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (07):التحليل العمودي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين لسنة 2021.

البند	المبالغ	النسبة
أصول غير جارية	27247790206	53
-تثبيتات معنوية	161539505	0.11
-تثبيتات عينية	-	
-أراضي	3776448351	7.43
-مباني	2871848557	5.58
-عقارات استثمارية	712211803	1.38
-أصول ثابتة اخري	99440991	0.19

-أصول الثابتة تحت الإمتياز	166294396	0.32
-الأصول قيد الإنشاء	86507466	0.16
-الأصول المالية الثابتة	-	
-الأوراق المالية متعلقة بحقوق ملكية	4779333447	9.17
-إستثمارات أخرى وذمم مدينة	850000000	1.64
-الأوراق المالية الثابتة الأخرى	13514911811	26.28
-قروض وأصول مالية أخري غير متداولة	9347544	0.017
-الأصول الضريبة المؤجلة	219906333	0.22
-الأوراق المالية والأموال المودعة لدى المحولين	-	
اصول الجارية	24831452582	47
-احتياطات التأمين الفنية	-	
-حصة إعادة التأمين المتنازل عليها	8522062321	16
-المدينون المتنازل لهم	585932001	1.10
-حسابات المؤمن عليهم والوساطاء التأمين	11264731899	21.31
-المدينون		
-ضرائب المدينون	1431522707	2.70
-الديون الأخرى	355913407	0.67
والوظائف المماثلة	119672974	0.22

-الاستمارات الجارية والأصول المالية	337000000	0.63
- خزينة	2234617273	4.33
المجموع العام لأصول	52079242788	100
رؤوس الأموال الخاصة	24587825269	48
-رأس المال		
-الأقساط والإحتياطات	17000000000	33
-الإحتياطات	3770476390	7.23
-النتيجة السنة المالية	2662052561	5.11
	115296318	2.15
الخصوم غير جارية	3354403406	7
-قروض المواعيدالمالية	500000	0.1
-ديون أخرى متداولة		
-أحكام منظمة	166294396	0.32
-المخصصات والدخل المؤجل	2453214512	4.72
	734394498	1.41
الخصوم الجارية	24137014112	45
-صناديق إعادة التامين او الأوراق المالية	713304093	1.3
-العمليات المباشرة	15326989688	29
-قبولات	53423412	0.1
-المحيل والحساب المرتبط	3221295013	6.1
-حملة الوثائق ووسطاء التأمين	216441889	0.5
-الضرائب		
-ديون أخرى	2641258019	5
	1964301998	3

المجموع العام الخصوم	52079242788	100

المصدر :من اعداد الطالبتين باعتماد على وثائق الشركة

أولا:هيكل الأصول

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول في الشركة الوطنية للتامين وإعادة التامين خلال سنة 2021 ،حيث نجد أن الأصول الجارية تشكل (47%) من اجمالي الأصول ،حيث تمثل الأصول غير جارية نسبة (53%) .وفيما يخص الأصول غير جارية نلاحظ إرتفاع الأصول المالية الثابتة (تثبيتات مالية)التي تمثل نسبة(37,107%) من إجمالي الأصول مقارنة بالتثبيتات العينية التي تمثل نسبة (14,97%) من الأصول . أما فيما يخص الأصول الجارية يظهر الجدول أعلاه بوضوح أن حسابات المؤمنة عليهم ووسطاء التامين بنسبة (21,31%). وتشكل حصة إعادة التامين المتنازل عليها (16%) من إجمالي الأصول وهذا مقارنة بانخفاض الوزن النسبي لكل من الديون الذي يمثل (0.22%) والضرائب المدينون التي تمثل (0.67%) .

ثانيا :هيكل الخصوم

إن القسم الثاني من الجدول المتعلق بقسم الخصوم في الشركة ،يتضح فيه أن الشركة تعتمد على مصادر التمويل الخارجي علي حساب مصادر التمويل الداخلي ،حيث تقدر الأموال الخا صة ب(48%) ،في حين تشكل مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل ب (07 %) أما مصادر التمويل الخارجي قصير الأجل فهي تقدر ب(45%) كما نلاحظ إرتفاع القبولات حيث تمثل (29%) من إجمالي الخصوم .

الفرع الثاني : التحليل الافقي

قمنا بداية بإعتماد الميزانية لسنة 2020 كسنة أساس ،وهذا ما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في الميزانية لسنة 2021 ونقوم بهذا لغرض إعداد جدول خاص يكون كالتالي :

الجدول قم(08)التحليل الافقي لميزانية الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين :

البند	ميزانية 2020	ميزانية 2021	التغير المطلق	التغير النسبي
أصول غير جارية	24108424076 1777376500	27247790206 161539505	3139366130 -1583995	13.02 -0.08

-تثبيات	4905568147	7626244018	2720675871	97.33
معنوية	1114395790	3776448351	-2662052561	338.87
- تثبيات عينية	2883910608	2871848557	-12062051	-0.41
- أراضي	623626081	712211803	88585722	14.20
- مباني				
- عقارات	114991033	99440911	- 15550042	-13.52
استثمارية				
-أصول ثابتة	168644635	166294396	-2350239	-1.39
أخرى				
-أصول ثابتة	120744463	86507466	- 34236997	-28.35
تحت الامتياز				
-الأصول قيد	-	-	-	
الانشاء				
-الأصول المالية				
الثابتة				
- الأوراق				
المالية متعلقة	4576094986	4779333447	0	0
حقوق الملكية				
- إستثمارات				
أخرى وذمم	850000000	850000000	0	0
مدينة				
- الاوراق				
المالية الثابتة	13219974998	13514911811	294936813	2.23
الأخرى				
-قروض				
وأصول مالية	32803831	9347544	- 23456287	-71.5
أخرى غير				
متداولة				

-الأصول الضريبة المؤجلة - الأوراق المالية والأموال المودعة لدي المحولين	225861151 -	219906333 -	- 5954818	-2.63
أصول جارية -إحتياطات التأمين الفنية -حصة إعادة التامين المتنازل عنها -المدينون المتنازل لهم -حسابات المؤمن عليهم ووسطاء التأمين -المدينون الأخرون -ضرائب المدينون -الديون الأخرى والوظائف المماثلة -الإستثمارات الجارية والأصول المالية -خزينة	25175620180 - 9852000512 380056838 10953018795 1307314681 448356090 448356090 115000000 2011761299	24831452582 - 8522062321 585932001 11264731899 1432522707 335913407 119672974 33700000 2234617273	-344167598 - 1329938191 - 205875163 311713104 124208026 -112442683 11561008 222000000 222855974	-1.36 -13.49 54.16 2.84 -9.50 -25.07 2.57 193.04 11.07

المجموع العام للأصول	49284044256	52079242788	2795198532	5.67
-رؤوس الأموال الخاصة -رأس المال -الأقساط والإحتياطات -اللإحتياطات -نتيجة السنة المالية	2124600993 17000000000 - 3101663821 1114346113	24587825269 17000000000 3770476390 2662052561 1115296318	3341815335 0 3770476390 -439611260 950205	15.72 0 0 -14.17 0.08
الخصوم غير الجارية -قروض المواعيد المالية -ديون أخرى متداولة -أحكام منظمة -المخصصات والدخل المؤجل	315562013 500000 168644635 2356356979 630147399	3354403406 500000 166294396 2453214512 734394498	198751393 0 – 2350239 96854533 104247099	62.98 -1.39 4.11 16.54
الخصوم الجارية -صناديق إعادة التامين	24882382309 1194183462	24137014113 713304093	-745368196 -480879369	-2.99 40.26-

او الأوراق المالية	16810125403	15326989688	-1483135715	-8.82
-العمليات	133302550	53423412	-79879138	-59.92
المباشرة	2085555395	3221295013	1135739618	54.45
-قبولات				
-المحيل والحساب	204903760	216441889	11538129	5.63
المرتبط	2493894365	2641258019	147363654	5.90
-حملة الوثائق ووسطاء التامين	1690417373	1964301998	273884625	16.20
- الضرائب				
-ديون اخري				
المجموع العام للخصوم	49284044256	52079242788	2795198532	5.67

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد علي وثائق الشركة

من خلال الجدول يمكن إستنتاج النتائج التالية :

جانب الأصول :

- إرتفاع الأصول الغير الجارية بمقدار (3139366130)وهذا راجع إلي إرتفاع قيمة التثبيتات العينية بمقدار(2720675871) حيث نجد أن قيمة الأراضي إرتفعت بمقدار (2662052561) وهذا يعود إلي إقتناء أراضي جديدة أو إسترجاع أراضي .
- إنخفاض الأصول القيد الإنشاء بمقدار(34236997) وهذا يعني إستكمال المشاريع وتسليمها إلي أصحابها.
- ثبات قيمة الأوراق المالية المتعلقة بحقوق الملكية وهذا راجع لعدم وجود أي تغير في راس المال.
- إرتفاع الأوراق المالية الثابتة الأخرى بقدار (294936813)وهذا يعني طرح أوراق مالية أخري للإكتتاب.

- إنخفاض قروض وأصول مالية غير متداولة بمقدار (23456287) وهذا يعني تحصيل الشركة بهذه القروض.

.إنخفاض الأصول الجارية بمقدار (344167598) وهذا راجع إلى إنخفاض إحتياطات التأمين الفنية أي حصة إعادة التامين المتنازل عنها بمقدار (1329938191) وهذا يعني أن الشركة لم تقم بعمليات إعادة التأمين .

جانب الخصوم:

- إرتفاع الأموال الخاصة بمقدار (3341815335).
- إرتفاع نتيجة السنة المالية بمقدار (950205).
- إنخفاض الاحتياطات بمقدار (439611268).
- إرتفاع الخصوم غير الجارية بمقدار (198751393) وهذا راجع إلي الدخل المؤجل .
- إرتفاع أحكام المنظمة بمقدار (96854533)ومخصصات الدخل بمقدار(104247099).
- إنخفاض الخصوم الجارية بمقدار(745368196)وهذا راجع إلي إنخفاض صناديق إعادة التأمين أو الأوراق المالي بمقدار (480879369) والعمليات المباشر

بمقدار(148335715) والقبولات بمقدار (79879138).

المطلب الثاني : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول : حساب رأس المال العامل الدائم للشركة الوطنية للتامين

أولا :رأس المال العامل الدائم =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم (08): رأس المال العامل الدائم للسنوات 2019_2020_2021

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	23410673444	24401661947	27942228675
الأصول الثابتة	24965003805	24108424076	27247790206

رأس المال العامل الدائم	-1554330361	293237871	694438469

المصدر : من اعداد الطالبتين باعتماد علي وثائق الشركة

من خلال الجدول نلاحظ ان رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنة الاولي فقط ،حيث بلغ 1554330361- وهذا يعني ان الأموال الدائمة لا تغطي جميع أصولها الثابتة أي وجود خلل في تمويل الأصول الثابتة .

ونلاحظ أيضا ان راس المال العامل الدائم موجب خلال السنتين 2020-2021 حيث بلغ 293237871و 694438469 علي التوالي وهذا يعني ان الأموال الدائمة تغطي جميع أصولها الثابتة

ثانيا : رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

الجدول رقم(09) :الرأس المال العامل الخاص للسنوات 2019-2020-2021

البيان	2019	2020	2021
الأموال الخاصة	20455302895	21246009934	24587825269
الأصول الثابتة	24965003805	24108424076	27247790206
راس المال العامل الخاص	-4509700910	-2862414142	3400350063

من خلال الجدول نلاحظ :

راس المال العامل الخاص سالب خلال السنتين 2019 و2020حيث بلغ 4509700910- و2862414142 – علي التوالي وهذا يعني ان الأموال الخاصة لم نستطيع تغطية جميع الأموال الثابتة لذا عليها اللجوء الى الديون طويلة الاجل .

راس المال العامل موجب خلال سنة 2021 بمقدار 340035063 وهذا يعني ان الأموال الخاصة قامت بتغطية جميع الأموال الثابتة .

ثالثا :راس المال العامل الأجنبي =مجموع الديون .

الجدول رقم (10):الراس المال العامل الأجنبي للسنوات2019-2020-2021

البيان	2019	2020	2021
مجموع الديون	30861646034	28038034322	27491417519
راس المال العامل الأجنبي	30861646034	28038034322	27491417512

من خلال الجداول نلاحظ:

راس المال العامل الأجنبي في إنخفاض مستمر وهذا يعني أن الديون إنخفضت أي أن المؤسسة تعتمد على تمويل ذاتي.

الفرع الثاني :حساب احتياج رأس المال العامل

إحتياج رأس المال العامل =(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) –(ديون قصيرة الاجل –السلفات المصرفية)

احتياج راس المال العامل 2019=(26351945123-0-170000000)-(0-27906275484)

احتياج راس المال العامل 2019=1724330361-

احتياج راس المال العامل 2020=(25175620180-0+115000000)-(0-29882382309) احتياج راس المال العامل 2020=4821762129-

احتياج راس المال العامل 2021=(24831452582-0-337000000)-(0-24137014113)

احتياج راس المال العامل 2021=357438469

- نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل في سنة 2019 كان (1724330361-) وهذا يعني ان الأصول المتداولة لا تقوم بتغطية ديون قصيرة الاجل أي وجود خلل في الأصول المتداولة.
- ارتفاع احتياجات راس المال العامل في سنتي 2020,2021 بمقدار 178237871 و 357438469على التوالي وهذا يعني ان الأصول المتداولة قامت بتغطية ديون قصيرة الاجل.

الفرع الثالث : الخزينة

الخزينة الصافية =راس المال العامل –احتياج راس المال العامل

جدول رقم (11)الخزينة الصافية للسنوات 2019_ 2020_2021

البيان	2019	2020	2021
رآس المال العامل الدائم	1554330361	293237871	694438469
احتياج رأس المال العامل	1724330361	178237871	357438469
الخزينة	170000000	115000000	337000000

المصدر من اعداد الطالبتين باعتماد علي وثائق الشركة.

نلاحظ من الجدول أن

- انخفاض في الخزينة من 2019 الى2020 بمقدار 550000000وهذا راجع الى
- ارتفاع في راس المال العامل الدائم بمقدار 1847568232نظرا لارتفاع الموارد الدائمة بمقدار 990988503 وانخفاض الأصول الثابتة بمقدار 856579729 .
- انخفاض احتياج راس المال العامل 17823781وهذا نظرا لانخفاض قيمة الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة وارتفاع ديون قصيرة الاجل ماعدا سلفات المصرفية .
- ارتفاع في الخزينة من 2019 الى 2020 بمقدار 222000000 وهذا راجع:
- ارتفاع راس المال العامل الدائم بمقدار 6262764205 نظرا لارتفاع كل من الأموال الدائمة والأصول الثابتة بمقدار 3540566728 ، 3139366130 على التوالي .
- ارتفاع احتياجات راس المال العامل بمقدار نظرا لانخفاض كل من أصول متداولة ماعدا قيم جاهزة وانخفاض ديون قصير الاجل ماعدا السلفات المصرفية بمقدار 566167598 و 5745368196 على التوالي .
- الخزينة موجبة وهذا يعني ان الشركة في حالة يسر مالي .

المطلب الثالث :التحليل بواسطة النسب المالية

حيث نتمكن من تقييم الأداء المالي للشركة قمنا بالتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة والمتعلقة بنسب الملاءة والمردودية ونسب النشاط والسيولة ونسب الربحية بإستخدام المعلومات المحاسبية الموجودة في كل من الميزانيات وجدول حساب النتائج.

الفرع الأول:نسب الملاءة

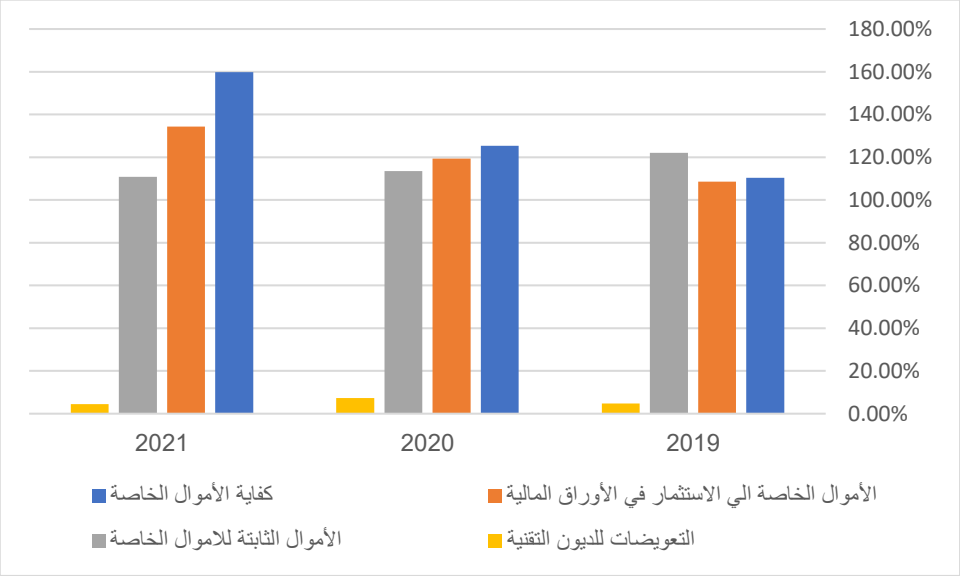
تقيس نسب الملاءة نسبة مساهمة أموال شركة التامين الخاصة من مجموع مواردها المالية.

جدول رقم (12):نسب الملاءة المالية للشركة الوطنية للتامين و إعادة التامين للسنوات 2019-2020-2021

إسم النسبة	2019	2020	2021
كفاية الأموال الخاصة	%110.37	%125.3	%159.8
الأموال الخاصة الي الإستثمار في الأوراق المالية	108.65%	%119.38	%134.4
الأصول الثابتة للاموال الخاصة	%122.04	%113.47	%110.81
التعويضات للديون التقنية	% 4.73	% 7.39	% 4.47

المصدر: من اعداد الطالبتين بإعتماد على وثائق الشركة

الشكل رقم (10) يوضح تطور نسب الملاءة المالية للشركة الوطنية للتأمين خلاص الفترة 2019-2021



من الجدول نلاحظ ما يلي :

- ان الشركة تعتمد علي أموالها الخاصة كمورد ثانوي حيث تمتلك نسبيا المقدرة علي تغطية التزاماتها باموالها الخاصة ،نظرا للارتفاع الملحوظ خلال الشركة المؤمن لهم ،وبالتالي على الشركة الحفاظ علي هذا المستوي من التعويضات وذلك لكثرة الحوادث فيها ،وتعتمد علي تامين المباني والأراضي الفلاحية والتامين الجماعي للسيارات والتي تكون اقل مخاطرة من التامين على السيارات.
- نلاحظ ان الأموال الخاصة ،الي الاستثمار في الأوراق المالية في ارتفاع مستمر وهذا يعني ان الأموال الخاصة اكبر من التوظيفات الأوراق المالية في المؤسسات الأخرى.
- الأصول الثابتة للاموال الخاصة في ارتفاع معتبر وهذا يعني ان الأصول الثابتة اكبر من الأموال الخاصة ثم اللجوء الي الديون طويلة الاجل لتمويل تثبيتاتها.

من خلال نسبة التعويضات للديون التقنية نجد قيمة التعويضات اكبر من قيمة الديون ،هذا يعني علي ان المؤسسة قادرة علي تسديد ديونها التقنية .

الفرع الثاني : نسب المردودية

تقيس مدى تحقيق الشركة الوطنية للتأمين و إعادة التأمين المستويات المتعلقة بأداء الأنشطة ،كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة الشركة ،وذلك من خلال مردودية أموالها الخاصة ومردودية أصولها ومردودية نتائج الاستغلال .

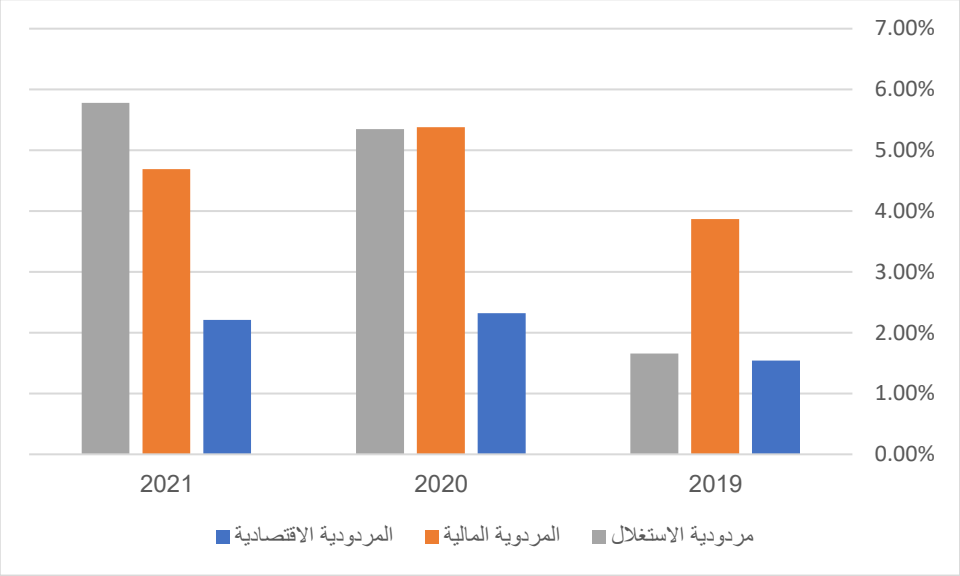
الجدول رقم(13):نسب المردودية للشركة الوطنية للتامين وإعادة التامين للسنوات 2019-2020-2021

النسب	كيفية حسابها	2019	2020	2021
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة /مجموع الأصول	%1.54	%2.32	%2.21
المردودية المالية	نتيجة الدورة /الأموال الخاصة	%3.87	%5.38	%4.69
مردودية الإستغلال	نتيجة الاستغلال /رقم الاعمال الإجمالي	%1.66	%5.35	%5.78

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماداعلى وإعادة التأمين وثائق الشركة .

والشكل التالي يوضح تطور نسب المردودية لشركة الوطنية للتامين وإعادة التأمين خلال الفترة الممدة 2019 -2021 .

الشكل رقم (11) يوضح تطور المردودية للشركة الوطنية للتامين خلال 2019-2021



المصدر من إعداد الطالبتين إعتمادا على وثائق الشركة.

من خلال الجدول :

- عرفت الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين كفاءة في إستغلال أصولها ونرى ذلك في الإرتفاع خلال سنتي 2021/2020 مقارنة بسنة 2019 ،وهذا دل على ان عوائد الشركة في استثماراتها ارتفعت وان الشركة حققت المردودية ونتيجة دورة لابأس بها ونسبة هامش أمان .

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال تقييمنا بتحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للشركة الوطنية للتامين وإعادة التامين وذلك بهدف تقييم أدائها المالي باستخدام أدوات التحليل المالي خلال الفترة الممتدة من 2019-2021 حيث توصلنا الى ما يلي

من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي تم التوصل الى ان راس المال العامل في ارتفاع وهذا يعني الأموال الدائمة تغطي جميع أصولها الثابتة وارتفاع احتياجات راس المال العامل وهذا يعني ان الأصول المتداولة قامت بتغطية ديون قصيرة الاجل.

الخزينة موجبة وهذا يعني ان الشركة في حالة يسر مالي .

ومن خلال تحليلنا لنسب المالية لاحظنا مدى قدرة الشركة علي الالتزام لما عليها لحد ما كما توصلنا أيضا الى ان الشركة الوطنية للتامين وإعادة التامين تحقق رقم اعمال افضل في كل سنة

خاتمة

خاتمة :

بعد القيام ببحثنا هذا محاولين الإجابة عن التساؤلات السابقة في المقدمة والتي كانت تشغلنا توصلنا إلى أن التأمين فكرة قديمة من حيث التفكير وأن الخطر هو السبب الأول لظهوره ،كما تمكنا من إستخلاص تعريف شامل للتأمين وتعرفنا على الدور الفعال الذي تؤديه شركات التأمين خاصة أنها تبحث عن الأمن والضمان في قلوب الأفراد ،وتساهم في تشكيل الدخل الوطني والذي تنتج عنه العملة الصعبة كما أنها تؤدي إلى تراكم كتلة ضخمة من رؤوس الأموال بواسطة الإحتياطات التقنية التي تستعملها شركات التأمين في التوظيفات المالية على مستوى أسواق المال .

ومع تطور شركات التأمين وتنوعها وتعدد وظائفها أصبحت تقدم خدمات أكثر جودة ،لهذا فإن دراسة الملاءة والتي تعبر عن مدى قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها إتجاه حملة الوثائق في أوقاتها المقررة أصبحت من الأمور الواجبة والضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم وضمان نجاح نشاط شركات التأمين وإستمراره ،ومن جانب آخر ينتظر مالكو شركات التأمين مردودية عالية على أموالهم الخاصة تقابل حجم مخاطرتهم في الإستثمار.

ومن خلال دراستنا لموضوع "دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين "

قد أسقطنا الدراسة على الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين لوكالة المدية ومن خلال الفصول الثلاثة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج الفرضيات والنتائج النهائية لهذه الدراسة والتوصيات المقدمة وآفاق البحث العلمي .

نتائج إختيار الفرضيات :

-تتم عملية التأمين بالتعاقد بين المؤمن له والمؤمن (شركة التأمين).

- تعتبر النسب المالية أهم الأساليب المستعملة في تقييم الأداءالمالي لشركات التأمين المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي إضافة الي نسب الملاءة و المردودية ،هذه الفرضية صحيحة .

-إن شركات التأمين تضمن مصالح المؤمن لهم عندما تتوفر لديهم سيولة و ملاءة مالية جيدة تستطيع من خلالها مواجهة إلتزاماتها ،هذه الفرضية صحيحة لأنه عند توفر السيولة يمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها في أوقاتها المحددة .

– يتمثل دور الملاءة و المردودية في قياس الأداء المالي و كذلك تحديد الطبيعة المالية لشركة التأمين ،و تستطيع الشركة معرفة أداءها المالي من خلال النتائج المتحصل عليها من تطبيق نسب هذين المؤشرين ،هذه الفرضية صحيحة لأنه من خلال دراستنا وجدنا أن الملاءة و المردودية لها دور في تشخيص الطبيعة المالية للشركة .و مراقبة حصتها السوقية و منافسيها في قطاع التأمين ،كذلك المحافظة على سمعتها .

نتائج البحث :

لقد توصلنا من خلال الدراسة إلى العديد من النتائج وفق سياق منهجي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة إلى النتائج التي تقدمها بشكل تتأكد معه من مدى صحة الفرضيات المقدمة سابقا .

–يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الإقتصادية من خلال لعبه دور هام و أساسي في بناء الإقتصاد الوطني و دفع العجلة الاقتصادية .

–يوفر التأمين الراحة و الطمأنينة للمؤمن له مما يؤدي الى زيادة إنتاجية من جهة و من جهة أخرى يساهم في تمويل المشاريع الإقتصادية من خلال الأقساط المجمعة و توظيفها .

–يعتبر تحليل الأداء المالي وسيلة فعالة و أداة لإتخاذ القرار لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية لشركة التأمين و الظروف التي تمر بها .

–تعتبر الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين من أبرز الشركات الوطنية في سوق التأمين الجزائري .فهي تعتبر أول شركة أسست بعد إستقلال البلاد،وقد حققت أرباح معتبرة في ظل جائحة كورونا.

التوصيات :

–تشجيع التأمين في كل المجالات .

–نشر ثقافة التأمين التي كانت مجهولة للكثير رغم أهميتها.

–تنشيط روح المنافسة بين شركات التأمين بإعتبارها عاملا يحفز على تنفيذ الإستراتجيات و تحقيق الأهداف المرجوة .

–تشجيع الشركات على بعث منتوجات جديدة تواكب التطلعات الحديثة في زمن الإنفتاح على الخارج و العولمة المالية .

–ضرورة وجود نظام رقابي يهدف لتقييم أداء الشركة من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي .

أفاق البحث :

في ظل التأكيد على أهمية التأمين و دوره الفعال في حماية الممتلكات الخاصة بالشخص المؤمن له أو الشركة المؤمن لها و بالرغم من المنافسة القوية الناتجة من ظهور عدد لابأس به من المؤشرات التأمين (خاصة أو عامة) فنجد أن التأمين لم يرتقي إلى المستوى المطلوب.

لذلك نطمح أن تكون دراستنا بمجرد تمهيد لدراسات أخرى تكون أكثر إتساعا و شمولا في معالجة القطاع التأميني ،للتعرف على وضعيته من ناحية و على مشاركته في التنمية الإقتصادية من ناحية أخرى ،و كذلك إسقاط مختلف النسب المالية على شركت التأمين لتشخيص وضعيتها المالية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا-المراجع باللغة العربية :

الكتب :

- إبراهيم أبو النجا ،التامين في القانون الجزائري،ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر 1986.
- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،التامين ورياضياته ،دار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ،2002-2003.
- أحمد عبد الله قمحاوي إباضة ،مدخل كمي للإدارة و رياضيات المال و الإستثمار ،الطبعة الأولى مكتب الاشعاع العينة الاسكندارية ،2002.
- أسامة سلام ،شعيري نور موسى ،إدارة الخطر والتامين ،الطبعة الاولى 2007، ،دار الجامد للنشر والتوزيع .
- بن سالم الياس ،قريشي يوسف ،التسيير المالي ،دار وائل للنشر ،2006
- جديدي معراج ،مدخل لدراسة قانون التامين الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2006.
- حسين احمد حسين علي ،قوائم مالية محاسبية ،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية ، مصر ،2006.
- خنفر مؤيدافي والمطارقة غسان فلاح(2006) تحليل القوائم المالية مدخل تجاري وتحليلي طبعة أولى دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة عمان.
- خنفر مؤيدافي والمطارقة غسان فلاح(2006) تحليل القوائم المالية مدخل تجاري وتحليلي طبعة أولى دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة عمان.
- خيرة ضيف ،محاسبة شركات التامين دار النهضة العربية بيروت ،1995.
- الزغبي هيثم محمد ،الإدارة و التحليل المالي ،دار لذكر للنشر و التوزيع ،2000.
- زكرياء لشهب ،دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي .مكتبة الوفاء .
- سعيد فرحات ،الأداء المالي للمنظمات ،دار النشر الرياض ،المملكة السعودية ،2000.
- سلمان ابراهيم بن سفيان ،التامين و أحكامه ،الطبعة الأولى ،دار الحزم بيروت ،2003
- عبد العزيز فهمي ،مقدمة في التامين ،دار النهضة العربية ،لبنان .
- عبد الغفار حنفي ،رسمية قرياقص ،أسواق المال ،دار الجامعية ،الإسكندرية ،2000.
- عبد الغفار حنفي،أسواق المال ،بنوك تجارية ،أسواق الأوراق المالية ،دار الجامعية للنشر .
- عبد الله سلامة ،الخطر والتامين ،مطبعة القاهرة والكتاب الجامعي ،الطبعة السادسة ، مصر 1980.
- عبد الودود يحي التامين والحياة ،المكتبة الحديثة القاهرة ،الطبعة الاولي ،1964.

- عز الدين فلاح ،التامين ومبادئه وانواعه ،دار أسامة للنشر والتوزيع ،طبعة الثانية ،اردن عمان 2008.
- عيد احمد أبو بكر ،وليد إسماعيل ،إدارة الخطر والتامين ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية 2009،عمان الأردن .
- غازي فلاح المؤمن ،إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة ،دار المناهج للنشر التوزيع ،عمان الأردن ،2000.
- فتحي عبد الرحيم عبد الله ،التامين ،دار النهضة العربية بيروت ،1994.
- محمد حسن قاسم ،محاظرات في عقد التامين ،الدار الجامعية ،لبنان، 1999.
- محمد رفيق المصري ،تامين وإدارة الخطر ،زهوان للنشر 2007.
- منير إبراهيم الهندي ،إدارة الأسواق والمنشات المالية دار النهضة بيروت 1999.
- النعيمي عدنان ،ارشد فؤاد ،التحليل المالي ،الطبعة الأولى ،2008.
- هارون شعير،التامين في مواجهة الخطر ،الطبعة الأولى 2015،دارالمجد للنشر و التوزيع ،عمان .
- هاني جراع ارقيمة ،سامر محمد عكوز ،إدارة المخاطروالتامين ،دار الصفاء ،الطبعة الأولى ،عمان الأردن ،2010.

المجلات والملتقيات :

- ارميص علي سالم ،مدي تنافسية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الدول العربية الملتقي الدولي حول متطلبات التاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .
- سامي ميقاتي ،الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية ، مجلة الرائد العربي تعني بشؤون التأمين وإعادة التامين ، تصدرها شركة الاتحاد العربي لاعادة التامين ، العدد 35 ،الربيع الثاني دمشق ،1992.
- عيسي هاشم حسن ، قياس هامش الملاءة في صناعة التامين السورية ،دراسة مقارنة،قسم المحاسبة ،كلية الاقتصاد ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،مجلد 27،العدد الرابع ،2011.
- قاسم نايف علوان ،إبراهيم محمد الزعلوك ،اثر تغيير العائد المتحقق علي العائد المطلوب في ظل نموذج (CAPM) ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد 5 الابداع القانوني 2001/925 جامعة فرحات عباس سطيف 2005 ،ص 17-18 .
- محمد منصوري ،نظام الإنذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التامين ،مجلة العلوم الاجتماعية ،1988الكويت .
- نزار إبراهيم ،معايير تقييم النشاط الاقتصادي في المؤسسات الصناعية ، مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة ملك عبد العزيز ، العدد رقم 1 ، جامعة منتوري قسنطينة ،ماي 1982.
- نعيمة طبايبية ،تقييم الأداء المالي لشركات التامين باستعمال النسب المالية ،سلسلة بحوث مقدمة في جامعة قالمة 8 ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ،دون سنة النشر .

القوانين والمراسيم :

- – الامر 95-04 الصادر في 25 جانفي 1995.
- الامر 93-07 الصادر في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات.
- الامر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995.
- الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995.

الموسوعات :

- موسوعة عالم التجارة وإدارة الاعمال ،التامين –التخطيط – التنظيم ، دار النشر édito creps 2005/2004.

المذكرات والرسائل الجامعية :

- اقسام نوال، دور نشاط التامين في التنمية الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة اعمال ، جامعة الجزائر 2009.
- حساني حسين ، تقييم الأداء في المؤسسات التامين الجزائرية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين تخصص علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 دفعة 2011-2012.
- شيخي عائشة ، التحفييز والمردودية في المؤسسة ، دراسة حالة مؤشر ores بتلمسان والاسمنت scis بسعيدة أطروحة الماجيستر غير منشورة جامعة تلمسان غير منشورة .
- عتي عادل ،الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ،قياس وتقييم دراسة حالة صناعة كوابل بسكرة 2002-2000.مذكرة تخرج ماجيستر تخصص تسييرر مؤسسات صناعية ، جامعة خيضر بسكرة .
- كراش حسام ،نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التامين الجزائرية علي ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر فرع اقتصاديات التامين ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير فرحات عباس .سطيف دفعة 2013-2014 .
- مختاري زهرة ،التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركات التامين مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة بومرداس 2010-2011.
- مطرف عواطف ، التحليل المالي في المؤسسات التامين ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر ،تخصص مالية مؤسسات ، جامعة عنابة دفعة 2004-2005.

- هدي بن محمد ،تحليل ملاءة ومردودية شركات التامين ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادي جامعة منتوري قسنطينة 2004-2005.

ثانيا– المراجع باللغة الفرنسية :

1- Ali Hassid, **Introduction à l'étude des assurances économiques**, Enterprise National du livre, Alger, 1984.

2-Boualem Tafiani, **les assurances en Algérie** : étude pour une meilleure contribution a la stratégie de développement OPU et ENAP Algérie 1992.

3-Conso.p. **la gestion financière de l'entreprise**, DUNOD 7eme édition paris 1989.

4-Daniele Voilllereau , **l'assurance au service des associations**, Economica France 2002.

5-Daniele zadjenweber, **économie et gestion l'assurance**, economica édition France paris 2006.

6-Denis -clair l'Ambert, **économie des assurance**, France, Armand, colin 1996.

7-Earl K, stice, James stice, Michael Diamond, Financial **accounting** : reporting and analysis ,6th édition, South western, USA ,2001.

8-Francois Eddward et jean herve lorengi, encyclopedie **de l'assurance**, Economica, paris, 1998.

9-Frederic Boulange et écris Giers, **assurance et mangement de la valeur**, **economica**, paris 2003.

10-G, Simonet, **ratios copie de l'assurance**, édition largus, 1988.

11-G Patrick piget, gestion **financière de l'entreprise** 2 -ème édition economica paris France 2005.

12-Georges jousse, **gestion des risques et de la sécurités**, Imastra edition France,2001.

13-h. De moulins, Beaufor, **collection aide-mémoire**, tome1 (biens et personnes), DUNOD, edition, paris 1972.

14-Jean francois carlot, la **place de lassurance dans la gestion des risques** 179 KB, 14 novembre 2003.

15-Jerome coby, jack koehl, **Analyse finnancier**, perron Éducation, France 2003.

Josette Peyrard, **analyse financiere** 8 eme edition, vuivert paris 1999
16-

17-Lauzale, P, **contrôle de gestion et budget**, serey ,paris, 1986.

18-M. picard et A. besson, **les assurances terrestres**, tome1 le contrat d'assurance L. G. D. J France, 1982.

19-Nacer Eddine Sadi, **analyse finnancier d'entreprise méthode et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales l'harmattan**, paris France 2009.

20-Mokhtar Nauri, **un fort potentiel à exploiter**, revue algérienne des assurance UAR, Alger n04, juin 2001.

21-Patrick piget, **Gestion financiere de l'entreprise** 2eme edition economica paris France 2005.

22-Pierre conson, Farouk hemici **Gestion financiere de l'entreprise** 9 -ème edition, donoud, paris 1979

23-Serge Evreart, **Analyse et diagnostic financier**, edition Eyrolles, paris 1991

24-Y Vonne Lambert- faivre, **droit des assurance** (11eme edition) Dalloz, paris 2001.

المقالات والمجالات :

1-Boualem Tafiani, Assurance, l'autonomie dans le monopole, **revue Finance et développement ou Maghreb**, n08.02/1990.

2-Marches émergent de lassurance, les leçons tirées des crises financières **SIGMA**, Suiss Ren07,2003.

القواميس والموسوعات :

1-Ecole national des assurances de paris, manuel international d'assurance, economica, paris,1998.

2-Dominique Henriet, jean Harles Rolchet, Microéconomie **de**

ثالثا –المراجع بالغة الإنجليزية :

1-Europeen commission study into the méthodologies to asses the overall financial position of an insurance undertaking from the
2-perspective of prudential supervision appendices may 2002.

3-Lais on solvency assessments and actuarial issues committe on solvency and actuarial issues march 2000.

4-Thomas robin son and other international financial statement analysis jhon wiley and son in cfa institute Hoboken new jersey USA 2009.

رابعا مواقع الانترنت :

1-http://www.caar.dz/.

2- Https // www.ifegypt.org/new details.aspx[1]

3-Http Algerian free FR copta analyses F R [1]

4-SIGMA.N 7/1995.OP.cit P33.

الملاحق

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

DECHMI Mohamed
Expert Comptable n° 0073
Commissaire aux Comptes n° 0125

Exercice clos le: 31/12/2019

COMPTE DE RÉSULTAT
(Par nature)

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES 2019	CESSIONS ET RETROCESSIONS 2019	OPERATION NETTES 2019	OPERATION NETTES 2018
Primes émises sur opérations directes	CR1	15 134 007 754	- 6 336 459 503	8 797 548 251	9 233 982 473
Primes acceptées		231 087 566		231 087 566	207 299 195
Primes émises reportées		- 360 821 865	235 339 048	- 125 482 817	- 43 863 809
Primes acceptées reportées		- 445 418		- 445 418	- 14 503 441
I-Primes acquises a l'exercice		**15 003 828 037**	**- 6 101 120 455**	**8 902 707 582**	**9 382 914 425**
Prestations sur opérations directes	CR2	- 7 207 103 044	2 933 111 092	- 4 273 991 952	- 4 683 847 122
Prestations sur acceptations		- 4 905 664	- 47 284 291	- 52 189 955	- 62 221 974
II-Prestations de l'exercice		**- 7 212 008 708**	**2 885 826 801**	**- 4 326 181 907**	**- 4 746 069 096**
Commissions reçues en réassurance			769 310 821	769 310 821	670 474 386
Commisions versées en réassurance					
III-Commissions de réassurance	**CR3**	**-**	**769 310 821**	**769 310 821**	**670 474 386**
Subventions d'exploitation				-	-
IV-MARGE D'ASSURANCE NETTE	**CR4**	**7 791 819 330**	**- 2 445 982 834**	**5 345 836 496**	**5 307 319 715**
Services extérieurs & autres consommations		- 1 338 910 481		- 1 338 910 481	- 1 169 002 476
Charges de personnel		- 2 784 885 451		- 2 784 885 451	- 2 579 128 236
Impots ,taxes & versements assimilés		- 209 502 732		- 209 502 732	- 219 985 137
Production immobilisées		10 642 141		10 642 141	8 212 318
Autres produits opérationnels		89 404 096		89 404 096	107 591 674
Autres charges opérationnelles		- 85 006 110		- 85 006 110	- 60 457 070
Reprise sur pertes de valeur et provisions		688 579 053		688 579 053	533 578 334
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		- 1 567 958 308		- 1 567 958 308	- 1 598 347 634
V-Résultat technique opérationnel	**CR5**	**2 594 181 539**	**- 2 445 982 834**	**148 198 705**	**329 731 488**
Produits financiers		1 114 703 134		1 114 703 134	797 218 519
Charges financières		- 82 684 844		- 82 684 844	- 137 640 320
VI-Résultat financier	CR6	1 032 018 290	-	1 032 018 290	659 578 199
VII-Résultat technique opérationnel avant impots (V+VI)		**3 626 199 829**	**- 2 445 982 834**	**1 180 216 995**	**989 359 686**
Impôts exigibles sur le résultat ordinaires		- 393 900 822		- 393 900 822	- 363 175 283
Impôts différés (variations) sur le résultat ordinaires		10 010 379		10 010 379	3 548 749
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		16 917 166 842	- 5 331 809 635	11 585 357 207	11 503 538 404
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		- 13 674 857 456	2 885 826 801	- 10 789 030 655	- 10 873 805 252
VIII-RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		**3 242 309 386**	**- 2 445 982 834**	**796 326 552**	**629 733 152**
Éléments extraordinaires (produits)		- 3 159 397		- 3 159 397	- 1 300 269
Éléments extraordinaires (charges)					
IX -RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**- 3 159 397**	**-**	**- 3 159 397**	**- 1 300 269**
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**CR7**	**3 239 149 988**	**- 2 445 982 834**	**793 167 155**	**628 432 883**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence					
XI - RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ					

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

DECHMI Mohamed
Expert Comptable n° 0073
Commissaire aux Comptes n° 0125

Exercice clos le: 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT 2019	AMORT-PROV 2019	MONTANT NET 2019	MONTANT NET 2018
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition (ougoodwill)					
Immobilisation incorporelles	ANC 1	248 656 876	206 113 176	42 543 700	50 602 074
Immobilisation corporelles	ANC 2			-	
Terrains		1 114 395 790		1 114 395 790	1 114 395 790
Batiments		5 124 709 336	2 252 375 209	2 872 334 127	2 927 137 852
Immeubles de placement		946 986 718	305 907 954	641 078 764	690 765 544
Autres immobilisations corporelles		904 490 605	768 475 480	136 015 125	143 607 162
Immobilisation en concession		204 406 668	33 411 795	170 994 873	173 657 473
Immobilisations en cours	ANC 3	105 899 246		105 899 246	85 482 680
Immobilisations financieres	ANC 4			-	
Titre mis en équivalence-entreprises associées		5 335 873 868	765 685 428	4 570 188 440	4 814 790 449
Autres participations et créances rattachees		850 000 000		850 000 000	1 000 000 000
Autres titres immobilisés		14 256 325 628		14 256 325 628	13 760 112 292
Prêts et autres actifs financiers non courants		16 403 831		16 403 831	21 603 831
Impôts différés actif	ANC 5	188 824 283		188 824 283	178 813 903
Fonds ou valeurs déposées auprès des cédants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 296 972 847	4 331 969 042	24 965 003 805	24 960 969 050
ACTIFS COURANTS					
Provisions techniques d'assurance					
Part de la coassurance cédée					
Part de la réassurance cédée	AC 1	11 730 680 724		11 730 680 724	10 191 490 246
Créances et emplois assimilés					
Cessionnaire & cédents débiteurs		356 336 742		356 336 742	259 785 403
Assuré ,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	AC 2	11 320 817 247	2 031 476 501	9 289 340 746	9 341 038 591
Autres débiteurs		1 462 862 621	68 583 133	1 394 279 488	1 372 367 566
Impôts et assimilés	AC 3	430 579 123		430 579 123	440 892 726
Autres créances et emplois assimilés	AC 4	135 827 333		135 827 333	120 365 611
Disponibilités et assimilées		-	-	-	-
Placements et autres actifs financiers courants	AC 5	170 000 000		170 000 000	300 000 000
Trésorerie	AC 6	2 844 900 966		2 844 900 966	2 092 052 303
TOTAL ACTIF COURANT		28 452 004 757	2 100 059 634	26 351 945 123	24 117 992 449
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		57 748 977 604	6 432 028 676	51 316 948 928	49 078 961 499

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

دشمي محمد
DECHMI Mohamed
Expert Comptable n° 0073
Commissaire aux Comptes n° 0125

Exercice clos le: 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	NOTE	MONTANT NET 2019	MONTANT NET 2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	CP 1	17 000 000 000	17 000 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)	CP 1	2 662 135 740	2 272 911 835
Ecart de réevaluation			
Résultat net	CP 2	793 167 155	628 432 883
Autres capitaux propres-Report à nouveau	CP 3		
Part de la societé consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL (I) CAPITAUX PROPRES		20 455 302 894	19 901 344 718
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes fiancières		500 000	500 000
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes	PNC 1	170 994 873	173 657 473
Provisions réglementées	PNC 2	2 227 321 585	2 016 576 184
Provisions et produits comptabilisés d'avance	PNC 2	556 554 092	532 115 356
TOTAL (II) PASSIF NON COURANT		**2 955 370 550**	**2 722 849 013**
PASSIFS COURANTS			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	PC1	1 361 928 027	1 454 587 312
Provisions techniques d'assurance			
Opérations directes	PC 1	18 390 073 471	17 786 821 305
Acceptations	PC 1	142 359 644	151 905 238
Dettes et ressources rattachées			
Cessionnaires ,cedants et compte rattache	PC 2	3 698 748 862	2 860 447 560
Assurés et intermédiaires d'assurance	PC 2	217 769 028	242 846 589
Impots	PC 3	2 466 076 175	2 448 255 119
Autres dettes		1 629 320 278	1 509 904 644
Trésorerie passif			
TOTAL (III) PASSIF COURANT		**27 906 275 484**	**26 454 767 768**
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		**51 316 948 928**	**49 078 961 499**

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000016087273083

Exercice clos le: 31/12/2020

COMPTE DE RÉSULTAT

(Par nature)

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES 2020	CESSIONS ET RETROCESSIONS 2020	OPERATION NETTES 2020	OPERATION NETTES 2019
Primes émises sur opérations directes	CR1	14 555 593 321	- 6 349 218 436	8 206 374 885	8 797 548 251
Primes acceptées		310 841 195		310 841 195	231 087 566
Primes émises reportées		834 317 405	359 595 112	1 193 912 516	- 125 482 817
Primes acceptées reportées		- 2 115 988		- 2 115 988	- 445 418
I-Primes acquises à l'exercice		**15 698 635 933**	**- 5 989 623 324**	**9 709 012 608**	**8 902 707 582**
Prestations sur opérations directes	CR2	- 5 862 612 949	1 353 456 557	- 4 509 156 392	- 4 273 991 952
Prestations sur acceptations		- 96 829 222	50 361 350	- 46 467 872	- 52 189 955
II-Prestations de l'exercice		**- 5 959 442 172**	**1 403 817 907**	**- 4 555 624 265**	**- 4 326 181 907**
Commissions reçues en réassurance			573 574 573	573 574 573	769 310 821
Commisions versées en réassurance					
III-Commissions de réassurance	CR3	-	**573 574 573**	**573 574 573**	**769 310 821**
Subventions d'exploitation				-	-
IV-MARGE D'ASSURANCE NETTE	CR4	**9 739 193 761**	**- 4 012 230 844**	**5 726 962 917**	**5 345 836 496**
Services extérieurs & autres consommations		- 1 187 453 606		- 1 187 453 606	- 1 338 910 481
Charges de personnel		- 3 266 684 765		- 3 266 684 765	- 2 784 885 451
Impots ,taxes & versements assimilés		- 208 014 274		- 208 014 274	- 209 502 732
Production immobilisées		6 862 877		6 862 877	10 642 141
Autres produits opérationnels		43 415 546		43 415 546	89 404 096
Autres charges opérationnelles		- 18 711 153		- 18 711 153	- 85 006 110
Reprise sur pertes de valeur et provisions		388 347 577		388 347 577	688 579 053
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		- 964 565 551		- 964 565 551	- 1 567 958 308
V-Résultat technique opérationnel	CR5	**4 532 390 412**	**- 4 012 230 844**	**520 159 568**	**148 198 705**
Produits financiers		913 059 414		913 059 414	1 114 703 134
Charges financières		- 57 839 995		- 57 839 995	- 82 684 844
VI-Résultat financier	CR6	**855 219 419**	-	**855 219 419**	**1 032 018 290**
VII-Résultat technique opérationnel avant impots (V+VI)		**5 387 609 831**	**- 4 012 230 844**	**1 375 378 987**	**1 180 216 995**
Impôts exigibles sur le résultat ordinaires		- 266 691 714		- 266 691 714	- 393 900 822
Impôts différés (variations) sur le résultat ordinaires		37 036 870		37 036 870	10 010 379
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		17 087 358 216	- 5 416 048 751	11 671 309 465	11 585 357 207
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		- 11 929 403 229	1 403 817 907	- 10 525 585 322	- 10 789 030 655
VIII-RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		**5 157 954 987**	**- 4 012 230 844**	**1 145 724 143**	**796 326 552**
Éléments extraordinaires (produits)		- 1 378 030		- 1 378 030	- 3 159 397
Éléments extraordinaires (charges)					
IX -RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**- 1 378 030**	-	**- 1 378 030**	**- 3 159 397**
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	CR7	**5 156 576 957**	**- 4 012 230 844**	**1 144 346 113**	**793 167 155**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence					
XI - RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ					

Directrice Gest Comptabilité
Mme ARIBA

المديرية العامة للشؤون المالية ودعم النشاطات
ح- أويران

Mohamed TOUILEB
Expert Comptable
Agrément N°101102
Cité Les Bananiers
Bt E 3 N° 07
El Mohammadia Alger
Tél/Fax. 021 21 52 72
Commissaire aux Comptes

دشمي محمد
DECHMI Mohamed
Expert Comptable n° 0073
Commissaire aux Comptes n° 0125

14

1414 179 033

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

Exercice clos le: 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT 2020	AMORT-PROV 2020	MONTANT NET 2020	MONTANT NET 2019
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition (ougoodwill)					
Immobilisation incorporelles	ANC 1	392 993 007	215 616 506	177 376 500	42 543 700
Immobilisation corporelles	ANC 2				
Terrains		1 114 395 790		1 114 395 790	1 114 395 790
Batiments		5 281 618 321	2 397 707 713	2 883 910 608	2 872 334 127
Immeubles de placement		954 788 698	331 162 617	623 626 081	641 078 764
Autres immobilisations corporelles		908 698 010	793 706 977	114 991 033	136 015 125
Immobilisation en concession		204 406 668	35 762 033	168 644 635	170 994 873
Immobilisations en cours	ANC 3	120 744 463		120 744 463	105 899 246
Immobilisations financières	ANC 4			-	-
Titre mis en équivalence-entreprises associées		5 382 434 794	806 339 808	4 576 094 986	4 570 188 440
Autres participations et créances rattachées		850 000 000		850 000 000	850 000 000
Autres titres immobilisés		13 219 974 998		13 219 974 998	14 256 325 628
Prêts et autres actifs financiers non courants		32 803 831		32 803 831	16 403 831
Impôts différés actif	ANC 5	225 861 152		225 861 152	188 824 283
Fonds ou valeurs déposées auprès des cédants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		28 688 719 731	4 580 295 655	24 108 424 076	24 965 003 805
ACTIFS COURANTS					
Provisions techniques d'assurance					
Part de la coassurance cédée					
Part de la réassurance cédée	AC 1	9 852 000 512		9 852 000 512	11 730 680 724
Créances et emplois assimilés					
Cessionnaire & cédents débiteurs		380 056 838		380 056 838	356 336 742
Assuré ,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	AC 2	13 037 190 584	2 084 171 790	10 953 018 795	9 289 340 746
Autres débiteurs		1 374 561 683	67 250 002	1 307 314 681	1 394 279 488
Impôts et assimilés	AC 3	448 356 090		448 356 090	430 579 123
Autres créances et emplois assimilés	AC 4	108 111 966		108 111 966	135 827 333
Disponibilités et assimilées					
Placements et autres actifs financiers courants	AC 5	115 000 000		115 000 000	170 000 000
Trésorerie	AC 6	2 011 761 299		2 011 761 299	2 844 900 966
TOTAL ACTIF COURANT		27 327 041 972	2 151 421 792	25 175 620 180	26 351 945 123
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		56 015 761 703	6 731 717 447	49 284 044 256	51 316 948 928

Directrice de la Comptabilité
W. ANIBA

المدير العام للمالية ودعم النشاطات
ح- أوسران

Mohamed TOUIL E.B
Commissaire aux Comptes

دشمي محمد
DECHMI Mohamed
Expert Comptable n° 0073
Commissaire aux Comptes n° 0125

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

Exercice clos le: 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	NOTE	MONTANT NET 2020	MONTANT NET 2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	CP 1	17 000 000 000	17 000 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)	CP 1	3 101 663 821	2 662 135 740
Ecart de réevaluation			
Résultat net	CP 2	1 144 346 113	793 167 155
Autres capitaux propres-Report à nouveau	CP 3		
Part de la société consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL (I) CAPITAUX PROPRES		21 246 009 934	20 455 302 894
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		500 000	500 000
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes	PNC 1	168 644 635	170 994 873
Provisions réglementées	PNC 2	2 356 359 979	2 227 321 585
Provisions et produits comptabilisés d'avance	PNC 2	630 147 399	556 554 092
TOTAL (II) PASSIF NON COURANT		3 155 652 013	2 955 370 550
PASSIFS COURANTS			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	PC1	1 194 183 462	1 361 928 027
Provisions techniques d'assurance			
Opérations directes	PC 1	16 810 125 403	18 390 073 471
Acceptations	PC 1	133 302 550	142 359 644
Dettes et ressources rattachées			
Cessionnaires ,cedants et compte rattache	PC 2	2 085 555 395	3 698 748 862
Assurés et intermédiaires d'assurance	PC 2	204 903 760	217 769 028
Impots	PC 3	2 493 894 365	2 466 076 175
Autres dettes		1 960 417 373	1 629 320 278
Trésorerie passif			
TOTAL (III) PASSIF COURANT		24 882 382 309	27 906 275 484
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		49 284 044 256	51 316 948 928

Direction de la Comptabilité
W. ANNABA

المديرية الجهوية للمالية وتوعيم المنشآت
ح- أوبـــران

Mohamed TOUILEB
Commissaire aux Comptes

دشمي محمد
DECHMI Mohamed
Expert Comptable n° 0073
Commissaire aux Comptes n° 0125

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

Exercice clos le: 31/12/2021

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT 2021	AMORT-PROV 2021	MONTANT NET 2021	MONTANT NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition (ougoodwill)					
Immobilisation incorporelles	ANC 1	414 429 007	252 889 502	161 539 505	177 376 500
Immobilisation corporelles	ANC 2				
Terrains		3 776 448 351	-	3 776 448 351	1 114 395 790
Batiments		5 422 165 248	2 550 316 691	2 871 848 557	2 883 910 608
Immeubles de placement		1 069 413 723	357 201 920	712 211 803	623 626 081
Autres immobilisations corporelles		915 375 885	815 934 894	99 440 991	114 991 033
Immobilisation en concession		204 406 668	38 112 272	166 294 396	168 644 635
Immobilisations en cours	ANC 3	86 507 466	-	86 507 466	120 744 463
Immobilisations financieres	ANC 4				
Titre mis en équivalence-entreprises associées		5 726 901 250	947 567 802	4 779 333 447	4 576 094 986
Autres participations et créances rattachées		850 000 000	-	850 000 000	850 000 000
Autres titres immobilisés		13 514 911 811	-	13 514 911 811	23 219 974 998
Prêts et autres actifs financiers non courants		23 410 837	14 063 294	9 347 544	32 803 831
Impôts différés actif	ANC 5	219 906 333	-	219 906 333	225 861 152
Fonds ou valeurs déposées auprès des cédants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		32 223 876 580	4 976 086 373	27 247 790 206	24 108 424 076
ACTIFS COURANTS					
Provisions techniques d'assurance					
Part de la coassurance cédée					
Part de la réassurance cédée	AC 1	8 522 062 321	-	8 522 062 321	9 852 000 512
Créances et emplois assimilés					
Cessionnaire & cédents débiteurs		585 932 001	-	585 932 001	380 056 838
Assuré ,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	AC 2	13 398 484 108	2 133 752 209	11 264 731 899	10 953 018 795
Autres débiteurs		1 535 600 626	104 077 919	1 431 522 707	1 307 314 681
Impôts et assimilés	AC 3	335 913 407	-	335 913 407	448 356 090
Autres créances et emplois assimilés	AC 4	119 672 974	-	119 672 974	108 111 966
Disponibilités et assimilées					
Placements et autres actifs financiers courants	AC 5	337 000 000	-	337 000 000	115 000 000
Trésorerie	AC 6	2 234 617 273	-	2 234 617 273	2 011 761 299
TOTAL ACTIF COURANT		27 069 282 710	2 237 830 128	24 831 452 582	25 176 620 180
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF		59 293 159 289	7 213 916 501	52 079 242 788	49 284 044 256

CAAR
48, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
NIF: 000616097273083

Exercice clos le: 31/12/2021

BILAN (PASSIF)

PASSIF	NOTE	MONTANT NET 2021	MONTANT NET 2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	CP 1	17 000 000 000	17 000 000 000
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)	CP 1	3 770 476 390	3 101 663 821
√Ecart de réevaluation	CP 2	2 662 052 561	-
√Résultat net	CP 3	1 155 296 318	1 144 346 113
Autres capitaux propres-Report à nouveau			
Part de la societé consolidante			
Part des minoritaires			
TOTAL (I) CAPITAUX PROPRES		24 587 825 269	21 246 009 934
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes fiancières		500 000	500 000
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes	PNC 1	166 294 396	168 644 635
Provisions réglementées	PNC 2	2 453 214 512	2 356 359 979
Provisions et produits comptabilisés d'avance	PNC 2	734 394 498	630 147 399
TOTAL (II) PASSIF NON COURANT		3 354 403 406	3 155 652 013
PASSIFS COURANTS			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	PC1	713 304 093	1 194 183 462
Provisions techniques d'assurance			
Opérations directes	PC 1	15 326 989 688	16 810 125 403
Acceptations	PC 1	53 423 412	133 302 550
Dettes et ressources rattachées			
Cessionnaires ,cedants et compte rattache	PC 2	3 221 295 013	2 085 555 395
Assurés et intermédiaires d'assurance	PC 2	216 441 889	204 903 760
Impots	PC 3	2 641 258 019	2 493 894 365
Autres dettes		1 964 301 998	1 960 417 373
Trésorerie passif			
TOTAL (III) PASSIF COURANT		24 137 014 113	24 882 382 309
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF		52 079 242 788	49 284 044 256

- 13 -

AAR
, DIDOUCHE MOURAD - ALGER
IF: 000616097273083

Exercice clos le: 31/12/2021

COMPTE DE RÉSULTAT
(Par nature)

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES 2021	CESSIONS ET RETROCESSIONS 2021	OPERATION NETTES 2021	OPERATION NETTES 2020
Primes émises sur opérations directes	CR1	15 914 462 907	- 5 742 815 684	10 171 647 224	8 206 374 885
Primes acceptées		342 711 805	-	342 711 805	310 841 195
Primes émises reportées		- 967 082 793	- 100 079 398	- 1 067 162 192	- 1 193 912 516
Primes acceptées reportées		5 155 156	-	5 155 156	- 2 115 988
-Primes acquises a l'exercice		15 295 247 075	- 5 842 895 082	9 452 351 993	9 709 012 608
Prestations sur opérations directes	CR2	- 4 217 007 615	264 340 992	- 3 952 666 623	- 4 509 156 392
Prestations sur acceptations		- 44 381 468	- 1 664 165	- 42 717 303	- 46 467 872
I-Prestations de l'exercice		- 4 172 626 147	262 676 827	- 3 909 949 321	- 4 555 624 265
Commissions reçues en réassurance			464 631 064	464 631 064	573 574 573
Commisions versées en réassurance					
II-Commissions de réassurance	CR3	-	464 631 064	464 631 064	573 574 573
Subventions d'exploitation				-	-
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	CR4	11 122 620 928	- 5 115 587 192	6 007 033 736	5 726 962 917
Services extérieurs & autres consommations		- 1 320 437 085		- 1 320 437 085	- 1 187 453 686
Charges de personnel		- 3 266 415 019		- 3 266 415 019	- 3 266 684 765
Impots ,taxes & versements assimilés		- 289 783 932		- 289 783 932	- 208 014 274
Production immobilisées		7 747 884		7 747 884	6 862 827
Autres produits opérationnels		49 646 379		49 646 379	43 415 546
Autres charges opérationnelles		- 6 752 997		- 6 752 997	- 18 711 153
Reprise sur pertes de valeur et provisions		619 051 042		619 051 042	388 347 577
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur		- 1 253 155 936		- 1 253 155 936	- 964 565 551
V-Résultat technique opérationnel	CR5	5 662 521 263	- 5 115 587 192	546 934 072	520 159 568
Produits financiers		934 471 127		934 471 127	913 059 414
Charges financières		- 64 921 841		- 64 921 841	- 57 839 995
VI-Résultat financier	CR6	869 549 287	-	869 549 287	855 219 419
VII-Résultat technique opérationnel avant impots (V+VI)		6 532 070 550	- 5 115 587 192	1 416 483 359	1 375 378 987
Impôts exigibles sur le résultat ordinaires		- 254 516 798		- 254 516 798	- 266 691 714
Impôts différés (variations) sur le résultat ordinaires		- 5 954 819		- 5 954 819	- 37 036 870
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES		16 906 163 507	- 5 378 264 018	11 527 899 489	11 671 309 465
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		- 10 634 564 574	262 676 827	- 10 371 887 748	- 10 525 585 322
VIII-RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES		6 271 598 933	- 5 115 587 192	1 156 011 741	1 145 724 143
Éléments extraordinaires (produits)		- 715 423		715 423	- 1 378 030
Éléments extraordinaires (charges)					
IX -RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 715 423	-	- 715 423	- 1 378 030
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	CR7	6 270 883 510	- 5 115 587 192	1 155 296 318	1 144 346 113
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence					
XI - RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDÉ					